الحجاز

- اللحيدان متهم بالتحريض على العنف
- الدميني يدافع عن نفسه أمام القضاء
- أعلام الحجاز: عائلة شطا بمكة
- آل بوش وآل سعود: صيانة التحالف
- دولة (الخيخة) ولي العهد!

اللاحم يقيم من سجنه دعوى ضد وزارة الداخلية،
والحقوقيون قلقون من تزايد العدد

الممنوعون من السفر في مملكة نايف السعودية

الخلاف القطري السعودي

من التجاذب الى المواجهة المفتوحة

في هذا العدد

الأولى

دولة (الخيخه)

كشهاب يمرق من بين سحاب ظهر علينا ولي العهد قادماً بالنبأ العظيم، ومبشّراً برسالة إصلاح مدبّجة بوعد طال أمد إنتظاره منذ عقود، وحسبنا أن هذا القادم سيقيم الاعوجاج، ويزيل آثار الظلم، ويحقق ما عجز عنه المصلحون في العالم.. وكان الأمل يحدو الجميع بظهور خلطة لوثرية على الطريقة السعودية، تدشّن مرحلة جديدة في تاريخ هذا البلد الذي لم تفتأ عصبته وعصابته السديرية تقضم خيره وخيراته.

كنا حقاً نأمل في أن يمحو المصلح المزعوم صورة قارّة في أذهان الغالبية العظمى من أبناء هذا الوطن المثخن عن العائلة المالكة، في أن يخرج منها رجل يرسم بريشة الاصلاح صورة أخرى مناقضة وحسنة، وحسبنا تصريحاته الطنانة علامات منبّهة على المنجز الاصلاحي القادم، وشاركه كثيرون فرحة بدأت تشيعها تلك الكلمات ثقيلة الحجم والمحملّة بكل تعبيرات البلاغة، رغم قلة البضاعة في الرطانة اللغوية والادبية المطلوبة في مثل هذه المناسبة المراد ترويجها.

وعجبنا من حماسته غير المعهودة في أخوته اللدودين في التبشير بعقيدة الاصلاح، حتى بدى وكأنه سينزل الى الشارع ويتلمّس معاناة الفقراء، وحاجات المعدمين، ومطالب المصلحين وتطلعات الأحرار، وقد فعلها ذات مرة بما عزّز الرجاء بأنه وحده لا غيره القادر على إرساء أسس العدل.

فتح مجلسه للوفود القادمة من أرجاء مختلفة من المملكة، مرسّخاً ما أوهم به من هم في الداخل والخارج بأنه قادر على فعل ما أبطأ وتخاذل ونبذه فريق من العائلة المالكة، وكانت الوفود تيمّم وجهها صوبه، ويحدوها الأمل بأن ماحملته من أحلام وتطلعات ستخرج الى النور على هيئة حقائق ومشاريع على الارض.. ولا يلام أحد منهم على ذلك، فاليأس الذي أصاب الجميع من هذه العائلة المسرفة في جورها وإثرتها بالحكم وخيرات البلاد يضطر كثيرين الى التعلّق بقشة تنقذهم من بلاء عظيم كابدوه طيلة عقود.

ولنا في قصة الاصلاح لعبرة، فقد كان ولي العهد هذا هو الراعي الرسمي الافتراضي لمشروع الاصلاح، وهو الذي أدخل الى القاموس السياسي الرسمي كلمة (الاصلاح) بعد أن كانت كلمة منبوذة وتهمة يعاقب عليها وزير الداخلية وجلاوزته في الجهاز الامني.. وقد خصّصت الصحافة المحلية ووسائل الاعلام مساحة بارزة للحديث عن الاصلاح، وبدأ الكتاب الاصلاحيين والتواقون الى روْية بدايات عملية للاصلاح يشحذون أقلامهم ويجتهدون في بلورة روْية متقنة الاعداد تعين ولي العهد على تحقيق حلمه الاصلاحي المزعوم، وبالغوا في النصح.. ثم لما تهيأت الظروف أعدّ الاصلاحيون الوطنيون الشرفاء وثيقة في الاصلاح شخّصت بدقة متناهية أزمة الدولة، وحدّدت بحكمة مسارات الاصلاح، ثم جاءوا اليه ليعربوا له عن جاهزيتهم التامة والمطلقة للخوض معه غمار الاصلاح بكل تحدياته وأثمانه الباهضة. من جانبه، صعّد ولي العهد هذا لغته الاصلاحية، وباغت المصلحين بمفاجئة سارة، حين أبلغهم بلسان غير فصيح بأنه معهم وهو ناصرهم، وأن مطالبهم في الاصلاح هي بالدقة والتحديد والحرفية المتناهية ذات مطالبه، لا تحيد عنها قيد شعرة، ولا تخالفها قيد أنمله. وخرج الاصلاحيون من اللقاء بانتظار حدث يُدخِل ولي العهد التاريخ من أوسع أبوابه.

وحانت لحظة الامتحان.. وليتها لم تحن. فقد تحوّل المصلح الى تمثال من الثلج ذاب مع شروق شمس الحقيقة، وعلى حين غرّة تبدّلت الصورة، وعاد النمر الورقي الى عرينه، ليفسح الطريق أمام النمور السديرية للانتقام من الاصلاحيين، بطريقة ازدرائية وفي الوقت نفسه غادرة. فبينما تقهقر المصلح الخيخه ململماً وراءه أذيال الخيبة، انطلقت جلاوزة وزير الداخلية كيما تعيد الصورة الحقيقية وبالغة البشاعة للعائلة المالكة، باقدامها على اعتقال الرموز الاصلاحية ومن شاطرهم الرأي أو ساندهم بكلمة أو ناصرهم بموقف.

صمت المصلح الخيخه وكان صمته في غاية القبح، فهو لم يسمح فقط بالنيل من الاصلاحيين، وانما أثبت لكل من راقب الوضع الداخلي منذ السادس عشر من مارس ٢٠٠٤ وحتى الوقت الراهن، أن هذا الأمير ليس أكثر من تمثال هزيل من ورق لا يقدر على شيء، وأن ما وعد به من اصلاحات ليس أكثر من مهمة منوطة به أوكلها اليه الحاكمون الفعليون من الجناح السديري، من اجل امتصاص الاحتقانات الداخلية. ومن فرط ضعفه وهوانه أن يلوذ بالصمت غير المبرر، وهو يرى وزير الداخلية يزاول مهام الملك الفعلي، فيقرر اعتقال من يشاء، ويحرم حقوق من يشاء، ويمنع سفر من يشاء، وكأنه الآمر والناهي في هذا البلد.

طيلة الشهور الماضية، كانت ذرات من الأمل باقية كي يستعيد المصلح الخيخه جزءا من الكرامة التي أضاعها وأعانه على إضاعتها أخوته السديريين، ولكن بقي الحال على ما هو عليه، تاركاً لوزير الداخلية يدير شوْون الدولة بالطريقة التي يراها، فصارت ذراعه متطاولة حتى بلغت مداها، وصار وحده الذي يقرر شكل الاصلاح في هذا البلد، وإمعاناً في تقويض المشروع الاصلاحي الوطني، أصبحت الاجندة الاصلاحية الرسمية موكولة الى وزير الداخلية وحده، ولا غرابة إذن أن يتدخل في شوْون الانتخابات البلدية، وفيما ينشر في الاعلام والصحافة، وفي الجمعيات النقابية والحقوقية التي تخضع بصورة شبه كاملة تحت اشراف وزارة الداخلية.

بعد أكثر من عام مضى، وثلاثة من الرموز الاصلاحية مازالوا في المعتقل، والمصلح الخيخه صامت كالحجر، ونسي ما كان يقوله لهم بالأمس من تبنيه شخصياً لمطالب الاصلاحيين، فكيف يحاكموا على ما وافق عليه ولي الأمر؟! وكيف يتم تجريم أناس توسلوا بطريقة أقرّتها الدولة، وقدموا الى سموه للسلام عليه وتشريفه بمطالب سلمية وعادلة ومشروعة؟!. ثم أبعد ذلك، يقدم القضاء الموغل في النزاهة حد الارتباط العضوي بوزارة الداخلية، على توجيه تهم للاصلاحيين بما فيهم المحامي عبد الرحمن اللاحم الذي أثبت بشتى أصناف الاستدلال القانوني والشرعي والعرفي براءته من التهمة المنسوبة اليه. أليس ذلك مما يدعونا لوصف الملك القادم بالخيخه، الذي لا يهش ولا ينش، مزهواً بدور خارجي يملي طموحه البائت، تاركاً للسديريين التصرف في شوْون البلاد والعباد في الداخل؟.

الدكتورة مي يماني في محاضرة بعنوان

الموجة العربية من الديمقراطية



أمام ما يقرب من ٧٠٠ مستمع من تخصصات متنوعة، قدّمت الدكتور مي يماني، عضو المعهد الملكي للشؤون الدولية المعروف بإسم (Chatham House)، محاضرة بعنوان الموجة العربية من الديمقراطية في ستوكهولم. وقد استهلت الدكتور يماني محاضرتها بالقول بأن البلدان العربية لديها أعلى تركيز للديكتاتورية في العالم، بالاستناد على تقرير التنمية العربية الصادر عن هيئة الامم المتحدة والذي ذكر بأن البلدان العربية من بين الدول ذات الاقتصادية المخنوقة، وبالتالي فإن من المصادفة بمكان أن تكون الصورة العامة للمرأة في هذه البلدان أيضاً هي الادنى في العالم.

وعقدت الدكتور يماني ربطاً بين الدكتاتورية في القمة وتهميش النساء في المجتمع، من خلال استعراض نماذج لأوضاع المرأة في عدد من البلدان العربية من بينها المغرب والجزائر ومصر وسوريا والعراق وبالتأكيد السعودية التي تعاني فيها المرأة من أوضاع حقوقية بالغة السوء. إن الدول الملكية في الخليج، حسب الدكتورة يماني، أمدّت المشايخ والامراء بالثروة النفطية والنظام الوراثي الذكوري التقليدي. فليس هناك مكان يمكن فيه رؤية مشكلة نابعة عن الحداثة، فقد عنت العولمة ثورة في هذه البلدان ولكن الروابط على أساس الجنس (ذكر وأنثى) في هذه الدول هي أكثر محافظة مما كانت عليه من قبل. وتسوق الدكتورة يماني مثالاً من السعودية التي تقدّم مثالاً صارخاً بالنسبة لدولة تتحرك في إتجاهين متعاكسين في وقت واحد، فبينما تنشق ناطحات السحاب من باطن الصحراء، فإن النساء لا يسمح لهن بالمشي في الشارع أو الجلوس خلف مقود السيارة. ولربما نبّهت الدكتورة يماني الى العلاقة بين هذا التضاد في صورتين غير منسجمتين وسريان معادلة الحكم. فالسعودية تحكم من قبل الملك فهد، العاجز عن القيام بمهام القيادة عقب اصابته بجلطة دماغية عام ١٩٩٥، وسيبقى الملك فهد يدير البلاد من على كرسي الاعاقة فيما يصطف مجموعة من الامراء الهرمين انتظاراً لدورهم في الحكم. وتتلخّص هذه الصورة المتخلفة من الحكم طبيعة الملوك والجنرالات والآباء المنصّبين أنفسهم للامة الذين لا يصلحون ولا يتقاعدون، والبعض الآخر يقاوم الموت رغم طول أمد العلل والعمر الكبير.

الحداثة، حسب يماني، توفّر فرصاً، ولكن السؤال هو لماذا يحتكر الرجال فحسب تلك الفرص، ولماذا تواجه الفرص المقدّمة للنساء قيوداً؟. وسواء كان النظام ملكياً، أو ديكتاتورية عسكرية، او نظاماً قومياً عربياً أو نظاماً حيث يكون الرئيس الفعلي يحكم مدى الحياة، فإن هذه الانظمة جميعاً واقعة في مأزق، وهو ما يثير لدى يماني سؤالاً حول مكمن الخطأ في هذه الانظمة السياسية.

وترصد يماني في محاضرتها عدداً من الاعراض المرضية في هذه الانظمة في محاولة لاستكشاف الجذور الحقيقية لمشكلة الانظمة السياسية في العالم العربي. ومن بين تلك الاعراض: الفساد المستفحل، انعدام حكم القانون، الاوضاع المزرية لحقوق الانسان،

الحكام العرب أمام خيارين: الاصغاء للشعوب والعمل سوياً أو مواجهة العنف المتصاعد بين الشريحة الشبابية

الاعتقالات العشوائية، المحاكمة بدون تمثيل قانوني، انعدام حرية التعبير، والتنظيم والاجتماع واضطهاد الاقليات والنساء.. فهذه الانظمة مجتمعة مدموغة وموصومة بكل هذه الاعراض الموهنة.

في بلدان، مثل السعودية، مازالت هناك ممارسات تنتمي الى العصور السابقة مثل جلد الاكاديميين والكتاب، كما تعكس عملية قطع الرؤوس في ساحة الاعدام في العاصمة الرياض صورة النظام الشمولي لحكومة طالبان. إن جلد أولئك الذي يتجاوزون الخطوط الحمراء للرقابة يقدّم عرضاً شديد الوضوح على السلطة الغاشمة والقمعية التي يجري استعمالها ضد كل شخص يتناول بالسؤال شؤون هذه الدولة. وعلى أية حال، فإن يماني تدرك تماماً بأن هذه السلطة الغاشمة يتم



إستعمالها في هذه المنطقة من العالم دونما مسؤولية. إن الانظمة الحاكمة في هذه المنطقة، حسب يماني، لا تملي تطلعات وحاجات سكانها الذين يتنامون بوتيرة متسارعة، فالفجوة الحاصلة بين الحكام والمحكومين كبيرة وواسعة، وأن الثقة التي تقوّم سلطة الدولة وتمسكها تتحلل، وإن الضغط الشعبي للمحاسبة من أجل قيم سياسية وجنسية (ذكور وإناث) جديدة يتصاعد، مهدداً أمن كل نظام، في المنطقة والعالم. وكصورة توضيحية ترسمها الدكتورة يماني، فهناك في أحسن الاحوال شباب عربي محبط ومعزول، وفي أسوأها هناك الاسلاميون الجدد الساخطون والمسكونون بالعداء للولايات المتحدة والكفار، وهكذا بالسيطرة الذكورية في بلدانهم.

وتلفت الدكتورة يماني قادة الانظمة السياسية العربية الى خيارين مركزيين للخروج من مأزق الحكم والتناقضات العميقة التي تحيط بنزعاتهم التقليدية في الحكم والمتعارضة مع سياق التطور العولمي. وهذان الخياران هما: إما الاصغاء للشعوب والعمل سوياً مع الفضاء الواسع من المكنون الانساني أو مواجهة العنف المتصاعد بين الشباب المعزول والعاطل عن العمل. بكلمات أخرى، على حد يماني، فإن على القادة إما إصلاح الانظمة السياسية أو التورط في مصادمة مفتوحة وقمع، وهو صراع ليس من المرجح أن تكون نهايته لصالحهم. فلدى القادة فرصة ويجب العمل الفوري على ضوئها. إن حاصل الجمود السياسي سيفضي، حسب الدكتورة يماني، الى مزيد من العزلة عن العالم، وأن ثمة خطراً من تحوّل أزمة المشروعية الى أزمة سياسية متفجرة بصورة كاملة، مثال ذلك حرب أهلية أو تدخل أجنبي. وتنقل يماني عن الرئيس الاميركي جون كينيدي قوله (إن أولئك الذين يعملون ما بوسعهم كيما تكون الثورات السلمية مستحيلة فإنهم يجعلون من الثورة العنفية أمراً حتمياً).

وتسخر يماني من تلك الاصوات المثيرة للسخرية التي ظهرت في الغرب منذ سنوات طويلة والتي ترددت أصداؤها في العالم العربي واستعملت كذريعة لايقاف عجلة الديمقراطية والاحجام عن تبنيها كخيار اصلاحي. إن تلك الاصوات تقول بأن الشعوب العربية غير جاهزة للديمقراطية، وأن النساء العربيات بصورة خاصة مجبولات على الانحباس في أدوار خانعة وثانوية. ولكن الواقع، حسب يماني، هو أن هناك توقاً عميقاً للحرية، والعدالة، ومساواة أكبر. فالنساء في السعودية يردن قيادة السيارات، والمشاركة في عملية التصويت في الانتخابات.

إن ذلك كله، يكشف عن حقيقة أن شعوب البلدان العربية ليست هي المشكلة، وإنما هي الحكام الذين بحاجة الى تغيير الاساليب القديمة والانتقال الى نظام المؤسسات. وتقول يماني فإن خارج إطار الحاجة السياسية لمحاسبة سياسية أكبر، فإن هناك حاجة كبيرة للمؤسسات القادرة على خلق مساحة للاقليات وكافة الجماعات المقموعة، سواء كانت كبيرة أو صغيرة.

وتستعيد يماني ما يروج حالياً من استعمال مفرط في التضليل والاساءة لمصطلح الديمقراطية والذي يراد منه تغليف الدكتاتورية. بالنسبة للحكام، فإن السؤال هو كيف يمكن الدخول في لعبة الديمقراطية، ولكن ليس بالضرورة استناداً لقوانين الرئيس جورج بوش، ولذلك، فإن (الانتخابات) هي الكلمة الطنّانة. فالاحتفالية الانتخابية بدأت تسري في أرجاء مختلفة من الوطن العربي، ومقارنة مع الانتخابات الرائعة التي جرت في فلسطين والعراق، فإن ثمة محاولة خجولة للغاية جرت في السعودية.

وحيث الخشية تتصاعد من انطلاق ثقافة مشاركتية حقيقية، فإن الحكام العرب يسارعون للعثور على كلمات سحرية منتقاة من النماذج الغربية، ولكن تستعير شرعيتها من الانظمة التشريعية الاسلامية. بالنسبة للسعودية فإن كلمة (جزئية) تقدّم وصفة الديمقراطية التي يريدها الامراء، فجزئية لا تعني فقط استبعاد أجزاء كبيرة من السكان الذكور ولكن مجمل السكان الاناث.

إن فشل الانظمة العربية، كما تشير يماني في محاضرتها، ليس سراً بالنسبة للشعوب العربية، وخصوصاً في عصر التدفق الحر العولمي للمعلومات، حيث تعلم الشعوب العربية بأن حكامهم غير كفوئين، وفاسدون، وغير قادرين على القيادة. وفي المقابل، أيضاً، فإن الحكام يعلمون بأن السكان مدركون لعدم كفائتهم ولكنهم خائفون، ولكن هذا الخوف على حد يماني يرسّخ حالة الشلل.

وتقترح يماني استراتيجيات جديدة لتحقيق متطلبات القرن الجديد، وتلك أيضاً من متطلبات استقرار الانظمة السياسة وبقاء الحكام، إذ لا يمكنهم الانفصال عن تيارالعولمة الجارف بكل مكوناته التكنولوجية والاقتصادية والسياسية. وتذكر يماني بأنه حتى الوقت الراهن يصعب العثور على استراتيجيات جديدة، وحسب تعبيرها فإن الاستراتيجية كما تبدو بالنسبة للحكام هو دس رؤوسهم في التراب. في السعودية، كمثال تورده يماني، فإن الفتاوى الصادرة عن علماء المؤسسة الدينية الرسمية تنص على أن النساء لا يسمح لهن بالدخول على شبكة الانترنت دون حضور محرم ذكر. ولكن هناك مثال مضاد تورده يماني حيث شاهدت بنتاً سعودية لا يتجاوز عمرها السن التاسعة في حوار على الانترنت دونما رقيب. إن ذلك يشي حسب يماني بحقيقة كون فرص العولمة تتمدد أسرع بكثير من القيود التي يفرضها علماء الدين.

ترد الدكتورة يماني الافصاح عن مشكلات الديكتاتورية بالنسبة للمواطنين العاديين في العالم العربي الى القنوات الفضائية العربية، التي ساهمت في تنشئة الانفتاح كما أثارت الحكومات من أجل اتخاذ تدابير قمعية أشد. ولكن هذه الانظمة، كما تذكر يماني، من الضعف بمكان في مواجهة موجة المعلومات الرقمية. فالنساء اللاتي حرمن من التصويت في السعودية شاهدن بدرجة عالية من الحماس

النزوع الديمقراطي الشعبي يسري في أرجاء الوطن العربي والحكام مفرطون في استخدام فنون التضليل والإساءة لمصطلح الديمقراطية

النساء في فلسطين والعراق وهن يدلين بأصواتهن، فيما كنّ يسخرن من مبررات الاضطهاد. والحال نفسه يقال عن النساء السعوديات اللاتي حرمن من الاحتراف القانوني، فقد لحظن تعيين إمرأة قاضية عام ٢٠٠٣ في المحكمة الدستورية العليا بمصر.

وبحسب وجهة نظر الدكتورة يماني، ليست النظم السياسية وحدها المتعفنة والسفيهة التي تم تعريتها، ولكن كذلك النسخ الملتوية من العقائد التي جرى استعمالها كأدوات سياسية من قبل تلك الانظمة. وترى يماني بأن هذه العقائد فقدت مشروعتها، وبات ينظر اليها بدرجة كبيرة على أنها معوّقات تمنع البلدان العربية من الانضمام الى الاقتصاد العالمي. وتضرب الدكتورة يماني مثالاً على ذلك مزاعم الامير نايف وزير الداخلية بأن بلاده لم تنضم الى منظمة التجارة العالمية بسبب التزامها بالاسلام، ولكن كما يظهر بوضوح فإن الاسلام لم يمنع ماليزيا واندونيسيا وحتى الاردن وقطر من الانضمام الى منظمة التجارة العالمية. ولذلك، حسب يماني، فإننا بحاجة للبحث عن سبب مختلف وأن الاسلام ليس هو العقبة الحقيقية، ولكن السبب يعود الى انعدم الشفافية والمحاسبة في السعودية.

في المقابل، تنحي يماني باللائمة على الادارات الاميركية المتعاقبة لدعمها أنظمة ديكتاتورية في العالم العربي. فبرغم اللهجة الديمقراطية، فإن أميركا مازالت تدعم الديكتاتوريات، ولذلك فإن كثيراً من الليبراليين والشعوب العربية المتعلّمة مازال ينظر الى أمريكا باعتبارها عقبة أمام الاصلاح والتجديد. ولدى هؤلاء سبب وجيه لتبني وجهة النظر هذه، فقد بارك الرئيس بوش الانتخابات المخادعة في السعودية وهو داعم قوي للانفتاح المزيّف ديمقراطياً للرئيس مبارك في مصر. إن مأزق الديمراطية يكمن في الفجوة بين الوعود وحقيقة المحاسبة الشعبية. ولكن طالما أن أميركا تفضّل رؤية استقرار في مصر ضد خطر وصول الاسلاميين الى السلطة هناك، وكذا تفضل أن تواصل مضخات النفط عملها في السعودية، فإن الاندفاع نحو التغيير لن يحظى بالدعم المفتوح والمطلوب من الولايات المتحدة.

وتأسيساً على إدراكها لأوضاع البلدان العربية، وبصورة خاصة السعودية، فإن الدكتورة يماني تلفت الانتباه الى الاغلبية الصامتة من الليبراليين والمعتدلين والمتعلمين، وهي أغلبية تتطلع نحو انفتاح مجتمعاتها على العالم، وعلى التغيير الاقتصادي، وعلى المساواة.

وفي ختام محاضرتها، وجّهت الدكتور يماني رسالة الى الحضور من أجل دعم المجموعات النسائية التي تدفع بإتجاه الاصلاح. وخاطبت أولئك المهتمين بالقول: لا تديروا ظهوركم للمعتدلين والمثقفين من الذين وجدوا انفسهم معتقلين، والذين وجدت الحكومات الغربية بأن من المريح لها تجاهلهم. وذكّرت يماني الحضور في كلمة ذات مغزى ثقافي يمس الضمير الغربي عموماً، بأن الاميركيين أو البريطانيين أو دول الاتحاد الاوروبي حين يخونوا مبادءهم بالركون الى الصمت حين يطالب المعتدلون العرب بالتغيير ويقبعون في المعتقل في سبيل ذلك المطلب، فإن ذلك يلقي على من ينتمون الى هذه البلدان، وتقصد بهم الحضور عموماً، مسؤولية الجهر بالصوت ومزاولة ضغط على حكوماتهم، من أجل الامتثال لمقتضى تلك المبادىء. إن السكوت يعني الرضا، كما يقضي بذلك مبدأ عرفي قديم.

لقاء الامير عبد الله والرئيس بوش

إعادة بناء التحالف أم إتفاق على مصالح مؤقتة

زيارة ولي العهد الامير عبد الله للولايات المتحدة في الخامس والعشرين من أبريل الماضي ولقائه بالرئيس الاميركي جورج دبليو بوش حظيت بنعوتات بالغة في التبجيل والاشادة، لدرجة أن أحدهم وضعها في مصاف أهمية اللقاء الذي جمع الملك بن سعود والرئيس الاميركي روزفلت في عام ١٩٤٥، مع فارق أن اللقاء الاول كان تدشيناً للعلاقات الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والسعودية أما اللقاء الاخير فكان ترميماً لتلك العلاقات.

موضوعات عدة كانت مورد التداول في لقاء الامير عبد الله والرئيس بوش من أهمها: موضوع النفط، الأوضاع الأمنية في لبنان والمنطقة خاصة فلسطين والعراق، إضافة الى مناقشة سبل مواجهة الإرهاب، والعلاقات الثنائية بين البلدين، الاقتصادية منها على وجه الخصوص، وسبل دعمها، وانضمام السعودية لمنظمة التجارة العالمية.

لم يكن لقاءً عادياً، فقد اصطحب الامير عبد الله معه ثلة من العائلة المالكة التي تمسك بمفاصل هامة في الدولة وثلة من الوزراء من ذوي الشأن في الموضوعات المطروحة على جدول اعمال القيادتين. فقد ضم الوفد و الرسمي المرافق لولي العهد كلاً من الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية، والأمير عبد الإله بن عبد العزيز، والأمير فيصل بن عبد الله بن محمد آل سعود مساعد رئيس الاستخبارات العامة، والأمير بندر بن سلطان بن عبد العزيز سفير السعودية في واشنطن، والأمير تركي بن عبد الله بن محمد آل سعود المستشار في ديوان ولي العهد، والأمير منصور بن ناصر بن عبد العزيز، والأمير الدكتور بندر بن سلمان بن محمد آل سعود المستشار بديوان ولي العهد، والأمير فيصل بن عبد الله بن عبد العزيز، والأمير مشعل بن عبد الله بن عبد العزيز الوزير المفوض بمكتب وزير الخارجية، والأمير عبد العزيز بن فهد بن عبد العزيز وزير الدولة عضو مجلس الوزراء رئيس ديوان رئاسة مجلس الوزراء، والأمير منصور بن عبد الله بن عبد العزيز، والأمير محمد بن عبد الله بن عبد العزيز، والأمير ماجد بن عبد الله بن عبد العزيز، والدكتور غازي القصيبي وزير العمل، والمهندس علي النعيمي وزير البترول والثروة والمعدنية، والدكتور إبراهيم العساف وزير المالية، وإياد مدني وزير الثقافة والإعلام، وناصر الراجحي رئيس ديوان ولي العهد، وإبراهيم الطاسان رئيس الشؤون الخاصة لولي العهد، وخالد التويجري نائب رئيس ديوان ولي العهد السكرتير الخاص، والدكتور فهد العبد الجبار المستشار بديوان ولي العهد المندوب المفوض على الشؤون الصحية بالحرس الوطني، ومحمد الطبيشي وكيل المراسم الملكية.. إن وفداً بهذا الحجم يلفت الى تعويل كبير من الجانب السعودي على اللقاء بين الامير عبد الله والرئيس الاميركي جورج بوش، كما يلفت الى تعدد الملفات المراد فتحها للتداول بين القيادتين.

لقد سبق لقاء الامير عبد الله بالرئيس بوش تطورات ذات أهمية بالغة ساهمت في تذليل

> **منحت الادارة الاميركية الامير عبد الله دعماً معنوياً من اجل استئناف دور الشفيع المعتمد في الشرق الاوسط ولعب دور اقليمي فاعل**

عقبات اللقاء، قد يكون من أبرزها الورقة النفطية التي أفادت السعودية منها كثيراً في تسهيل مهمة الامير عبد الله، حيث قدّم الاخير تطمينات بالغة السخاء للادارة الاميركية فيما يرتبط بتدفق النفط الى الاسواق الاميركية مشفوعاً بنظام سعري مغرٍ، لا يمت الى التسعيرة النفطية المتداولة والمعلنة. يضاف الى ذلك النشاط الدبلوماسي المحموم الذي قام به فريق الامير عبد الله في الشهور الفائتة في الولايات المتحدة من أجل إقناع الادارة الاميركية بأهمية الدور الذي يمكن للأمير عبد الله أن يلعبه على المستوى الاقليمي والعربي وهو ما عكسته تصريحات الامير عبد الله قبل لقاء بوش حيال القضية اللبنانية والموقف المتشدد من الحكومة السورية، والذي أظهر الامير عبد الله منها موقفاً غير مسبوق وكان يتسم باللهجة المتشددة. وقد شجّع هذا الموقف الادارة الاميركية على منح الامير عبد الله دعم معنوي وسياسي من اجل استئناف دور الشفيع المعتمد في الشرق الاوسط ولعب دور اقليمي فاعل سواء والانخراط في معالجة ملفات عربية ساخنة منها وتحديداً: لبنان والعراق والقضية الفلسطينية والسلام مع اسرائيل.

للرئيس الاميركي أجندة معلومة قد لا يكون البعد الشرق اوسطي وحده الصابغ لها، فهناك موضوعة الارهاب الحاضرة على الدوام في الخطاب السياسي الاميركي. فالرئيس الاميركي يحلو له استعادة هدفه المركزي في محاربة الارهاب الدولي عن طريق نشر الديمقراطية، ولكن هذا الهدف بات على عادة السياسة الاميركية الخارجية قابل للقسمة بحسب ما تفرضه ممليات المصالح الاستراتيجية والحيوية للولايات المتحدة، فقد تكون الديمقراطية خياراً استراتيجياً مناسباً لواشنطن في العراق وافغانستان وربما في ايران ولكن قد لا تكون الديمقراطية مطلوبة لذاتها في بلدان تمثل الانظمة الشمولية ضمانات شبه مؤكدة لحفظ المصالح الحيوية الاميركية، سيما وأن الاشارات المخيفة التي أطلقتها الانتخابات البلدية في السعودية بوصول أشخاص مصنّفين تقليدياً على التيار الديني، ذي الطبيعة المتشددة زعماً، تجعل خيار تشجيع الديمقراطية داعماً للارهاب بحسب الرؤية الاميركية!

لم يعد الكثيرون عاجزين عن التمييز بين المواقف المزدوجة للادارة الاميركية حيال الديمقراطية في الشرق الاوسط، بل هناك من يحمّل الادارات الاميركية السابقة والراهنة مسؤولية اشاعة ودعم الاستبداد السياسي في هذه المنطقة الحيوية، وبالتالي فإن دعم الديمقراطية اللامحدود في العراق لا يعكس بتاتاً موقفاً مماثلاً للولايات المتحدة في مناطق أخرى في الشرق الاوسط، بالرغم من اعتراف الرئيس بوش وبعض أفراد طاقم إدارته بخطيئة الماضي.

ولكن، هاهي تعود الكرة ثانية ويعود الرئيس الاميركي الى الموقف التقليدي للولايات المتحدة من الديمقراطية في الشرق

الاوسط، ومن المرجح ان تنتبذ ادارة بوش مكاناً قصيّاً من الديمقراطية في بلد كالسعودية بعد زيارة ولي العهد، كون هذه الديمقراطية ستقف على تضاد مباشر مع المصالح الاقتصادية الاميركية.

لقد باتت السياسة الاميركية حيال السعودية مثار جدل دائم وواسع، ولم يفلح الرئيس بوش في تغيير الانطباعات السائدة في الشرق الاوسط وفي السعودية بوجه خاص. فإذا كانت خطابات الرئيس الاميركي تشدد على ازالة مسببات الارهاب ومحفزاته في الشرق الاوسط، وتأكيده المتواصل على الحل الديمقراطي بوصفه مضاداً فاعلاً وحاسماً للارهاب، فإن لهجة الرئيس بوش تميل هذه الايام الى التخفيف من حدة الطرح الديمقراطي، والاكتفاء بمباركة خطوات وتدابير المملكة في مكافحة الارهاب، فقد غيّر النفط وجهة المواقف


ما سرّ رضا آل بوش عن آل سعود؟

السياسية الاميركية بل وعطّل لفترة غير معلومة من نشاطية المبادىء الكبرى التي قامت عليها الولايات المتحدة.

من المفارقات العصيّة على التبرير أن تكون النساء في أفغانستان، هذا البلد الفقير اقتصادياً وتعليمياً، ينلن دعماً لامحدود في العملية الديمقراطية بينما النساء السعوديات اللاتي يمثلن ٥١ بالمئة من مجموع السكان ويتمتعن بنسبة عالية من التعليم يحرمن من حق التصويت في الانتخابات البلدية. لقد تخفى مصدر مسؤول حياءً خلف تصريح باهت ليبلغ النساء السعودية بأنهن قد يشاركن في الانتخابات البلدية في الدورة القادمة!!

زيارة الامير عبد الله للولايات المتحدة جاءت محمّلة بمبررات جديدة لاعادة ترميم وترسيخ العلاقة بين واشنطن والرياض. على الضد من زيارة الامير عبد الله الاولى الى كروفورد بولاية تكساس بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر والتي جنى منها الطرفان قليلاً من الثمار، فإن الزيارة الاخير كانت مدججة بكل مكونات الدعم المطلوبة لانجاح مهمة بحجم إعادة بناء العلاقة الاستراتيجية بين البلدين. بالنسبة للأمير عبد الله، فإن الورقة النفطية تبدو عالية الربحية على المستوى السياسي، فالسعر القياسي الذي وصل اليه برميل النفط متجاوزاً الثمانية والخمسين دولاراً لا شك يعطي فرصة للتفاوض مع شريك في مسيس الحاجة الى هذه السلعة الحيوية بالنسبة للاقتصاد الاميركي. إنها بلاشك نقطة تفاوضية قوية بالنسبة للجانب السعودي الذي عبّر عن استعداده لزيادة الانتاج من أجل تخفيض الاسعار وتلبية مطالب السوق الاميركية. ولكن الامر لم يتوقف عند هذا الحد، فالطاقم الدبلوماسي المرافق لولي العهد حمل معه ملفات عديدة تصلح مجتمعة كمنشطات حيوية للعلاقات الاستراتيجية بين البلدين. فهناك موضوعات مثل التبادل التجاري بين البلدين، والتعاون في مجال التدريب العسكري والتجاري، والابتعاث بالنسبة للطلاب السعوديين الى الجامعات الاميركية، وتشكيل لجنة العلاقات الخاصة بين البلدين يشرف عليها كل من الوزير سعود فيصل وكونداليزا رايس، والتي تستهدف بدرجة أساسية تسوية المشكلات العالقة بين البلدين والتي يمكن الافادة منها كآلية حل دائمة.

من الاشارات المؤسفة والمخيّبة للآمال، والمتناقضة مع تصريحات سابقة للرئيس بوش وطاقمه السياسي ما ورد في البيان المشترك والذي جاء فيه (أن الولايات المتحدة تعترف وتقر بأن السعودية ستقوم بالإصلاح بطريقتها وحسب معاييرها، وأننا نحن سنتركها تعمل هذا بدلاً من محاولة فرض نظامنا عليها)، وقد حملت هذه العبارة قدراً عالياً من الاطمئنان للسعودية، مع أنه يشكّل خيبة أمل وصدمة بالنسبة لمجموعات حقوق الانسان في السعودية وللتيار الاصلاحي الوطني عموماً، بالرغم من معرفة وزارة الخارجية الاميركية ولجان حقوق الانسان التابعة للكونغرس بملف حقوق الانسان والانتهاكات الواسعة للحريات الفردية والعامة في هذه البلاد.

إن ما حاول البيان المشترك تلطيفه، على الاقل بالنسبة للموقف الاميركي حيال الاصلاح في السعودية، لم يكن أكثر من محاولة هروبية من المسؤولية الملقاة على عاتق الادارة الاميركية والتي اكتفت بالاشارة الى ضرورة وجود مشاركة أوسع في العملية الانتخابية في المستقبل، مع إخضاع قرار المشاركة ضمن برنامج السعودية للاصلاح، أي ان تلك الضرورة مقيّدة بمرئيات الحكومة وليس بحاجات الداخل ومطالبه فضلاً عن مرئيات السياسة الخارجية الاميركية في الشرق الاوسط أو حتى مكافحة الارهاب الدولي عن طريق اشاعة الديمقراطية.

لقد أحجمت الادارة الاميركية عن تطلعها كي ترى ديمقراطية متقدمة في السعودية، وقبلت بالحدود الدنيا من التعبيرات القشرية للديمقراطية، فنفخت روحاً متململة في نصف الانتخابات البلدية، وبالغت حد السخرية في هامش حرية التعبير في الصحافة السعودية، بل وعدّت ذلك من وسائل مكافحة الارهاب لاحتواء نفوذ القوى الدينية المتشددة المناهضة للاصلاح. لقد جاء تقرير الخارجية الاميركية عن اوضاع حقوق الانسان في السعودية هذا العام لافتاً ومغرياً بالنسبة للحكومة السعودية، وكأنه حمل رسالة اطمئنان للاخيرة كيما تبدأ فتح صفحة جديدة في العلاقة مع واشنطن. فقد كان التقرير محمّلاً بشهادات البراءة للسعودية في مجال حقوق الانسان، فقد ملئت صفحات التقرير بعبارة (لم تسجل حوادث تذكر) بخلاف التقارير الحقوقية الصادرة عن وزارة الخارجية الاميركية. كان مأمولاً من معدي التقرير الالتفات الى تدهور اوضاع حقوق الانسان في السعودية خلال العام الماضي منذ اقدام الاجهزة الامنية على اعتقال الرموز الاصلاحية وعدد لاحق من الناشطين السياسيين والحقوقيين الا أن كلمة السياسة كانت أعلى من الحقوق والمبادىء الديمقراطية، ولاشك أن خطوة الخارجية الاميركية كانت مكوّناً جوهرياً في اللقاء الهام بين ولي العهد والرئيس بوش بل وجزءا من عملية الترميم للعلاقات بين البلدين.

لم يكن مستغرباً البته أن يحيط الرئيس الاميركي لقاءه بولي العهد السعودي بستار من السرية وأن يعطل عادة متبّعة في اللقاءات السياسية الهامة والتي يعقبها مؤتمرات

صحفية، فقد قرر الرئيس بوش إبعاد نفسه وضيفه عن كاميرات المصورين وأسئلة الصحافيين الذين تدافعوا على ولاية تكساس قبل أيام من اللقاء كي يشهدوا أحداث القمة التي تعلق عليها دوائر سياسية عديدة عالمية آمالاً كبيرة لحسم قضايا إقتصادية وسياسية وأمنية. نعم لقد أراده الرئيس بوش لقاءً محفوفاً بالسرية الى حد كبير، لأن الموضوعات المراد مناقشتها وحسمها لا تحتمل أية تسريبات أو حتى تكهنات منغصة سيما وأن الترتيبات السابقة انطوت على كثير من الاستفهامات المثيرة للجدل، كما أن اللقاء يأتي في ظل حملة اعلامية متواصلة ضد السعودية، تصيب بعض شررها الادارة الاميركية المتهمة من طرف خفي بالتواطىء مع نظام موصوم بالارهاب. جانب السرية المحاط باللقاء له دون شك علاقة بالصلات العائلية بين الرئيس بوش وولي العهد السعودي، ولعل القارىء لقصة العلاقة بين عائلتي آل سعود وآل بوش وبالخصوص في مجال العلاقات التجارية وتحديداً النفطية يدرك معنى أن يكون اللقاء سرياً. ينضاف الى ذلك التقليد السعودي المعروف في العلاقات الدبلوماسية والذي يرغب دائماً إعتماد السرية فيما يتصل بأهداف كبرى كالتي ينوي الطرفان تحقيقها.

من الواضح، أن موضوع الاصلاح السياسي والديمقراطية لم ينل سوى هامشاً ضئيلاً من أجندة اللقاء بين القيادتين، فقد تبدّلت أولويات الطرف الاميركي الذي يرغب في ضمان مصالحه الاستراتيجية والحيوية في السعودية، فقد أتى التلويح باستعمال سلاح الديمقراطية أكله، وقد حان وقت قطف الثمار الاقتصادية من ورا التلويح، كما باتت القيادة السعودية جاهزة لتقديم ثمن شديد الاغراء، فقد حقق الارتفاع القياسي في أسعار النفط مهمته السياسية، وأن مقايضة النفط بالصمت عن دمقرطة السعودية تبدو متكافئة، ولذلك فإن التركيز على مركزية ملف الطاقة في المداولات بين الرئيس بوش والامير عبد الله له ما يبرره. بطبيعة الحال، ليس النفط وحده هو ثمن السكوت عن دمقرطة السعودية، بل إن ولي العهد يأتي بتطلعات سياسية كبيرة تستهدف فك الطوق المضروب على السعودية منذ الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ واعادة تفعيل الدور السياسي السعودي على المستوى الاقليمي والعربي وايضاً الدولي عن طريق الانضمام الى منظمة التجارة العالمية.

من الضروري التشديد هنا على أن اللقاء بين الرئيس بوش والامير عبد الله شكّل فرصة بالغة الاهمية لمناقشة موضوع الساعة، المتمثل في ارتفاع أسعار البترول بما قد ينذر بآثار خطيرة على الاقتصاد الاميركي وايضاً الدولي. وكان الرئيس الاميركي ينتظر من الامير عبد الله تقديم ضمانات وتطمينات في هذا المجال، وهي رسالة تدرك القيادة السعودية فحواها بصورة تامة، فقد ذكرت المصادر الاميركية بأن الامير عبد الله أكّد على أنه سيقوم بفعل كل ما في وسعه لتوفير الكميات المطلوبة من النفط في السوق العالمية، عن طريق زيادة الاستثمار في مجال الصناعة النفطية من اجل رفع مستوى الانتاج، وهو ما أشار اليه وزير البترول السعودي علي النعيمي قبل اللقاء بعدة ايام. وكانت السعودية أعلنت عن زيادة في الاستثمارات التي تهدف إلى زيادة القدرة على الضخ من حوالي ٩.٥ مليون برميل يوميًا الآن إلى ١٢.٥ مليون يوميًا بحلول عام ٢٠٠٩.

في موضوع آخر وثيق الصلة، توصل الجانبان السعودي والاميركي الى اتفاق بشأن تخفيضات التعريفة الجمركية التي يتعين على السعودية أن تقوم بها للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. ولعل من أبرز الثمار الاقتصادية التي حصلت عليها السعودية في هذه الزيارة هو التفاوض الجاد والمتصل بين اقتصاديين سعوديين وأميركيين للتوصل الى اتفاقية ثنائية بشأن بنود انضمام الرياض الى منظمة التجارة العالمية.

غيّر النفط وجهة المواقف السياسية الاميركية بل وعطّل من نشاطية المبادىء الكبرى التي قامت عليها الولايات المتحدة بما فيها حقوق الانسان

من جانب آخر، فإن اللقاء جاء مشفوعاً بالطموح القيادي العالي لدى الامير عبد الله على المستوى العربي، وهذا ما يتفهمه الاميركيون بصورة جيدة، وهذا ما تعكسه عودته المزخومة حماساً لاستئناف دوره السياسي الاقليمي، عبر إعادة طرح مبادرة السلام العربية التي أقرّتها قمة بيروت وأعيد طرحها في القمة العربية المنعقدة بالجزائر في نهاية مارس الماضي. بالطبع، لابد من الاشارة الى أن اطروحة الامير عبد الله قد تضمنت تعديلاً، إذ تقترح صيغتها الجديدة قيام دولة فلسطينية، وتقديم عرض على إسرائيل لتطبيع علاقاتها مع الدول العربية في مقابل انسحابها من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧. تحرّك الامير عبد الله قد لا يكون اكثر من (تعريب) لخطة بوش الموسومة بـ (خارطة الطريق) والتي تحظى بقبول دولي وخاصة من قبل أطراف النزاع، وبالتالي فإن مبادرة الامير عبد الله هي دفعة أميركية يراد منها تسويق خارطة الطريق عبر البوابة السعودية، كجزء من عملية اعادة تفعيل الدور السعودي على المستوى الاقليمي. لقد استغلت القيادة السعودية تأزم العلاقات السورية الاميركية لتكون وسيطاً سياسياً متميزاً في هذا الملف الشائك وشديد التعقيد، كيما تمهد السبيل للعب دور أكبر في الشرق الاوسط، سواءً في موضوع الصراع العربي الاسرائيلي وقضية لبنان والعراق بل وحتى في الملف النووي الايراني وتجاذباته المعقدة. من المفيد الاشارة الى أن الاميركيين يتطلعون الى دور سعودي فاعل في الشرق الاوسط وتحديداً في عملية السلام بعد فشل المبادرة الاردنية التي أخفقت في الظهور الى العلن بصورة كاملة، والتي كان يعوّل الاردن على الزخم المنتظر من قمة الجزائر الماضية، وهو ما جعل الملك عبد الله يحجم عن حضور القمة بعد ظهور مؤشرات على رفض المبادرة الاردنية من قبل أغلبية القادة العرب.

الحملة على الارهاب هي الأخرى كانت مكوّناً رئيسياً في جدول أعمال القمة بين الرئيس بوش والامير عبدالله، وقد قدّمت السعودية تقريراً تفصيلاً عن خطتها في محاربة الارهاب على أراضيها، وما حققته من أهداف ملحوظة. إن دمغة الضحية لاشك أنها منحت ولي العهد فرصة أكبر للتحرر من طوق الاتهامات المتصاعدة ضد السعودية بوصفها راعية للارهاب، وهذا ما يعفي أيضاً الرئيس بوش من مسؤولية اللقاء مع قيادة دولة مصنّفة ضمن الدول الراعية للارهاب. إن التقارير الامنية التي تبادلها الجانبان السعودي والاميركي تتضمن معلومات بالغة الاهمية، فقد كشف الجانب السعودي عن التدابير المشددة التي فرضها في الداخل لمحاربة النشاطات الارهابية وتعطيل مصادر تمويلها، بما في ذلك القيود الصارمة على النشاطات البنكية المحلية التي كانت في وقت سابق قنوات عالية التأهيل لمرور أموال طائلة لشبكة القاعدة او التنظيمات الدينية المتشددة.

زيارة الامير عبد الله الى واشنطن تأتي تلبية لحاجة الطرفين السعودي والاميركي، في ظروف قد يعتبرها البعض مناسبة لاعادة بناء التحالف الاستراتيجي، بعد فترة توصلت فيها الادارة الاميركية الى قناعة بضرورة استبدال صيغة التحالف مع السعودية التي لعبت دوراً جوهرياً في الحرب الباردة، الا أن عوامل أخرى: النفط، الحرب على الارهاب، الملف العراقي، السلام في الشرق الاوسط أعاد إحياء التفكير في الدور السعودي في الاستراتيجية الاميركية، ولكن تبقى هذه الملفات مرهونة بأوقاتها والحلول القابلة لحسمها، وبالتالي فإن السؤال عن إعادة بناء التحالف الاستراتيجي سيبقى مطروحاً على الدوام.

النفط والسياسة

قصة النفط في المملكة بدأت في مطلع الثلاثينات مع بداية عمليات التنقيب في الصحراء الواقعة في شبه الجزيرة العربية، والتي قامت بها أربع شركات نفطية أميركية: سوكال، تكساكو، اكسون، موبيل.

ففي شتاء ١٩٣١ اجتمع ش. كراين الموظف باللجنة الحكومية الاميركية مع ابن سعود في جدة وأسفر عن وصول بعثة جيولوجية صغيرة الى السعودية. وفي ديسمبر ١٩٣٢ بدأت مباحثات الحكومة السعودية مع ممثلي شركة (سوكال) وهم لورد هاميلتون رئيس الشركة وف. لوميس النائب السابق لوزير خارجية أميركا ووساطة قنصل أمريكا في لندن أ. هالستيد، وقد وضع الجانب السعودي الشروط التالية بعد خبرته من الامتياز الاول: ١) تقوم الحكومة بتأجير المنطقة اللازمة للشركة مقابل أن تدفع الشركة لها مقدماً ما مقداره ٥ آلاف جنيه استرليني، ٢) تحصل الحكومة على ٣٠ بالمئة من صافي أرباح التنقيب وبيع البترول، ٣) تقدم الشركة للحكومة قرضا في حدود ١٠٠ ألف جنيه استرليني ذهب.

من الجدير بالاشارة أن المصاعب التي شهدتها المملكة في بداية الثلاثينات على صعيد الموارد المالية بعد الأزمة الاقتصادية العالمية وتناقص حاد في أعداد الحجاج، دفع الملك عبد العزيز الى منح شركة سوكال، امتياز التنقيب عن البترول في بلاده، والتي قدمت ثمن الاجار السنوي مبلغ ٣٥ مليون دولار وقرضاً بقيمة ٢١٠ ألف دولار في السنة الاولى و١٤٠ ألف في السنة الثانية والتي ساهمت في إنعاش اقتصاد المملكة في الايام اللاحقة. اضافة الى ذلك كان هناك قرضان بقيمة ٣٥٠ ألف دولار سيعطي كل قرض في حال اكتشاف كميات تجارية من النفط وسيكون السعر ٧ دولار للطن الواحد.

وفي ٢٩ مايو ١٩٣٣ وقع لورد هاملتون مع عبد الله السليمان (توفي ١٩٦٥) وزير المالية السعودي اتفاقاً يمنح شركة (سوكال) امتيازاً بالبحث والتنقيب عن البترول في مساحة قدرها ٩٣٢ ألف كم مربع لمدة ٦٦ عاماً، وفي السابع من مايو وقع ابن سعود المرسوم رقم ١١٣٥ الذي يعطي لهذا الامتياز ضمانات.(أنظر: ياكوفليف - العربية السعودية والغرب ص ١٥ - ١٦).

وقعت السعودية اتفاقية الامتياز الاولى بين شركة ستاندر اويل اوف كاليفورنيا والمملكة في ٢٩ آيار - مايو ١٩٣٣ وأصبحت سارية المفعول في ١٤ تموز - يوليو ١٩٣٣ وكانت الشركة تعرف رسمياً بإسم (كاليفورنيا آربيان ستاندرد أويل كومباني) وبعد ١١ سنة، أي في ٣ جزيان ١٩٤٤ تبدل إسم الشركة الى آربيان أميركان أويل كومباني (أرامكو) وكانت الاتفاقات الاولى قد أرست إمتيازاً مدته ٦٦ عاماً ابتداءً من ١٩٣٣ الا أن اتفاقيات المشاركة أبطلت الامتياز الاصلي.

في عهد ابن سعود والملك سعود كانت البلاد بصورة عامة تعاني أوضاعاً اقتصادية متردية لأن المداخيل كانت تصرف على العائلة المالكة وعلى شخص الملك. في الواقع كانت نظرة الملك عبد العزيز وابنه بأن البلاد بما فوقها وتحتها هي ملك خاص وان لهم حق احتكار ثروتها وانفاقها على شؤونهم الخاصة، وهذا ما جعل البلاد تعيش شكلاً من أشكال الاستزبان السياسي كصيغة بدائية للحكم يكون فيها زعيم القبيلة وحده المتصرف الوحيد في موارد الدولة. من جهة أخرى، أن هذه الصيغة السلطوية منحت رئيس الدولة - الملك فرصة رسم التخطيط الاقتصادي للدولة وهكذا العلاقات الخارجية، وقد كان النفط هو الحاكم على مجمل المناشط الاقتصادية والسياسية للدولة.

في عام ١٩٣٦ باعت سوكال نصف امتيازاتها الى شركة تكساكو، الاولى كانت لتحديد موقع النفط وبدء انتاجه والثانية للتسويق والتوزيع. وقد ظهرت شركتان جديدتان هما (كاسوك) و(كالتيكس) اللتين دخلتا الى عالم النفط في السعودية. ويمكن تسجيل عام ١٩٣٨ كبداية لاكتشاف النفط بكميات تجارية، ومن هنا تبدأ مداخيل النفط وأيضاً تبدأ قصة العلاقات الاستراتيجية بين السعودية والولايات المتحدة الاميركية. فقد بلغت مداخيل النفط في هذا العام ٣.٢ مليون دولار، الا ان سنوات الحرب العالمية الثانية حالت دون تصاعد كميات الانتاج، حيث تناقصت مداخيل النفط الى (١.٢ مليون دولار) وخلال هذه الفترة كان الملك سعود يضغط من أجل الحصول على قروض أميركية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية عبر شركة سوكال حيث كانت الولايات المتحدة بعد لم تقتنع حتى ذلك الوقت بإقامة علاقات قوية مع المملكة، رغم محاولات بذلتها شركات النفط في الولايات المتحدة من أجل إقناع الادارة الاميركية بإيلاء إهتمام خاص بالسعودية.

النفط بالنسبة للسعودية ورقة الاقناع الوحيدة التي تقدّمها للادارة الاميركية من أجل توفير أشكال شتى من الدعم للنظام السياسي في المملكة

بعد نهاية الحرب العالمية عام ١٩٤٥ بدأ الانتاج النفطي بكميات تجارية تصل الى ٥٠ ألف برميل، وقد تحلحلت المشكلة الاقتصادية في عام ١٩٤٦ (١٠ مليون دولار) ١٩٤٨ (٣٨ مليون دولار) وفي عام ١٩٥٠ (٥٧ مليون دولار). وقد كان للاوضاع الاقتصادية خلال الحرب العالمية الثانية دور في تحفيز الادارة الاميركة على تعزيز علاقاتها السياسية والاقتصادية مع المملكة، وقد عملت بعض الدوائر الاميركية على إقناع الادارة من أجل استغلال فرص الحرب وتشكيل شبكة تحالف استراتيجي مع السعودية ضمن الرؤية المستقبلية التي صاغتها تلك الدوائر. وكان أربعة من أعضاء الكونجرس عملوا لصالح لوبي أرامكو خلال ١٩٤٦ - ١٩٤٩، وفي عام ١٩٤٨ أعلنت لجنة الكونجرس الاميركي أن أرامكو شجعت الحكومة الاميركية على ضمان قرض للعربية السعودية في حدود ٩٩ مليون دولار ووعدت أن تبيع للقوات البحرية الاميركية المسلحة مادة الديزل بسعر ٠.٤ جولار للبرميل في حين وصل سعر البرميل منه في السوق العالمي آنذاك ١.٠٥ دولاراً للبرميل من مادة الديزل، وكانت تلك إحدى التعبيرات السياسية الهامة للنفط والتي بدأت تأخذ طابع التقليد السياسي المتبع من قبل الحكومة السعودية إزاء الحليف الاميركي، الذي بات ينتظر تلقي عطاءات سخية من النفط السعودي مقابل مواقف سياسية محددة.

في المجال النفطي، زاد الانتاج السعودي من النفط بحلول عام ١٩٥٠ بنسبة ١٠٠٠ بالمئة ليتعدي نصف مليون برميل يومياً وفي عام ١٩٥٨ بلغ المليون ثم تجاوز المليونين عام ١٩٦٥ وصعد فوق ٤ ملايين عام ١٩٧١ وبلغت في نهاية عام ١٩٧٤ ٨.٥ مليون برميل يومياً، وهو الآن يراوح بين هذا الرقم و٩ ملايين برميل يومياً، وقد اعلنت السعودية على لسان وزير البترول علي النعيمي مؤخراً بأن السعودية على استعداد لانتاج ما يقرب من ١٢ مليون برميل يومياً من أجل المحافظة على اسعار معتدلة في سوق النفط العالمية. في شباط فبراير ١٩٨٣ كان الانتاج السعودي قد انخفض الى حوالي ٤ ملايين برميل يومياً بعد أن كان قد بلغ نحو ١٠ ملايين برميل يومياً في عام ١٩٨٠. وكانت السعودية تنتج بعد ازمة الخليج ٨.٥ مليون برميل يومياً لتعويض النقص في الاسواق النفطية بعد توقف النفط العراقي والكويتي.

وقد قدّر احتياطي المملكة من النفط عام

١٩٨٦ بـ ١٧٠ مليار برميل بما يعادل ٣٤ بالمئة من احتياطي منظمة الأوبك البالغ (٥٠٣) مليار ويعادل (٣٠ بالمئة) من الاحتياطي العالمي عدا دول الكوميكون والصين الذي بلغ نحو ٧٢٤ مليار برميل لنفس السنة، ويعادل أكثر من ٦ أضعاف إحتياطي الولايات المتحدة والبالغ ٢٥ مليار برميل لنفس السنة. (أنظر: تقرير الامين العام السنوي رقم ١٣، منظمة الاويك، الصفاة، الكويت ١٩٨٦ ص ٧٢ ـ ٧٣). وفي حساب آخر، فإن الاحتياطي النفطي للسعودية يتجاوز احتياطي الولايات المتحدة وروسيا وفنزويلا والمكسيك وكندا مجتمعة فهو يصل الى ١٥ تريليون برميل و٨٥ ألف تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي وهو يكفي لمائة سنة أخرى حسب معدلات الانتاج الجارية. بحلول عام ١٩٩١ أصبحت السعودية تمتلك أكبر احتياطي للبترول في العالم ويبلغ ٢٥٨ مليار برميل. كما أنتجت أكثر من ٦٠ بليون برميل من البترول منذ عام ١٩٣٨ وفي أول مايو ١٩٣٩ تم تحويل أول شحنة من البترول السعودي الى الاسواق العالمية وتوقفت مع نشوب الحرب العالمية الثانية ثم تم إستئنافها عام ١٩٤٣. وقد قدّر إحتياطي النفط في المملكة مع بداية عام ١٩٩٢ بنحو ٢٥٧.٨٤٢ مليون برميل، الى ما يساوي تقريباً ربع الاحتياطي العالمي المعروف، ومعظم إحتياطي النفط في المملكة يقع في المنطقة الشرقية أو في سواحلها.

في المستوى السياسي، يلزم التذكير دائماً بأن الولايات المتحدة تنظر الى السعودية باعتبارها شريكاً تجارياً بدرجة اولى وهذا ما عكسته مذكرات الرئيس الاميركي روزفلت حيث قال للملك سعود عند لقائه به في ربيع ١٩٤٥ (إن رئيس الولايات المتحدة الاميركية هو أولاً وقبل كل شي رجل أعمال.. وأنه يولي إهتمامه بصفته رجل أعمال لشبه الجزيرة العربية) (أنظر: ياكوفليف، العربية السعودية والغرب، ص ٢٢). وعليه فإن علاقة الاشتراك المباشر للحكومة الاميركية في أرامكو هي علاقة الدور الذي يقوم به التاجر في رعاية مصالحه الاقتصادية.

إن معضلة السعوديين فيما يتعلق بسياساتهم النفطية تظهر جانباً من سياسة السعودية الخارجية. إن مصدر الثروة السعودية وما تولده من نفوذ سياسي، يتأتى بدرجة أساسية إن لم يكن وحيدة في بعض الحالات من العائدات النفطية. ولكن الحسابات السياسية تخضع في أغلب الاحيان للمتغيرات الاقتصادية، والمرتبطة بدرجة أساسية بالمتغيرات الحاصلة في مجال النفط. فالمنتج السياسي لدور النفط يخضع بصورة غير مباشرة لحسابات القرار النفطي ومنها: ١. انكماش في العرض والطلب، ٢. المداخيل المطلوبة وحاجة البلد الى عوائد مالية لمواجهة متطلبات داخلية ولتنفيذ خطط إنمائية. فمن الضروري الاشارة الى أن البترول يمثل المصدر الأول والأخير للمال، وقد بلغت نسبة البترول من الصادرات السعودية خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٢ ما نسبته ١٠٠ بالمئة.(أنظر: د. فؤاد حيدر، التنمية والتخلف في الوطن العربي، ص ١١١)، وقد ارتفعت عوائد النفط في الفترة ما بين ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠ من ١.٢ مليار دولار الى ٩٥ مليار دولار. وفي عام ١٩٤٦ كانت مداخيل النفط لدى المملكة أقل من ٤٠٠ مليون دولار في السنة وفي عام ١٩٨١ أصبحت هذه المداخيل تقدر بـ ٤٠٠ مليون دولار في اليوم. في عام ١٩٩٠ـ ١٩٩١ كانت الصادرات النفطية الغازية السعودية تشكل ٩١ بالمئة من إجمالي الصادرات، وقد ارتفعت مداخيل النفط السعودية في ١٩٨٠ـ ١٩٨١ وكانت أسعار البترول في هذه الفترة في أعلى مستوى لها، فيما كان الانتاج السعودية من النفط إرتفع من معدل ٨.٤ مليون برميل يومياً في فترة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٩ الى ٩.٩ مليون برميل يومياً في ١٩٨٢ ـ ١٩٨٥، وقد دخلت السعودية في تجربة انخفاض سنوي جاد لمداخيل النفط والتي عكست تخفيضاً في كل من الصادرات والاسعار. فيما تنخفض مداخيل البترول، كان على الحكومة التعاطي مع مدخول الاستثمارات الخارجية، بالقياس الى سقوط معدل الفائدة في العالم وانخفاض حجم الاصول الحكومية. وإن واحدة من المشاكل الرئيسية التي تواجه الحكومة هي الانفاق الجاري والذي أظهر صعوبة التراجع، فهناك تكاليف هائلة تتعلق بالنشاطات الجارية والناشئة عن الاستثمارات المالية لمشارع التنمية في الخدمات الاجتماعية كما في البنية الاساسية الطبيعية، ويبقى الانفاق الدفاعي الموضوع الرئيسي وقد يصبح ربما أكبر

المداخيل العالية للنفط هذا العام منحت الحكومة السعودية قوة تساومية في الداخل والخارج، وعادت الى لعبة العصا والجزرة في الداخل

يعطي الحكومة السعودية الموقف المتجدد (بعد عام ١٩٩٠) للتمدد العسكري خدمة الاقتراض المحلي والخارجي وهو أيضاً موضوع اتفاق آخر قد يتنامى في المستقبل في ظل تزايد انفاق الاستثمار الحكومي.

وحتى بداية التسعينيات كانت السعودية واحدة من أكبر ٢٠ اقتصاد في العالم والأكبر في العالم العربي حيث وصل الانتاج القومي الاجمالي نحو ٦٠ مليار جنيه استرليني (أي نحو ١٠٠ مليار دولار سنوياً)، ومعدلات معيشية مرتفعة ودخل فرد مرتفع. بكلام آخر لقد زحفت السعودية من الافلاس الى واحدة من اغنى عشرين دولة في العالم في عشرين عام. ففي عام ١٩٨٠ بلغ إجمالي الانتاج الوطني ١٠٠ مليار دولار وهو أعلى من دول عريقة


باع الإمتياز بثمن بخس

مثل تشيكوسلوفاكيا وجنوب أفريقيا والارجنتين، وأقل بقليل من سويسرا (١٠٦ مليار) والسويد (١١١ مليار). كما أن دخل الفرد الواحد في المملكة بعد أن كان في المرتبة الرابعة بين ١٧١ دولة بمعدل ١٨.٣٤٤ دولاراً، وهكذا بالنسبة لعشر أعلى أماكن في الولايات المتحدة والتي يبلغ دخل الفرد فيها ١١٣٦٠ دولاراً. أما الآن فإن دخل الفرد في السعودية فيصل بحسب احصائيات عام ٢٠٠٣ الى ١١.٠٦٨ دولار أي أقل من دخل الفرد في دولة البحرين وهي دولة غير نفطية، حيث يصل دخل الفرد فيها الى ١٤.٨٥٢ دولار اما الكويت فدخل الفرد بلغ ١٦٨٧٩ دولاراً وقطر ١٩٤٧٢ دولاراً اما الامارات العربية المتحدة فتكاد تكون ضعف السعودية حيث يصل دخل الفرد ٢١٧١٩ دولاراً.

٣ ـ المشاكل الفنية وعدم كفاءة حقول النفط مما يصعب استثمارها بمعدلات مرتفعة وتلاؤم الاحتياطي مع نسبة ٥٠ بالمئة من الزيت العربي الخفيف، و ٥٠ بالمئة من الزيت المتوسط وحتى الثقيل. وقد حددت الحكومة السعودية مجموع إنتاج (أرامكو) من الزيت العربي الخفيف بـ ٦٥ بالمئة لتتلائم مع تركيبة الاحتياط تلك وضمن إتجاه زيادة انتاج النفط الأثقل من الحقول القريبة من الحدود الكويتية، ٤. السياسة الداخلية، فكثير من المواطنين يؤيدون انتاجاً نفطياً معتدلاً لا يضرّ بمصالح المملكة والعرب. ٥. التوقعات في الاسعار والبدائل للنفط بما يشمل نسبة التضخم في المستقبل والاستثمارات الموجودة في الغرب، معدلات الاستهلاك. ٦ ـ ضغوطات الأوبك: إن محاولة السعودية إنتاج كميات كبيرة من النفط ولخفض الاسعار تواجه ضغوطات اخرى من قبل أعضاء آخرين فاعلين في الابك مثل ايران وفي وقت سابق العراق.. ٧. الغاز المصاحب، فالمنشآت

الصـنـاعـيـة السعودية تحتـاج الى غـاز مصـاحب بـ (٨.٥) مليون برميل يومياً، وبالتالي فإنها بحاجة الى هذه الكمية لتمشية معاملها. ٨ ـ العلاقات مع الولايات المتحدة، إن الاسلحة والدعم العسكري من أميركـا ومـا أشبـه ذات عـلاقـة وثيـقـة بـالسـيـاسة النفطية السعودية تجاه أميركا.

إن الـنـفـط بـلا ريب هـو سـلاح سـيـاسي في يد المملكة رغم إنكار الملك الربط بينهما، بدليل ان المملكة التزمت من عام ١٩٧٤ بإتفاقية طهران وحـتـى الـيـوم بمبدأ خفض أسـعـار الـنـفـط لحساب حلفـائها، وعـادت واسـتـعـملـتـه مرة اخرى ولـنـفس الهدف في السنوات الاخيرة من أجل زيادة الانتاج تـلـبـيـة لحاجـات السوق الـعـالمـيـة وبـوجـه خـاص الاميركية.

كـان ومايزال للنفط أيضاً دور سياسي فاعل على المستوى المحلي، فـالعائلة المالكة تستعمله في أحيان كثيرة لمواجهة المطالب الاصلاحية وقوى التغيير، كما تستعمله لبسط المزيد من نفوذها. وقد لحظـة خـلـدون الـنـقـيـب أن الانفـاق الحكومي الذي ترتب على ارتفاع الدخل من النفط، لا يعني تعاظم دور الدولـة ومركزيتـه في حيـاة الـنـاس الـسـيـاسـيـة فـقـط، إنما يـعـنـي أكثر مـن ذلك بكثير وأنـه يـعـني اختراق الـدولـة الـكـامـل لـلاقـتـصـاد وتـالـيـاً بـقـرطـة الاقتصاد (بيروقراطية الاقتصاد) كما يعني تحكم الدولة بـالمصدر الاساسي للقوة المادية المتأتية من مـلـكـيـة موارد الـبـلاد الاقـتـصـاديـة، ولذلك فـتـوسـع مـلـكـيـة الـقـطـاع الـعـام لـيس بـهـذه البراءة أولاً لأنـه يـوسـع بشكل كبير من دائرة تسلط الـدولـة. (أنظر: خلدون النقيب، الدولة التسلطية، ص ١٥٣).

إن دور النفط في العلاقات السعودية الاميركية كان جوهرياً فهو الاساس الذي قام عليه التحالف الاستراتيجي بين البلدين وهو الدافع الرئيسي وراء تطوير نوع من الشراكة الحيوية والمصيرية خلال الحرب البـاردة. وكان النفط بـالنسبة للسعودية ورقة الاقناع الكبرى التي تقدّمها للادارة الاميركية من أجل توفير أشكال الدعم المختلفة للنظام السياسي في المملكة. فالمملكة لم تستفد من الاميركيين في انتاج النفط فحسب بل تطورات الفائدة الى اعتماد المملكة على الاميركيين في الاستفادة من عائدات البترول في تطوير البلاد اقتصادياً وعسكرياً.. لقد عمل استشاريون أميركيون في المملكة في الخطط الخمسية المتتالية بما في ذلك خطة ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ حـيـث بـلـغـت المصـروفـات الى ٢٥٠ بـلـيـون دولار. وكانت الشركات الاميركية قد ضاعفت نشاطها التجاري مع المملكة في السنوات السابقة وتحديداً بـعـد الحظـر الـنـفـطـي عـام ١٩٧٣، فـقـد دخل بنك تشيزمـانـهـاتـن الاميركـي عـام ١٩٧٤ للتخطيط الاقتصادي السعودي وأعدّ المشاريع التنموية التي يمولها الصندق السعودي للتنمية الصناعية والذي يقع تحت ادارة البنك الاميركي ذاك. تعد الولايات المتـحـدة المسـاهـم الأكبر في سـوق الـغـذاء وهـكـذا المزوّد الـرئيسي لمعدات النقل والآلات السعودية. وفي عام ١٩٧٩ وقعت الشركات الاميركية عقوداً غير عسكرية بقيمة ٦ مليارات دولار أي بما يعادل ٣٥ بالمئة من القيمة الكلية للعقود. وفوق ذلك، فإن السعودية شكّلت الضامن الحقيقي لاستقرار السوق النفطية واستمرار تدفق النفط للولايات المتـحـدة في ظـروف سـيـاسـيـة متقلبة كـالـتـي شـهـدتـهـا المنطقـة في الحربين الاولى بين العراق وايران والثانية في بـعـد احـتـلال الـكـويت. فـفـي الـثـاني من أغسطس ١٩٩٠ قامت أرامكو بتوجيه مـن الملك بـتـعـويـض مـعـظـم الـنـقـص الـنـاجـم عـن احـتـلال الـكـويت، والحال نفسه بعد انتصار الثورة الايرانية عام ١٩٧٩. من الناحية النظرية، فإن رفع سـعـر البترول بمعدل دولار واحد فقط يضـيـف الى ايرادات الـتـصـديـر مـقـدار ٢.٥٠٠ مليون دولار سنوياً، ولكن رفع الاسـعـار سـتـزيـد مـن الضـغـوط عـلـى اقـتـصـاديـات الـغـرب والـتـي تـعـد أكبر زبـائـن الـنـفـط السعودي. ولذلك قـامت السعودية بتوفير ضمـانـات الاستقرار في السوق الـنـفـطـيـة السعودية، ومنذ تفجر أزمة الكويت، فـإن إنتـاج الـنـفـط الخام في السعودية لم ينخفض عن ٨ ملايين برميل يومياً. في اجتماع وزراء الـنـفـط في الدول المصدّرة للنفط أوبك قـبـل الـغـزو الـعـراقي للكويت حصصت المملـكـة بـنـسـبـة ٢٤ بـالمئة من سقف الانتاج لثلاثة عشر دولة في المنطقة. وحين أصدر اجتماع الاوبك بيانه في نهاية يوليو ١٩٩٠ كان سقف الانتاج قد تمدد عن أقل من ٢٢.٥ مليون برميل يومياً أي حوالي ٩٠ بالمئة مما يتوقع أن تطالب به الاوبك في الوصول في هذا الشتاء. وقد صـرّح عـلـي الـنـعـيـمـي رئيس شركة أرامكو (وزير البترول السعودي حالياً) بـأنه (ليس سراً بـأننا لدينا هدف بإنتاج ١٠ ملايين برميل يومياً من الزيت الخام، ولـكـن هـذا الـهـدف مـتـحـرك..)، ويـأتـي هذا التصريح في اطار الترتيبات الخاصة التي يجريها عدد مـن الـسـيـاسـيين السعوديين والاميركيين من أجل اعادة ترميم العلاقات بين البلدين.

إن الحديث عن النفط يلقي بظلاله على دور شركة أرامكو، التي سبقت الدولة في إرساء أسس برامج التحديث في البلاد، ولاشك أنها لعبت دوراً في تحديث المجتمع السعودي عبر البرامج التعليمية منذ أنشأت أول مدرسة ابتدائية للكبار عام ١٩٤٠ وهكذا تواصل الـبـعـثـات الدراسـيـة مـن قبل الشركة ونشاطها في مجال التعليم والرعاية الصحية والتي ربما تجاوزت العرف الاجتماعي في مجال التعليم الذي كان منحصراً في إعداد رجال الدين والمحاكم الشرعية.

بل أكثر من ذلك، أن شركة أرامكو شكّلت أشبه مـا يكون بـلـوبـي اقـتـصـادي داخل السعودية، التي يغيب فيها دور النقابات واللوبيات الاقتصادية من شـركـات أو رجـال أعـمـال عـلى غـرار بـازار طهران كلوبي قوي ومؤثر في القرار السياسي للدولة، رغم أن الحكومة السعودية شجّعت في فترة الخمسينيات سـيـاسـة الاسـتـثـمـار الـقـومـي عـلـى نـطـاق محدود، وأصـدرت في ١٩٥٥ قـانـونـاً يـحـظـر الاسـتـثـمـارات السعودية في الخارج وبإعادة الأموال الى البلاد لاستخدامها في مشروعات التنمية القومية ولكن لم



بلع إيرادات النفط

يؤد ذلك الى خلق طبقة من التجار يمكن أن نسميها لوبي.

في المقـابـل، تضـخـم دور الـعـائلـة المـالكـة في النشاط الاقتصادي التي لم تقف حدود نفوذها عند الـقـطـاع الـعـام الحكومي فحسب، بل إمتد ليصل لـلـقـطـاع الخاص، حيث تظهر احصـائـيـات نشرت مؤخراً بـأن نسبة عالية من الشركات التجارية في السعودية هي مملوكة لأفراد من الاسرة المالكة أو يتخفى مـالكوهـا الاصليون تحت أسماء أخرى، حيث تـرد أسـمـاء أمـراء كـبـار يسيطرون عـلـى الشركات الـكـبـرى مـثـل الامير سـلـطـان، الامير نـايف والامير الوليد بن طلال، الامير محمد بن فهد، الامير عبد العزيز بن فهد الامير سعود بن نايف، وغيرهم. وهذا يلفت الى مـا تسرّب من أخبار حول عمليات النهب التي طالت مداخيل النفط لعام ٢٠٠٠ والتي بلغت ٧٢ مـلـيـار دولار، والارتـفـاع الملحـوظ والـقـيـاسي لسعر برميل البترول في السنوات الثلاث الاخيرة حيث كان ينتظر من الحكومة توظيف جزء كبير من الفائض المالي في توفير مشاريع استثمارية جديدة ومعالجة مشكلة البطالة وتسديد جزء من المديونية الداخلية التي بلغت نحو ٧٠٠ مليار ريال. فيما يبدو أن العائلة المالكة عمدت الى اسلوبها التقليدي في الاستـثـمـار السـيـاسي لـلـعـامل الـنـفـطي والذي ظهر بجلاء هذا العام حيث كان لارتفاع سعر البترول الأثر الجوهري في العملية السياسية على المستويين المحلي والدولي. فبحسب المعطيات المعروفة فإن السعودية تدخّل في العام ٢٠٠٥ من صادرات النفط مـا يربو عن مليار ونصف المليار ريال يومياً، مما منحها قوة تساومية في الداخل والخارج، فهي الآن قـد عـادت الى ممارسـة لـعـبـة الـعـصـا والجزرة مرة أخرى، وهكذا ترميم العلاقات مع واشنطن، من أجل العودة الى السياسة من برميل النفط.

الحجاز تفتح ملف الممنوعين من السفر في المملكة

المنع من السفر: القمع المستطيل

وزير الداخلية خرق كل الأعراف والقوانين فزاد عدد الممنوعين الى بضعة آلاف

بسلطته المتزايدة يوماً بعد آخر، وفي غياب رمز البلاد القوي عن الوعي والإدراك ـ الملك فهد ـ أصبح وزير الداخلية الرجل الأول في الدولة، حيث تتضاءل يوماً بعد آخر سلطة أخوته: ولي العهد ووزير الدفاع، خاصة فيما يتعلق بموضوع الأمن الداخلي.

ووزير الداخلية الذي أحكم قبضته على الأمن، أحكم قبضته أيضاً وبشكل متوازي على الإعلام الداخلي، فأوامر القاء القبض على الصحفيين أو المتحدثين الى الفضائيات صارت من اختصاصه! باعتباره رئيس المجلس الأعلى للإعلام لعقدين ونصف، وحين ألغي هذا المجلس قبل فترة وجيزة، استمر وزير الداخلية يدير الصحافة عبر هاتفه، فيأمر بما يريد وبالإطاحة والعزل بمن لا يريد!

وتتضاعف سلطة وزير الداخلية اذا علمنا مقدار إحكام قبضته على القضاء، الذي يشهد هذه الأيام أسوأ مراحله، فهو الرجل الأول في القضاء، وكثيراً ما مرّر ما يريده من اعتقال بل وقتل أبرياء، في حوادث منشورة. حتى ديوان المظالم الذي هو أعلى هيئة قضائية، وكما توضح قضية اللاحم التي ننشرها هنا في هذا العدد، اصطف الى جانب وزير الداخلية ودعاواها بشكل مقزز وهو ما توضحه صياغة الحكم الصادر فيما يتعلق بمنع المحامي الإصلاحي المعتقل من السفر، إضافة الى سجنه!

وزيادة على هذا كله، فإن تصاعد إيرادات النفط قد منحت وزارة الداخلية حصة الأسد منها، فراح يجند أعداداً غفيرة من المخبرين والجواسيس المحليين والأجانب، حتى المتقاعدين أعادهم الوزير لخدمة الداخلية وتهدئة الوضع الأمني، هذا فضلاً عن شراء المزيد من التجهيزات الحديثة لملاحقة أعداء العائلة المالكة.

يختلف عدد الممنوعين من السفر بين فترة وأخرى، وأحياناً بين منطقة وأخرى، ولكن يبدو أن هذه الفترة التي تعيشها المملكة، هي من أكثر فترات القمع المنظم للدولة تحت مسميات مكافحة الإرهاب، وقد طالت الحملة الإصلاحيين النابذين للعنف الذي موله نايف وإخوانه لعقود! فاعتقل اساتذه الجامعات والمحامين وأصحاب الرأي، ومنع من السفر آلاف المواطنين من أساتذة الجامعات، ومن رجال الدين، ومن النساء والرجال والشيوخ.. بلا مبررات تقدم، وبلا إبلاغ للممنوع من السفر الذي عادة ما يهدد بالسجن إن طالب بجواز سفر له.

إن الفصل من الوظيفة والمنع من السفر هما السلاح الأشهر في السعودية هذه الأيام، وهما أمضى أسلحة نايف، بالإضافة الى عصاه الطويلة التي يفاخر ويهدد بها! ولقد قضى عدد غير قليل من المواطنين نحبهم بسبب منعهم من السفر للعلاج، في وقت يشعر فيه نايف وزير الداخلية بأنه الإله الذي يجب أن يعبد، فالبلاد بلاده، والناس عبيده، إن شاء منعهم من السفر، وإن شاء فصلهم من الوظيفة، وإن شاء قتلهم في سجونه أو عذبهم أو انتهك كرامتهم.

إن هذه الممارسات ليست جديدة في مملكة آل سعود، ولكن حجمها المتصاعد صار مخيفاً، خاصة وأن إخوة نايف وأبناءه بدأوا هم أيضاً بفصل أساتذه الجامعات وغيرهم ومنعهم من السفر والأمر باعتقالهم وكذلك الإتصال بالصحف وإقصاء رؤساء تحريرها ومحرريها (ونخص هنا سلمان وسلطان إضافة الى ابن نايف وهو مساعده محمد بن



المملكة العربية السعودية
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
Kingdom of Saudi Arabia
NATIONAL SOCIETY FOR HUMAN RIGHTS
مكتب الرئيس
Chairman's Office

سعادة الأستاذ / إسماعيل بن إبراهيم سجيني — حفظه الله
عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:

إشارة إلى خطابكم رقم ١٢٣/م/ه وتاريخ ١٤٢٦/٢/١٨هـ المرفق به مذكرة عن قضية المنع من السفر في المملكة والتي أكدتم من خلالها بأن المنع من السفر بدون أسباب أمنية أو بدون حكم قضائي يعتبر انتهاكاً لحقوق الإنسان التي نصت عليها المواثيق الدولية وكذلك الأنظمة السعودية.

نشكر لكم اهتمامكم بالموضوع ونؤكد لكم بأن أحد الأهداف التي أنشئت من أجلها الجمعية هي الوقوف ضد الظلم والتعسف والانتهاك لحقوق الإنسان بوجه عام، ولكن في الوقت نفسه أود أن أشير إلى أن الجمعية منذ إنشائها وحتى الآن تلقت نحو ... شكوى تحريرية وشفهية ولم يتقدم لها مواطن أو مقيم بشكوى "منع من السفر" ولو تم ذلك لتعاملت معها كما يتم التعامل مع القضايا الأخرى، وقد أشارت المذكرة المرفقة بخطابكم في صفحة (٤) إلى وجود قوائم تحتوي على نسبة ملحوظة من الممنوعين من السفر الذين لا يتعلق قرار منعهم بأسباب أمنية أو حكم قضائي صادر ضدهم وأن بعض المسئولين والموظفين توسع في إضافة أشخاص لقائمة أسيرة التعزيز والشبهات غير الأمنية.

ولكي تتمكن الجمعية من القيام بدورها بشكل فعال في تناول هذه القضية نرغب تزويد الجمعية بقائمة الممنوعين من السفر لمخاطبة الجهات التي منعتهم أو حتى الاجتماع بالمسئولين فيها.

شاكراً لكم اهتمامكم ومتمنياً لسعادتكم التوفيق

رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
د. بندر بن محمد حجار



المملكة العربية السعودية
ديوان المظالم
١

جلسة المرافعة ٢٦/٩/١٤٢٦هـ

حكم رقم ٦٢/ د / ف / ٤ لعام ١٤٢٥هـ
في القضية رقم ٣٠٣٩ / ١ / ق / لعام ١٤٢٥هـ
المقامة من : عبدالرحمن بن محمد اللاحم
ضد وزارة الداخلية .

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده .... وبعد..

في هذا اليوم الأربعاء الموافق ١٨ / ١٢ / ١٤٢٥هـ أصدرت الدائرة الفرعية الرابعة بديوان المظالم بالرياض هذا الحكم بمعرفة رئيسها المستشار المساعد ناصر بن عبدالله الشثري وبحضور أمينها/ علي بن سعد الوارزدي وذلك للوقائع والأسباب التالية:

الوقائع:

تتلخص وقائع الدعوى أن المدعي تقدم باستدعاء إلى ديوان المظالم ذكر فيه أنه فوجئ في يوم الأحد ١٤٢٥/٣/٢٧هـ بمسئولي الجوازات يبلغونه بأن اسمه مدرج على قوائم الممنوعين من السفر وذلك أثناء قيامه بإنهاء إجراءات سفره داخل مطار الرياض الدولي وإنه بناءً على ذلك قام بمقابلة صاحب السمو الملكي مساعد وزير الداخلية الذي وعده بإنهاء الموضوع ثم تقدم بتظلم من قرار منعه من السفر عن طريق برقية أرسلها إلى سموه وذلك بتاريخ ١٤٢٥/٣/٢٩هـ قيدت برقم ١/٣٣١٢٥٣٤ إلا انه لم يتم إلغاء القرار والسماح له بالسفر مع انه له ارتباطات كثيرة في خارج البلاد مما دعاه إلى رفع دعواه أمام القضاء وذكر انه يطعن على القرار بعيب عدم الاختصاص وذلك أن القرار إنما بلغ به شفاهة وتضاربت الآراء حول مصدر القرار وحيث إن نظام وثائق السفر في مادته السادسة عشرة الفقرة (٢)



المملكة العربية السعودية
ديوان المظالم
٦

المنع من السفر وحيث إن المدعى عليها إنما قامت بتنفيذ ما وجه به الأمر السامي لـذا فـإن الدائرة ترى أن القرار الصادر ضد المدعي من أعمال السيادة التي لا يختص ديوان المظالم بنظرها لذلك حكمت بالحكم التالي : -

عدم اختصاص ديوان المظالم ولائياً بالدعوى المقامة من عبدالرحمن بن محمد اللاحم ضد وزارة الداخلية وذلك لما هو موضح بالأسباب والله الموفق وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

أمين السر — رئيس الدائرة
علي بن سعد الوارزدي — ناصر بن عبدالله الشثري

نايف). ان تصاعد هذه الحالات في بلد يزعم تطبيق الشريعة، بل ويزعم الإنحياز لحقوق الإنسان، حتى أنه وقع على العديد من الإتفاقيات والمواثيق خلال السنوات الأخيرة، يبين أن هناك استهتاراً ما بعده استهتار بحياة الناس وكرامة المواطنين، وأن ما وقع عليه لا يعني شيئاً. بل أن كل هذه التجاوزات تأتي مع وجود جمعية وطنية لحقوق الإنسان حكومية عين الملك اعضاءها! وذلك إمعاناً في السخرية والإستهزاء بكل القيم الإنسانية والدينية.

إن تفاقم مشكلة الممنوعين من السفر تسبب احتقاناً كبيراً بين المواطنين، والسبب الأساس هو أن الممنوعين من السفر هم من نخبة المجتمع ومثقفيه والناشطين سياسياً وثقافياً واقتصاديا، وإن التضييق على هؤلاء لا بدّ وأن يغير المزاج الشعبي أو يتأثر هذا الأخير بمزاج النخبة المبتلاة بالحكم السعودي القمعي.

في هذا العدد، نتعرض الى قضيتين تتعلقان بملف الممنوعين من السفر. الأولى عبارة عن دعوى رفعها المحامي عبد الله الناصر وكيلاً عن المحامي الإصلاحي عبدالرحمن اللاحم المعتقل في قضية رأي (الحديث الى قنوات فضائية في شأن عام!!) وهي دعوى ضد وزارة الداخلية التي منعت اللاحم من السفر، فرفع دعوى ضدها لدى ديوان المظالم، الذي لم يقبل الدعوى بحجة عدم الإختصاص، وقد رفع المحامي الناصر اعتراضاً على الديوان مطالباً إياه بقبول الدعوى.

أما القضية الثانية فأثارها عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الأستاذ اسماعيل ابراهيم سجيني، في مذكرة قدمها لرئيس الجمعية لاتخاذ خطوات ما لتقليل عدد الممنوعين من السفر، والتأثير على وزير الداخلية بأن يلتزم بالقانون، وإن كان فاسداً!

القضية الأولى

اللاحم يقيم دعوى ضد الداخلية في السجن: المنع من السفر ديدن وزير الداخلية

حكم رقم ٦٢/د/ف/٤ لعام ١٤٢٥هـ
في القضية رقم ٣٠٣٩/١/ق/ لعام ١٤٢٥هـ
المقامة من: عبد الرحمن بن محمد اللاحم
ضد: وزارة الداخلية

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وبعد،

ففي هذا اليوم الأربعاء الموافق ١٨/١٢/١٤٢٥هـ، أصدرت الدائرة الفرعية الرابعة بديوان المظالم بالرياض هذا الحكم بمعرفة رئيسها المستشار المساعد ناصر بن عبد الله الشثري، وبحضور أمينها/ علي بن سعد البواردي وذلك للوقائع والأسباب التالية:

الوقائع

تتلخص وقائع الدعوى أن المدعي تقدم باستدعاء الى ديوان المظالم ذكر فيه أنه فوجئ في يوم الأحد ٢٧/٣/١٤٢٥هـ بمسؤولي الجوازات يبلغونه بأن أسمه مدرج على قوائم الممنوعين من السفر وذلك أثناء قيامه بإنهاء إجراءات سفره داخل مطار الرياض الدولي، وأنه بناء على ذلك قام بمقابلة صاحب السمو الملكي مساعد وزير الداخلية الذي وعده بإنهاء الموضوع، ثم تقدم بتظلم من قرار منعه من السفر عن طريق برقية أرسلها الى سموه وذلك بتاريخ ٢٩/٣/١٤٢٥هـ قيدت برقم ١/١٣٣١٢٥٣٤، إلا أنه لم يتم إلغاء القراروالسماح له بالسفر، مع أنه له ارتباطات كثيرة في خارج البلاد، مما دعاه الى رفع دعواه أمام القضاء. وذكر أنه يطعن على القرار بعيب عدم الإختصاص، وذلك أن القرار إنما بلغ به شفاهة، وتضاربت الآراء حول مصدر القرار، وحيث أن نظام وثائق السفر في مادته السادسة عشرة الفقرة (٢) حدد سلطة المنع بوزير الداخلية ولم يعطه حق التفويض في هذه الصلاحية لأي مسؤول في الوزارة. وبناء على هذا طلب المدّعي أصل القرار حتى يتمّ البتّ في مسألة الإختصاص.

كما ذكر المدّعي أنه يطعن على القرار بعيب مخالفة القانون على حد قوله، وشرح ذلك بأن النظام الأساسي للحكم نص في مادته السادسة والعشرين على أن (تحمي الدولة حقوق الإنسان... وفق الشريعة الإسلامية). كما نصت المادة السادسة والثلاثون على أن (توفر الدولة الأمن لجميع مواطنيها والمقيمين على إقليمها، ولا يجوز تقييد تصرفات أحد أو توقيفه أو حبسه إلا بموجب أحكام النظام). كما أن نظام وثائق السفر نص في مادته السادسة فقرة (٢) على أنه (لا يجوز المنع من السفر إلا بحكم قضائي أو بقرار يصدره وزير الداخلية لأسباب محددة تتعلق بالأمن ولمدة معلومة، وفي كلتا الحالتين يبلغ الممنوع من السفر في فترة لا تتجاوز أسبوعاً من تاريخ صدور الحكم أو القرار بمنعه من السفر).

وأشار المدّعي الى أنه يستفاد من نص النظام الأساسي للحكم أنه أوجب على الدولة حماية حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية، وأنه يقع عليها عبء توفير الأمن لجميع المواطنين، ويمتنع عليها أن تقيد تصرفات أحد أو توقفه أو تحبسه إلا بموجب أحكام النظام، كما أنه يتضح من المادة السادسة من نظام وثائق السفر أنه حدد حالتين بتوافر أحدهما يمكن لجهة الإدارة أن تصدر قرار المنع من السفر ضد أحد الأشخاص، وهما:

الحالة الأولى: صدور حكم قضائي بالمنع من السفر.

والحالة الثانية: صدور قرار من وزير الداخلية لأسباب محددة تتعلق بالأمن ولمدة معلومة.

وبوجود أحد هاتين الحالتين تلتزم جهة الإدارة بأن تبلغ الممنوع من السفر في فترة لا تتجاوز أسبوعاً واحداً من تاريخ صدور الحكم أو القرار بمنعه من السفر، وذكر المدعي أنه لم يصدر عليه حكم قضائي، كما أن قرار المنع يكون لمدة محددة ومبني على أسباب محددة وهي الأمن، وهذا لم يحصل في القرار، إذ أنه غير محدد المدة، كما أن المدعى عليها (وزارة الداخلية) لم تذكر في قرارها سبباً واحداً يؤدي من بعيد أو قريب الى انطباق الأسباب المحددة في المادة السابقة. كما أنها خالفت النظام بعدم تبليغ المدعي بالقرار خلال أسبوع. وأضاف المدعي أن المملكة أقرت العديد من الإتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والذي يعد حق التنقل من أهم ركائزها، وهذه الإتفاقيات يجب الإلتزام بها عند إصدار كافة القرارات الإدارية، وطلب في ختام استدعائه الحكم له بقبول دعواه شكلاً، وبصفة مستعجلة وقف تنفيذ قرار المدعى عليها لحين الفصل في الموضوع، وطلب إلغاء قرارها الصادر بمنعه من السفر، وإلزامها بالسماح له بالتنقل والسفر داخل المملكة وخارجها.

وبعد أن تم قيد الإستدعاء القضية وإحالتها لهذه الدائرة، حددت لها جلسة حضرها المدعي، كما حضرها ممثل المدعى عليها. وبسؤال المدعي عن دعواه ذكر أنه يطعن على قرار منعه من السفر، وبسؤال ممثل المدعى عليها عما لديه، ذكر أنه لم يصله تكليف من وزارة الداخلية إلا متأخراً، وطلب أجلاً من أجل إعداد الرد، وقد حددت الدائرة لذلك جلسة يوم الثلاثاء ١٩/٩/١٤٢٥هـ، حضرها الطرفان، وقدم ممثل المدعى عليها مذكرة جاء فيها أن ما يطالب به المدعي بإلغاء القرار الصادر بمنعه من السفر، لأنه مشوب بعيب عدم الإختصاص، وعيب مخالفة القانون، لا يسلم له به.. فإن القرار المذكور قد صدر صحيحاً

وسليماً وخالياً من أي عيب من العيوب التي قد تشوب القرار الإداري، إذ أنه صدر استناداً الى المادة السادسة الفقرة (الثانية) من نظام وثائق السفر، الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٢٤ وتاريخ ١٣٢١/٥/٢٨هـ، والتي نصت على اختصاص وزير الداخلية في إصدار قرار المنع من السفر، وهذا ما تحقق في هذا القرار؛ فقد صدر قرار صاحب السمو الملكي وزير الداخلية رقم ١ س خ ٧٠ وتاريخ ١٤٢٥/٣/٢٢هـ بإدارج إسم المدعي عبد الرحمن بن محمد بن سليمان اللاحم (سعود الجنسية) على قائمة المنع من السفر لمدة خمس سنوات اعتباراً من تاريخ صدور القرار لأسباب أمنية، وفقاً للأمر السامي الكريم رقم س/٣٨٤٩ وتاريخ ١٤٢٥/١/١٩هـ، وبذلك يكون هذا القرار قد صدر صحيحاً وسليماً من أي عيب من العيوب سواء عيب عدم الإختصاص، أو عيب مخالفة القانون بمفهومه الواسع كما أشار المدعي، وطلب في ختام مذكرته رفض الدعوى، ثم ذكر في جلسة تالية عدم اختصاص ديوان المظالم بنظر الدعوى لأن القرار يعتبر عملاً من أعمال السيادة التي لا يختص ديوان المظالم بنظرها، وقد عقب وكيل المدعي عبدالله الناصري، أن دعوى موكله تنصب على قرار وزير الداخلية وليس على الأمر السامي وأنه يكتفي بما قدمه موكله.

وبعد أن اكتفى الطرفان بما قدماه أصدرت الدائرة حكمها في القضية للأسباب التالية:

الأسباب

حيث أن المدعي يهدف من دعواه الى طلب الحكم له بإلغاء قرار وزير الداخلية رقم ١ س خ ٧٠ وتاريخ ١٤٢٥/٣/٢٢هـ القاضي بمنعه من السفر لمدة خمس سنوات اعتباراً من تاريخ صدور القرار.

وحيث أن المدعى عليها أجابت على الدعوى على نحو ما سلف.

وحيث أن من المسائل الأولية التي يجب نظرها ابتداءً قبل الدخول في موضوع الدعوى هي مسألة الإختصاص، وحيث أنه وفقاً للمادة التاسعة من نظام ديوان المظالم الصادر في عام ١٤٠٢هـ التي نصت على أنه لا يجوز لديوان المظالم النظر في الطلبات المتعلقة بأعمال السيادة.

وحيث أن أعمال السيادة هي طائفة من الأعمال التي تقوم بها السلطة التنفيذية تتصل بسيادة الدولة من الداخل أو من الخارج ومن ذلك ما يتعلق بأمن الدولة الداخلي.

وحيث أن تقدير العمل على أنه عمل سيادي يمس الصالح العام للبلد إنما هو راجع لتقدير القضاء.

وحيث إن اتخاذ التدابير الخاصة بالمحافظة على كيانها ويحقق الأمن لشعبها إنما هو من أوجب الواجبات التي يجب اتخاذها. وحيث أن المدعي سبق أن تم التحقيق معه وأشار في التعهد الموقع منه بتاريخ ١٤٢٥/٢/٢هـ أن ظهوره في إحدى القنوات الفضائية ووصفه للقبض على بعض الأشخاص الذين رأى ولي الأمر القبض عليهم حفاظاً على سلامة البلد، بأنه قبض غير نظامي. وحيث ذكر في تعهده أن كلامه في استعجال وعدم تصور لخلفيات الموضوع، وتعهد بعدم العودة الى الظهور في القنوات الإعلامية وإبداء آراء تنتقد تصرفات الحكومة لاعتقاده بأن ذلك قد يؤدي الى التحريض والإثارة وخلق المشاكل؛ كما تعهد بعد إثارة الفتنة أو القيام بأي نشاط سياسي يخالف أنظمة وتعليمات الدولة والمشاركة فيه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، بما في ذلك حضور الإجتماعات التي تعقد لهذا الغرض، أو إنشاء مكاتب لهذا الغرض، وكذلك عدم الإتصال بوسائل الإعلام بما لا يتناقض مع عهده السابق وأنه في حالة عودته الى أي نشاط من هذا النوع فإنه سيتخذ بحقه أشد الإجراءات وأنه مستعد للقسم على ذلك.

الحكم بشرع الله يقتضي بالضرورة عدم تحصين أي عمل أو قرار حكومي ويسقط كل مزاعم الإستبداد تحت مسمى أعمال السيادة

ثم تمّ التحقيق معه مرة أخرى بشأن تصرف آخر ودون تعهداً آخر في ١٤٢٥/٤/٤هـ جاء فيه ما نصه: (أعتذر عن ورود بعض العبارات التي قد يساء فهمها في المداخلة التي تمت مع إحدى القنوات الفضائية في ١٤٢٥/٣/٢٢هـ حيث كانت المداخلة على الهواء وكنت مرتبكاً ولم أتوقع بعض الأسئلة...).

وحيث ان الثابت ان المدعي من ضمن الموقعين على العريضة المسماة بـ (دفاعاً عن الوطن) والتي اشتملت على عدد من الأسماء، وحيث أن الأمر السامي رقم س/ ٨٤٩ وتاريخ ١٤٢٥/١/١٩هـ وجه وزير الداخلية الى أن من يعاود أي نشاط من الأنشطة التي جاء حظرها أنه يمنع من السفر. وحيث أن قرار وزير الداخلية نص فيه على أنه لأسباب أمنية وفقاً للأمر السامي المشار إليه، لذا فإن الدائرة ترى أن القرار الصادر بمنع المدعي من السفر إنما تم وفقاً لمقتضى الأمر السامي والذي أصدره ولي الأمر من أجل الحفاظ على أمن البلد وعدم فتح المجال لخلق البلبلة والفتن فيه، وذلك باتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق ذلك، ومن ذلك المنع من السفر. حيث إن المدعى عليها إنما قامت بتنفيذ ما وجه به الأمر السامي لذا فإن الدائرة ترى أن القرار الصادر ضد المدعي من أعمال السيادة التي لا يختص ديوان المظالم بنظرها، لذلك حكمت بالحكم التالي:

عدم اختصاص ديوان المظالم ولائياً بالدعوى المقامة من عبد الرحمن بن محمد اللاحم ضد وزارة الداخلية وذلك لما هو موضح بالأسباب، والله الموفق، وصلى الله وسلم على نبينا وعلى آله وصحبه وسلم.

رئيس الدائرة: ناصر بن عبد الله الشثري

أمين السر: عنه: علي بن سعد البواردي

الإعتراض على الحكم

تقدم المحامي عبد الله بن محمد الناصري، بالنيابة عن زميله المحامي الإصلاحي المعتقل عبد الرحمن اللاحم باعتراض على حكم ديوان المظالم بعدم الإختصاص بتاريخ ٢٠٠٥/٤/٣٠، الموافق ١٤٢٦/٣/٢١هـ فيما يلي تفاصيل الإعتراض.

بسم الله الرحمن الرحيم

صاحب المعالي رئيس ديوان المظالم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

الموضوع: الإعتراض على الحكم رقم (٦٢/د/ف/٤ لعام ١٤٢٥هـ) في القضية رقم (٣٠٣٩/١/ق/ لعام ١٤٢٥هـ، المقامة من عبد الرحمن بن محمد اللاحم ضد وزارة الداخلية.

صاحب المعالي رئيس الديوان:

أتقدم الى معاليكم باعتراضي على الحكم المشار إليه بصفتي وكيلاً عن عبد الرحمن بن محمد اللاحم بموجب الوكالة رقم (١١٩٤٧٥) وتاريخ ١٤٢٥/٨/٢١هـ، الصادرة من كتابة عدل الرياض الثانية، متقدماً لمعاليكم بما يلي:

بتاريخ الأربعاء الموافق ١٤٢٥/١٢/١٨هـ أصدرت الدائرة الفرعية الرابعة بديوان المظالم حكمها المشار إليه أعلاه القاضي بعدم اختصاص ديوان المظالم في نظر الدعوى التي أقامها عبد الرحمن بن محمد اللاحم ضد وزارة الداخلية متظلماً من قرار منعه من السفر.. على أساس أن القرار محل التظلم عمل من أعمال السيادة التي لا يختص ديوان المظالم بنظرها.

وحيث أننا لم نتسلم الحكم إلا بتاريخ ١٤٢٦/٢/٢٦هـ فإننا نتقدم لمعاليكم باعتراضنا التالي آملين رفعه الى هيئة تدقيق

الأحكام الموقرة، وفقاً لقواعد المرافعات والإجراءات أمام ديوان المظالم.
وقد قسمنا اعتراضنا الى شقين:
الشق الأول: مبني على ما نراه ونتمسك به أنه لا مكان لإعمال نظرية أعمال السيادة في المملكة بعد صدور النظام الأساسي للحكم.
أما الشق الثاني: فهو مبني أنه وعلى فرض بقاء أحكام المادة التاسعة من نظام ديوان المظالم بعدم اختصاصه في نظر الطلبات المتعلقة بأعمال السيادة.. على فرض ذلك، فإن القرار محل التظلم هو عمل من أعمال الإدارة، حتى وإن كان تطبيقاً لعمل من أعمال السيادة.
شاكرين للدائرة الفرعية الرابعة اجتهادها، سائلين الله العون والسداد.

الشق الأول

لا مكان لإعمال نظرية أعمال السيادة في المملكة:

نتمسك في أنه لا مكان للعمل بنظرية أعمال السيادة في المملكة بعد صدور النظام الأساسي للحكم الذي صدر بموجب الأمر الملكي رقم (أ/ ٩٠) في ١٤١٢/٨/٢٧هـ، ذلك أنه جاء تالياً لنظام ديوان المظالم الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م ٥١) وتاريخ ١٤٠٢/٧/١٧هـ، وبالتالي فقد ألغى النظام الأساسي للحكم ما يتعارض معه ومن ذلك - في رأينا - العمل بنظرية أعمال السيادة... إلا أننا قبل أن نتعرض لهذا الموضوع بالتفصيل فإننا نذكر - كمقدمة - نبذة عن نظرية أعمال السيادة، وموقف الشريعة الإسلامية من هذه النظرية.

أولاً - عن نظرية أعمال السيادة

لا يوجد خلاف على أن نظرية أعمال السيادة فرنسية الأصل والمنشأ والولادة، وقد نشأت في ظروف خاصة لا تخفى على ذوي الإختصاص، فقد أرسى دعائمها مجلس الدولة الفرنسي ثم تبعها في ذلك عدد من دول العالم، منها مجلس الدولة المصري، وديوان المظالم في المملكة.
وقد رفض العديد من الفقهاء هذه النظرية، كما قاوم القضاء آثار هذه النظرية بتفسير النصوص المانعة للتقاضي تفسيراً ضيقاً، وقد نقدها عدد من فقهاء القانون نقداً لاذعاً.
يقول الدكتور/ مصطفى أبو زيد فهمي عن هذه النظرية أنها تعد (إفلاساً جزئياً لمبدأ المشروعية لا يحسن السكوت عليه) (د. مصطفى أبو زيد فهمي - القضاء الإداري، ص ٢٩٠).
ويرى الدكتور ماجد الحلو، أن (النصوص المتعلقة بأعمال السيادة في قانون مجلس الدولة المصري هي نصوص غير دستورية)(د. ماجد الحلو، القانون الإداري، ص ٤٩٣).
ويقول الدكتور حامد محمد ابو طالب (منع القضاء من نظر أعمال السيادة أو ما يلحق بها من أعمال بمقتضى تشريعات تجعل من هذه الأعمال بمنجى من رقابة القضاء، يمثل اعتداءًا صارخاً على مبدأ الشرعية، وانتهاكاً صريحاً له، وفجوة حقيقية في هذا الصرح) (د. حامد محمد ابو طالب، منع القضاء من نظر أعمال السيادة، ص ٨٢).
ويصف الدكتور محمود حافظ هذه النظرية بأنها (وصمة في جبين القانون العام، كما قيل بحق، وثغرة خطيرة في البناء القانوني، واستثناء حقيقي من مبدأ الشرعية) (الدكتور محمود حافظ، القضاء الإداري، ص ٥٦-٥٨).
وهناك أقوال عديدة ناقدة لهذه النظرية باعتبارها خروجاً على مبدأ المشروعية لا يتناسب مع نظام الدولة التي يحكمها القانون، لا نرى داعياً لاستعراض المزيد منها.

رقابة القضاء على كافة أعمال الدولة لا تتعارض مع المصلحة العامة، بل هي الضامن لتلك المصلحة، ولعدم تغوّل السلطة الأمنية

ثانياً - القضاء الإسلامي لا يعرف نظرية أعمال السيادة

لا يوجد في الشريعة الإسلامية ما هو محصن عن رقابة القضاء، ومقتضى نص أن الكتاب والسنة هما الحاكمان يلغي أي حصانة لأي عمل من أعمال السيادة من رقابة القضاء، بحيث لا يصح ولا ينفذ من القرارات إلا ما وافق الكتاب والسنة، والأصل في ذلك أن الحاكم يمارس سلطاته وقراراته في حدود الأحكام الشرعية وتكون طاعته واجبة، ومتى ما ثار نزاع حول هذه القرارات فإن الفيصل في ذلك هو القضاء.
ويمكننا القول أن هذا محل إجماع من الفقهاء.
يقول ابن رشد: (أما فيما يحكم فاتفقوا على أن القاضي يحكم في كل شيء من الحقوق كان حقاً لله أو حقاً للآدميين)(ابن رشد، بداية المجتهد، جـ٢، ص ٣٨٢).
ويقول الطرابلسي: (وعلى القاضي مدار الأحكام وإليه النظر في جميع القضايا)(الطرابلسي، معين الأحكام، ص٣٥).
وللتدليل على عدم استثناء أعمال السيادة من رقابة القضاء في الشريعة الإسلامية، نسوق هذه السوابق القضائية:
١ - الحكم الذي أصدره شريح قاضي الكوفة ضد الجيش الإسلامي في ذلك الوقت القاضي بأمر الجيش بالإنسحاب من مدينة احتلها بالمخالفة لشروط كانت بين قائد الجيش وأهل المدينة... مع أن الدعوى ضد عمل من أعمال السيادة.
٢ - الحكم الذي صدر ضد القائد قتيبة بن مسلم بالتزام الصلح الذي أجراه مع المدعين..... مع أن قتيبة بن مسلم رضي الله عنه يتخذ إجراءات لصالح الدولة وفي زمن حرب.
ولن نطيل فليس المقام مقام إطالة في شأن لا نعتقد أنه محل خلاف، ونقول أن النظام الأساسي للحكم وضع قاعدة واضحة للمشروعية في المملكة تتمثل بشكل واضح في المواد التالية:
١ - نصت المادة الأولى من النظام الأساسي للحكم على ما يلي: (المملكة العربية السعودية دولة عربية إسلامية، ذات سيادة تامة، دينها الإسلام، ودستورها كتاب الله تعالى وسنة رسوله، صلى الله عليه وسلم، ولغتها اللغة العربية وعاصمتها الرياض).
٢ - نصت المادة السادسة من النظام الأساسي للحكم على ما يلي: (يبايع المواطنون الملك على كتاب الله تعالى وسنة رسوله، وعلى السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره).
٣ - نصت المادة السابعة من النظام الأساسي للحكم على ما يلي: (يستمد الحكم في المملكة العربية السعودية سلطته من كتاب الله تعالى وسنّة رسوله.. وهما الحاكمان على هذا النظام وجميع أنظمة الدولة).
٤ - نصت المادة الثامنة من النظام الأساسي للحكم على ما يلي: (يقوم الحكم في المملكة العربية السعودية على أساس العدل والشورى والمساواة وفق الشريعة الإسلامية).
٥ - نصت المادة السابعة عشرة من النظام الأساسي للحكم على ما يلي: (الملكية ورأس المال والعمل مقومات أساسية في الكيان الإقتصادي والإجتماعي للمملكة، وهي حقوق خاصة تؤدي وظيفة اجتماعية وفق الشريعة الإسلامية).
٦ - نصت المادة الثالثة والعشرون من النظام الأساسي للحكم على ما يلي: (يتم تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية وفق خطة علمية عادلة).
٧ - نصت المادة السادسة والعشرون من

النظام الأساسي للحكم على ما يلي: (تحمي الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية).

٨ ـ نصت المادة السادسة والأربعون من النظام الأساسي للحكم على ما يلي: (القضاء سلطة مستقلة.. ولا سلطان على القضاة في قضائهم لغير سلطان الشريعة الإسلامية).

٩ ـ نصت المادة الثامنة والأربعون من النظام الأساسي للحكم على ما يلي: (تطبق المحاكم على القضايا المعروضة أمامها أحكام الشريعة الإسلامية وفقاً لما دلّ عليه الكتاب والسنة وما يصدره ولي الأمر من أنظمة لا تتعارض مع الكتاب والسنّة).

١٠ ـ نصت المادة الخامسة والخمسون من النظام الأساسي للحكم على ما يلي: (يقوم الملك بسياسة الأمة سياسة شرعية طبقاً لأحكام الإسلام، ويشرف على تطبيق الشريعة الإسلامية والأنظمة والسياسة العاملة للدولة وحماية البلاد والدفاع عنها).

١١ ـ نصت المادة السابعة والستون من النظام الأساسي للحكم على ما يلي: (تختص السلطة التنظيمية بوضع الأنظمة واللوائح فيما يحقق المصلحة او يرفع المفسدة في شؤون الدولة وفقاً لقواعد الشريعة الإسلامية. وتمارس اختصاصاتها وفقاً لهذا النظام ونظامي مجلس الوزراء ومجلس الشورى).

وعلى هذا الأساس فقد حسم النظام الأساسي للحكم أمر المشروعية في المملكة وحصرها في أحكام الشريعة الاسلامية بمختلف مصادرها وأمر القضاة بالقضاء وفقاً للشريعة وما لا يخالفها من الأنظمة، ثم ختم ذلك بنص بالمادة الثانية والثمانون القاضية بما يلي: (مع عدم الإخلال بما ورد في المادة السابعة من هذا النظام، لا يجوز بأي حال من الأحوال تعطيل حكم من أحكام هذا النظام، إلا أن يكون ذلك مؤقتاً في زمن الحرب، او في أثناء إعلان حالة الطوارئ وعلى الوجه المبين بالنظام).

عن المادة التاسعة من نظام ديوان المظالم:

على أساس ما سبق فإننا نتمسك في أن النظام الأساسي للحكم بعد أن حصر الشرعية السعودية بأحكام الشريعة الإسلامية وبعد أن حدد ثلاثة أنواع من السلطات هي: السلطة التشريعية والسلطة القضائية والسلطة التنفيذية، فإنه نص في المادة السادسة والأربعون منه على أن القضاء سلطة مستقلة وأنه لا سلطان على القضاة لغير أحكام الشريعة الإسلامية.

وعلى هذا الأساس فالنص على فصل السلطات وعلى استقلال السلطة القضائية وأن الشريعة الإسلامية هي الحاكمة يلغي ما يتعارض معه من نصوص سابقة ويعطي لهذه السلطة وحدها ولاية الفصل في المنازعات دون استثناء.

ولا مجال للعمل بنظرية أعمال السيادة لسبب واضح أنه لا يمكن الجمع بين هذه النظرية التي تمثل خروجاً على مبدأ المشروعية وهذه النصوص الجامعة المانعة من النظام الأساسي للحكم القاطعة الدلالة باعتبار الكتاب والسنة هما الحاكمان، وبالتالي فإن لا سيادة لأي عمل إلا ما وافق الشرع.

وفي ختام هذا الشق من اللائحة الإعتراضية، فإننا نتمسك أن النظام الأساسي للحكم وقد ألغى ما يتعارض معه، فإنه ألغى بلا شك الحكم الخاص بأعمال السيادة الذي ورد في سياق المادة التاسعة من نظام ديوان المظالم القاضي بعدم جواز نظر ديوان المظالم في الطلبات المتعلقة بأعمال السيادة، وأن الحكم بشرع الله وكون الكتاب والسنة هما الحاكمان يقتضي بالضرورة عدم تحصين أي عمل أو قرار من رقابة الشريعة ممثلة في القضاء المختص سواء أكان إدارياً أم عاماً.. آخذين بالإعتبار أن رقابة القضاء على كافة أعمال الدولة لا تتعارض مع المصلحة

المنع من السفر بدون أسباب وبدون حكم قضائي مسألة شائعة ويعد انتهاكاً لحقوق المواطنين وللمواثيق

العامة، بل هي الضامن للمصلحة العامة، وأن **الأساس في هذا الشق من الإعتراض أن نظرية أعمال السيادة تنهد في مواجهة الشريعة الإسلامية فلا يقوم لها قائمة مستدلين في ذلك بسابقتين قضائيتين وقعتا أيام الخلافة الراشدة ذكرناهما آنفاً.**

الشق الثاني

إن القرار محل التظلم هو عمل من أعمال الإدارة حتى وإن كان تطبيقاً لأمر من أوامر السيادة

لو سلمنا جدلاً أن ديوان المظالم لا يختص بالنظر في الطلبات المتعلقة بأعمال السيادة، فإن قرار سمو وزير الداخلية بحد ذاته هو عمل إداري يخضع لرقابة القضاء، ذلك أن القرار إنما صدر تنفيذاً للأمر السامي رقم (س/٣٨٤٩) وتاريخ ١٤٢٥/١/١٩هـ، فالقرار في هذه الحالة قرار إداري وللقضاء سلطة مراقبة سلامته من الناحيتين الشكلية والموضوعية.

يقول الدكتور محمد فؤاد عبد الباسط (لا تعتبر القرارات الإدارية التي تتخذ لتنفيذ القوانين واللوائح من أعمال السيادة حتى لو كانت صادرة بالتطبيق لعمل من أعمال السيادة).

ثم أورد للتدليل على ما ذهب إليه حكم محكمة القضاء الإداري في القضية رقم (٥٨٧) لسنة ٥ ق بتاريخ ١٩٥١/٦/٢٦م المتضمن ما يلي: (القرارات الإدارية العادية التي تتخذ تنفيذاً للقوانين واللوائح ليست من أعمال السيادة في شيء).

ويقول الدكتور سليمان الطماوي: (وإذا كانت القرارات التي تتخذها الإدارة صادرة بالتطبيق لعمل من أعمال السيادة، فإن ذلك لا يغير من طبيعتها كقرارات إدارية تخضع لرقابة القضاء الإداري مثلها في ذلك مثل سائر القرارات الإدارية الأخرى) (الكتاب الأول ـ قضاء الإلغاء ـ ص ٣٩٥).

القصور في تسبيب الحكم

مع تقديرنا واحترامنا للدائرة الفرعية الرابعة إلا أن الحكم في أسبابه لم يتضمن تلك الأنشطة التي حظرها الأمر السامي رقم (س/٣٨٤٩) وتاريخ ١٤٢٥/١/١٩هـ، مع إشارته الى أعمال قام بها عبد الرحمن محمد اللاحم ليست محظورة في أي نظام من أنظمة المملكة وبالتالي، فإننا ـ إذا سلمنا جدلاً ـ أن الأمر السامي وما تضمنه هو عمل من أعمال السيادة، ومع التسليم أن تقدير العمل على أنه عمل سيادي يمس الصالح العام للبلد، إنما هو راجع لتقدير القضاء، فإننا لا نعلم إن كان عبد الرحمن محمد اللاحم قد ارتكب أي نشاط من الأنشطة التي حظرها الأمر المشار إليه، وقد تكون وزارة الداخلية أخطأت في التطبيق، ونعتقد أن هذا الجانب يمثل قصوراً وفي التسبيب لم يترك مساحة واسعة لتدقيق الحكم، ذلك أن تقدير الدائرة الموقرة للعمل على أن سيادي وأنه يمس الصالح العام خاضع للتدقيق.

المطلوب

نلتمس من صاحب المعالي رئيس ديوان المظالم إحالة اعتراضنا الى دائرة التدقيق بطلب نقض الحكم محل هذه اللائحة الإعتراضية واعتبار قرار سمو وزير الداخلية محل التظلم قراراً إدارياً خاضعاً لرقابة قضاء ديوان المظالم، والتوجيه بالنظر في التظلم والحكم بشأنه.

أعانكم الله،،،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

المحامي

عبد الله بن محمد الناصري

القضية الثانية
مذكرة بخصوص المنع من السفر

٢٠٠٥/٣/٢٨ (١٤٢٦/٢/١٨هـ)
سعادة الدكتور/ بندر بن محمد الحجار، سلمه الله،،
رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
أرجو التفضل بالإحاطة أن قضية المنع من السفر بدون أسباب تتعلق بالأمن أو بدون صدور حكم قضائي، أصبحت من القضايا الهامة في المجتمع السعودي، حيث ان المنع من السفر بغير اسباب أمنية او بغير حكم قضائي يعتبر انتهاكاً لحقوق الإنسان التي نصت عليها المواثيق والعهود المعنية بحقوق الإنسان، وكذلك الأنظمة السعودية.
ويسعدني أن أرسل الى سعادتكم مذكرة عن قضية المنع من السفر في المملكة، وفقنا الله جميعاً الى الخير والصلاح لهذا البلد الحبيب.
وتفضلوا بقبول أطيب التحية والتقدير،
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته
اسماعيل ابراهيم سجيني
عضو الجمعية

المنع من السفر

المقدمة
أصبحت قضايا حقوق الإنسان تمثل محوراً هاماً على الساحة الدولية ومعياراً للحكم على رقي الشعوب وتقدمها، وعلى مدى احترام الأنظمة والتشريعات ونظام الحكم لمواطنية. بل تجاوزت ذلك لتصبح من أسباب التدخل الدولي في الكثير من مناطق العالم، ورغم الإختلاف حول هذا الأمر نتيجة الكيل بمكيالين في قضايا التدخل الدولي بسبب الحفاظ على حقوق الإنسان واستخدام حقوق الإنسان كغطاء للمصالح السياسية وراء ذلك التدخل في بعض مناطق العالم، إلا أن حقوق الإنسان قد تخطت بذلك كونها مجرد تحقيق في قضايا التعذيب والتفتيش على معاملة المسجونين.
وتعتبر الحريات الشخصية من الحقوق الطبيعية للإنسان والتي منحها له الله منذ أن خلقه، فهي حق طبيعي لا يجوز المساس به بالإلغاء، ولا يجوز التنازل عنه، ولا يزول عن الإنسان إلا بزوال الإنسان ذاته، وسلطة الدولة إزاء الحرية الشخصية للإنسان وحقوقه ليست سلطة تقرير أو منح وإنما هي سلطة إعلان وتنظيم وحماية.
إلا أن كفالة هذه الحرية وحقوق الإنسان عموماً لا يعني المساس بالنظام العام والتعدي على حقوق الآخرين أو على المجتمع أو على البيئة، لذلك ليس هناك ما يمنع المشرع من وضع قوانين لتنظيم ممارسة الحرية الشخصية والحقوق الإنسانية بما يكفل مصلحة الجماعة وتحقيق الأغراض السامية التي قدرها عند سن هذه القوانين والتي جعلها المشرع الحكيم سياجاً لتلك الحرية الشخصية، ولضمان شرعية القيود والضوابط التي قد ترد على الحرية الشخصية في الأوامر التي تصدر بمنع الأفراد من السفر.
إن المبالغة في إيقاع عقوبة المنع من السفر على المواطنين لأي سبب معقول أو غير معقول لها كلفة سياسية كبيرة، أي أن تكون حركة المواطن وعمله وسفره ومعيشته كلها محكومة بإرادة آخرين يتمتعون بقدرة مطلقة وفورية على إعاقته في أي وقت، ومن أبرز سمات الدولة الحديثة هو التمييز الحاسم بين الدولة (التي تمثل جميع الناس) والمنشآت التجارية التي تمثل مصالح أصحابها فقط بموجب هذا التمييز فإن القطاع التجاري يمنع بصورة كاملة من الإستفادة من قوى الدولة أو صلاحياتها القانونية لتحقيق

سلطة الدولة إزاء الحريات الشخصية للمواطنين ليست سلطة تقرير أو منح وإنما هي سلطة إعلان وتنظيم وحماية

أغراض تجارية خاصة، ومن بينها منع التجار من إيقاع أي نوع من العقوبة على المواطنين.
المنع من السفر هو حرمان للمواطن من حق طبيعي وأصلي يتمتع به بموجب المواطنة وهو عقوبة كبيرة جداً تقارب عقوبة السجن. فلا يجوز حرمان المواطن من حقوقه الطبيعية إلا بموجب قرار من محكمة صالحة وضمن إجراءات التقاضي المعمول بها.
إن منع المواطن من السفر بناء على طلب أي جهة من دون حكم قضائي متكامل الأركان هو مخالفة صريحة للنظام الساسي للحكم الذي هو مرجع القوانين جميعاً، وإذا أرادت أي جهة أن تحصل على حقوقها فلتقيم دعوى قضائية على من تشاء، لا أن تخرق الحقوق الثابتة لمواطن، والدولة هي الجهة الوحيدة التي لها الحق في إيقاع العقوبات، وهذا الحق مقيد - بموجب النظام الأساسي للحكم - بقرار المحكمة وتوفر ضمانات قضائية متساوية لجميع الأطراف، لهذا فينبغي عدم التوسع في استعمال القرارات الإدارية، لا سيما تلك التي تنطوي على خرق للحقوق الأساسية للمواطن.
إن منع الإنسان من السفر لأسباب غير أمنية، وبدون حكم قضائي يعتبر مساساً بالحريات الأساسية للإنسان (حرية التنقل) التي كفلها له القانون والنظام الأساسي للحكم.
وتعتبر قضية المنع من السفر في المملكة إحدى القضايا الهامة التي تؤرق المجتمع، حيث تحتوي قوائم المنع من السفر الموجودة حالياً نسبة ملحوظة من الممنوعين من السفر لا يتعلق قرار منعهم بأسباب أمنية أو حكم قضائي صادر ضدهم. وقد توسع بعض الموظفين والمسؤولين في إضافة أشخاص لقائمة المنع من السفر لمجرد التحوط والشبهات غير الأمنية، مثل منع بعض المحكوم عليهم من السفر كتابياً لمجرد صدور حكم عليهم وقضائهم كامل مدة العقوبة، أو الأجانب الذين يمنعون من السفر لوجود مطالبات مالية أو مخالفات مرورية وذلك بعد منحهم تأشيرات خروج وعودة حتى يتم سداد المستحقات التي عليهم، وكذلك الأشخاص الذي صدر عليهم حكم بالإفلاس أو الإعسار يتم منعهم من السفر لمدد طويلة قد تصل الى عشرين عاماً، وهذا أمر مخالف لحق الإنسان في السفر.

المواثيق الإسلامية من قضية المنع من السفر
جاءت الرسالة الإسلامية بالحنيفية السمحة والشريعة الجامعة التي تكفل الحياة الكريمة لجميع البشر، ولترتقي بهم الى الكمال وتهذب الفرد والمجتمع كبيره وصغيره، أغنياءه وفقراءه دون أدنى تفرقة. قال الله تعالى في محكم تنزيله (وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيراً ونذيرا/ سبأ - ٢٨). وجاء في الحديث: (أحب الدين الى الله الحنيفية السمحة). لذلك فإن غرض تعاليم الإسلام توضيح الطريق القويم لنجاح البشر في الدنيا والآخرة.
إن منظومة الحقوق والحريات العامة في الإسلام تعنى بالحقوق التي أقرها الإسلام على مستوى الفرد وعلى مستوى المجتمع وللحاكم والمحكوم، وللمسلمين وغيرهم، وهي آليات إسلامية للحق والعدل. كما أن من صميم تعاليم الإسلام ومبادئه التي نادى بها حريات تنطلق من العبودية لله سبحانه وحده لكي تحرر الإنسان من العبودية بكل أشكالها المادية والمعنوية. وأما تلك الحريات والحقوق الوضعية التي تتنافى مع الإسلام أو منح المواطن الحرية المطلقة التي تؤدي في نهاية الأمر الى تكبيله بقيود لا تنتهي، فقد رفضها الإسلام صراحة.
وقد اهتم الإسلام بإرساء جميع أسس العدالة والمحافظة على الحقوق، ومن أهم تلك الحقوق

المحافظة على النفس، فقد اهتمت جميع تعاليم الدين الإسلامي بحفظ الدين، وحفظ النفس، والعقل والنسل والمال، وقد ظهر الإسلام كتحدٍ أخلاقي يتحدى البشرية في أن تستجيب لنداء الإيمان، وليقيم نظاماً أخلاقياً عادلاً وعاماً يعكس تسليماً كاملاً للإرادة الإلهية.

وبالإضافة الى النصوص التي أوردها الإسلام للتأكيد على منظومة الحقوق والحريات الفردية عموماً، فقد نصت المواثيق الإسلامية على حرية التنقل والسفر كما جاء ذلك في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، فقد قال تعالى: (وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله) (المزمل/ ٢٠). (قل سيروا في الأرض فانظروا)(العنكبوت/ ٢٠). (وامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور)(الملك/ ١٥).

والآيات الكريمة والأحاديث الشريفة التي تناولت هذا الحق كثيرة ومتعددة، تؤكد جميعها على حق الإنسان في حرية الحركة والتنقل، وقد ضبط الإسلام هذا الحق بناءاً على أسس واضحة ولم يتركه عرضة للأهواء او الإستغلال، ومن هذا المنطلق فقد حرصت الشريعة الإسلامية على حرية التنقل، وقد أوضح بعض الفقهاء أنه ليس للدائن الحق في منع المدين من السفر اذا لم يحل اجل الدين حتى إذا أقر المدين بذلك الدين، وقد أجمع الفقهاء على أنه إذا ثبت إعسار المدين فلا يجوز منعه من السفر.

فالإسلام كان أول من راعى هذه الحقوق، وأمر باحترامها.

فالسفر وحرية التنقل أمر مكفول لكل إنسان ولا يجوز حرمانه منه إلا بضوابط ولأسباب محددة نص عليها القانون الإسلامي قبل غيره من القوانين الوضعية.

المواثيق الدولية من قضية المنع من السفر

نصت المواثيق الدولية على حرية التنقل والسفر دون قيد أو شرط إلا بموجب القوانين المنظمة لذلك، وقد ناقشت نصوص العهد الدولي لحقوق الإنسان هذا الشأن من خلال المواد التي نصت على حماية حرية التنقل كما هو موضح أدناه:

المادة ٩: ١ - لكل فرد حق في الحرية وفي الأمان على شخصه؛ ولا يجوز توقيف أحد أو اعتقاله تعسفاً، ولا يجوز حرمان أحد من حريته إلا لأسباب ينص عليها القانون وطبقاً للإجراء المقرر فيه. ٢ - يتوجب إبلاغ أي شخص يتم توقيفه بأسباب هذا التوقيف لدى وقوعه كما يتوجب إبلاغه سريعاً بأية تهمة توجه إليه. ٣ - يقدم الموقوف او المعتقل بتهمة جزائية سريعاً الى أحد القضاة أو أحد الموظفين المخولين قانوناً مباشرة وظائف قضائية، ويكون من حقه أن يحاكم خلال مهلة معقولة أو أن يفرج عنه. ولا يجوز أن يكون احتجاز الأشخاص الذين ينتظرون المحاكمة هو القاعدة العامة، ولكن من الجائز تعليق الإفراج عنهم على ضمانات لكفالة حضورهم المحاكمة، في أية مرحلة أخرى من مراحل الإجراءات القضائية، ولكفالته تنفيذ الحكم عند الإقتضاء. ٤ - لكل شخص حرم من حريته بالتوقيف او الإعتقال حق الرجوع الى محكمة لكي تفصل هذه المحكمة دون إبطاء في قانونية اعتقاله، وتأمر بالإفراج عنه إذا كان الإعتقال غير قانوني. ٥ - لكل شخص كان ضحية توقيف او اعتقال غير قانوني حق في الحصول على تعويض.

المادة ١٢: ١ - لكل فرد يوجد على نحو قانوني داخل إقليم دولة ما حق حرية التنقل فيه وحرية اختيار مكان إقامته. ٢ - لكل فرد حرية مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده. ٣ - لا يجوز تقييد الحقوق المذكورة أعلاه بأية قيود غير تلك التي ينص عليها القانون، وتكون ضرورية لحماية الأمن القومي او النظام أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو حقوق

المبالغة في إيقاع عقوبة المنع من السفر على المواطنين لأي سبب معقول أو غير معقول لها كلفة سياسية كبيرة

الاخرين وحرياتهم، وتكون متماشية مع الحقوق الأخرى المعترف بها في هذا العهد. ٤ - لا يجوز حرمان أحد تعسفاً من حق الدخول الى بلده.

كما أن العهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية قد نص على عدم إهدار الحقوق والحريات المعترف بها في ذلك العهد كما هو موضح في المادة التالية:

المادة ٥: ١ - ليس في هذا العهد أي حكم يجوز تأويله على نحو يفيد انطواءه على أي حق لأي دولة أو جماعة أو شخص بمباشرة أي نشاط أو القيام بأي فعل يهدف الى إهدار أي من الحقوق أو الحريات المعترف بها في هذا العهد أو الى فرض قيود عليها أوسع من تلك المنصوص عليها فيه. ٢ - لا يقبل فرض أي قيد أو أي تضييق على أي من حقوق الإنسان الأساسية المعترف بها أو النافذة في أي بلد تطبيقاً لقوانين أو اتفاقيات أو أنظمة أو أعراف، بذريعة كون هذا العهد لا يعترف بها أو كون اعترافه بها أضيق مدى.

ويتضح من خلال تلك المواد أن المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان ضمنت حرية التنقل والسفر سواءً للمواطنين أو غير المواطنين؛ ونصت تلك المواثيق والعهود حرفياً على عدم إهدار حرية التنقل من خلال الإخلال بهذه المواثيق الدولية التي وقعت عليها جميع دول العالم.

لذلك يجب العمل بهذه المواثيق وذلك ضماناً لحقوق الجميع وعدم وقوع الظلم على أحد وعدم تعطيل مصالح الناس، نتيجة الإخلال بحرية التنقل، واستخدامها للضغط على الخصوم بانتهاك النصوص الموضحة أعلاه.

المواد المتعلقة بقضية المنع في الأنظمة والقوانين السعودية

بالنسبة للمواد المتعلقة بقضية الحريات عموماً وحرية التنقل وحقوق الإنسان، فقد تناولت الأنظمة والقوانين السعودية قضية حقوق الإنسان من خلال المواد المنصوص عليها في النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية. فقد نص النظام الأساسي للحكم ضمن الحقوق والواجبات على حماية حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية ومن ضمنها بالطبع حرية التنقل كما توضح المواد التالية.

المادة السادسة والعشرون: تحمي الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية.

المادة السادسة والثلاثون: توفر الدولة الأمن لجميع مواطنيها والمقيمين على إقليمها ولا يجوز تقييد تصرفات أحد أو توقيفه أو حبسه إلا بموجب أحكام النظام.

كما نص نظام المرافعات الشرعية واللائحة التنفيذية على الحالات التي يمكن فيها منع المدعى عليه من السفر، ومتى يحق للحاكم الإداري المنع من السفر، وهو ما توضحه المواد التالية التي شملها (نظام المرافعات الشرعية - الباب الثالث عشر - القضاء المستعجل).

المادة الثالثة والثلاثون بعد المائتين: تحكم المحكمة المختصة بنظر الموضوع بصفة مؤقتة في المسائل المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت والمتعلقة بالمنازعة نفسها، ولا يؤثر هذا الحكم على موضوع الدعوى سواء رفع طلب الحكم بالإجراء المؤقت مباشرة أو تبعاً للدعوى الأصلية.

المادة الرابعة والثلاثون بعد المائتين: تشمل الدعاوى المستعجلة ما يلي: .... ج: دعوى المنع من السفر.

المادة السادسة والثلاثون بعد المائتين: لكل مدع بحق على آخر أثناء نظر الدعوى أو قبل

تـقـديمهـا مـبـاشـرة أن يـقـدم الى المحكـمـة المختصـة بـالموضـوع دعوى مستـعجلـة لمنع خصمه من السفر، وعلى القاضي أن يصدر أمراً بالمنع إذا قامت أسباب تدعو الى الظن أن سفر المدعى عليه أمر متوقع وبأنه يعرض حق المدعي للخطر أو يؤخر أداءه، ويشترط تـقـديم المدعـي تـأمـيـنـاً يـحـدده الـقـاضـي لتعويض المدعى عليه متى ظهر أن المدعي غير محق في دعواه، ويحكم بالتعويض مع الحكـم في الموضـوع ويـقـدر بـحـسب مـا لحق المدعى عليه من أضرار لتأخيره عن السفر.

ويتم منع المدعى عليه من السفر في الحالات التالية:

• إذا صدر أمر القاضي بمنع الخصم من السفر - وإن لم يكن بحضوره - فتبلغ بذلك الجهة المختصـة بـخـطـاب لـتـنـفـيـذه، ولا يسمح لـه بـالسفر إلا بـإذن كتـابـي من القـاضـي، وهـذا الأمر حكم، يخضع لتعليمات التمييز.

• إذا صدر أمر القاضي بمنع الخصم من السفر - لزمه إحاطة الجهة المختصة بما انتهت إليه القضية.

• إذا كان طلب المنع من السفر لأجل تنفيذ حكم مكتسب للقطعية فيكون من اختصاص الحاكم الإداري.

• التعويض للممنوع من السفر يقدره القاضي بواسطة أهل الخبرة.

• يقدم المدعي التعويض الذي حدده القاضي بشيك مصرفي محجوز القيمة بـاسم رئيس المحكمة ويودع في صندوق المحكمة.

• إذا صدر أمر المنع من السفر والدعوى تتعلق بمبـلـغ مـعين فـأودعـه المدعـى عـلـيـه لـدى المحكمة، أو احضر كيفلاً غارماً ملئاً ووكل شخصاً بمباشرة الدعوى فيسمح القاضي له بالسفر.

يتضح من المواد التي تم استعراضها أعلاه أن الأنظمة السعودية قد اهتمت بمراعاة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية ومنها حرية التنقل، وحفظت حقوق المواطنين والمقيمين من انتهاك هذه الحرية، وحددت نصاً كيفية الـتـعـامـل مـعـهـا حـيث نصت صـراحـة عـلـى الحالات التي يمكن فيها حجر حرية التنقل والمنع من السفر بموجب النظام.

إلا أنه وكما تم استعراضه ضمن هذه المذكرة، فقد تم انتهاك حرية التنقل من قبل العديد من الجهات وأصبحت أوامر المنع من السفر تصدر مـن أشـخـاص ومـوظفين غير مخولين بـذلك، وتصدر أحياناً أخرى بدون مراعاة الأنظمة المتـعـلـقـة بـهـا حـتـى مـن قـبـل الأشـخـاص المخولين بإصدار أوامر المنع من السفر؛ وبناء عـلـيـه يجب العمل على الحد من تفاقم هذه المشكـلـة، وتـقـدم المذكرة بـعض الإقتراحـات والتوصيات للمساهمة في حلها.

التوصيات

يـتـطلب حل مشكلـة المنـع غير النـظـامي من السفر تضافر جهود جميع الجهات الرسمية والمجتمع ككل لحل هذه القضية التي تضر بـالفرد والمجتمع معاً، حيث أن المنع من السفر الذي يخالف الأنظمة المرعية والصادرة بهذا الشأن ينتهك الحقوق الأساسية التي حفظتها الشريعة الإسلاميـة للمواطن والمقيم، ويخل بـالأنظمة التي أصدرتها المملكة لحماية الفرد والمجتمع من أي نوع من أنواع الظلم والتجنّي عـلـى الحقـوق الأسـاسـيـة والحريـة الشخصيـة حسب قواعد الشريعة الإسلامية، وتتمثل أهم المقترحات في التوصيات التالية:

• قصر قـوائـم المنـع مـن السـفـر عـلـى أولئك الأشـخـاص الممـنـوعين مـن السـفـر بموجب الأنـظـمـة ووفـقـاً لـلإجراءات الـنـظـامـيـة الـتـي تحفظ حقوق الأفراد والمجتمع والتي يبينها النظام.

• إلغاء كافة القوائم الحالية فوراً (والتي لا تـتـعـلـق بـأمـور أمـنـيـة) عـلـى أن يشمل ذلك المحكوم عليهم في قضايا جنائية أو إدارية أو خلافه، أي أن يسمح لهذه الفئات بالسفر فوراً.

• رفع جميع المعوقات التي تؤدي عملياً الى المنـع مـن السـفـر لـلأشـخـاص سـواء كـانـوا مواطنين أو خلافه، فمثلاً لا يجوز منع أو عدم منح تأشيرة خروج لشخص لمجرد أنه مدين بفاتورة هاتف أو خلافه.

المنع من السفر هو حرمان للمواطن من حق طبيعي وأصلي يتمتع به بموجب المواطنة وهو عقوبة كبيرة جداً تقارب عقوبة السجن

• إتـخـاذ الإجراءات الـتـنـظـيـمـيـة والإداريـة التالية:

١ - تحديد جهة إدارية واحدة لها صلاحية المنع من السفر لأسباب أمنية وتنحصر في وزير الداخلية.

٢ - يجب أن يكون المنع من السفر صادراً من جهة قضائية حسب نظام المرافعات.

٣ - يجب أن يكون المنع من السفر محدد المدة، وذلك بـالتنسيق مع وزارة العدل للتعميم على المحاكم والجهات القضائية بوجوب تحديد مدة منع السفر.

٤ - في حالة وجود حكم أو قرار غير محدد المدة بالمنع من السفر فإن المدة القصوى هي ثلاثة أشهر، وعلى جهة الإختصاص التمديد لمدة مماثلة في حالة الضرورة القصوى.

٥ - يجب ان تراجع القوائم دورياً كل ثلاثة أو ستة أشهر للتأكد من عدم وجود أو استمرار منع السفر لشخص والتحقق من صحة المنع.

٦ - تقديم كل من ينتهك حرية التنقل بالمنع من السفـر عن طريق إصدار أو تنفيذ أوامر المنع من السفر لمصلحة شخصية أو بمجرد الشبهات الى محاكمة عادلة، وإلزامه بدفع الـتـعـويض لـلأشـخـاص المتضررين من ذلك المنع حسب أنظمة المملكة.

والله الموفق.

الجمعية الوطنية تتعهد بالعمل لحل المشكل

الرقم ٣٧٧/ش/٤٢٦

التاريخ ٢/٣/١٤٢٦هـ

سعادة الأستاذ إسماعيل إبراهيم سجيني، حفظه الله

عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:

إشارة الى خطابكم رقم ١٢٣/م/٥ وتاريخ ١٤٢٦/٢/١٨هـ المرفق به مذكرة عن قضية المنع من السفر في المملكة والتي أكدتم من خلالـهـا بـأن المنـع مـن السفر بدون أسبـاب أمنية او بدون حكم قضائي يعتبر انتهاكاً لحقوق الإنسـان الـتي نصت عليـهـا المواثيق الدولية وكذلك الأنظمة السعودية.

نشكر لكم اهتمامكم بالموضوع ونؤكد لكم بـأن أحد الأهـداف الـتـي أنشئت مـن أجلـهـا الجمعيـة هـي الـوقـوف ضد الظلـم والـتـعسف وانتهاك حقوق الإنسان بوجه عام، ولكن في الوقت نفسه أود أن أشير الى أن الجمعية منذ إنشـائـهـا وحـتـى الآن تـلـقـت نـحـو تسعـمـائـة شكوى تحريرية وشفهية ولم يتقدم لها مواطن أو مقيم بشكوى (منع من السفر).. ولو تم ذلك لـتـعـامـلت مـعـهـا كـمـا كـمـا يـتـم الـتـعـامـل مـع القضايا الأخرى، وقد أشارت المذكرة المرفقة بـخـطـابـكـم في صفـحـة (٤) الى وجود قوائم تحتوي على نسبة ملحوظة من الممنوعين من السفر الذين لا يـتـعلـق قرار منـعـهـم بـأسباب أمـنـيـة أو حـكـم قضـائـي صـادر ضدهـم، وأن بعض المسؤولين والموظفين توسع في إضافة أشخاص للقائمة لمجرد التحوط والشبهات غير الأمنية.

ولكي تتمكن الجمعية من القيام بدورها بشكل فـعـال في تـنـاول هـذه القضـيـة نـرغب تزويد الجمعية بقائمة الممنوعين من السفر لمخاطبة الجـهـات الـتـي مـنـعـتـهـم أو حـتـى الإجـتـمـاع بالمسؤولين فيها.

شاكراً لكم اهتمامكم ومتمنياً لسعادتكم التوفيق

رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

د. بندر بن محمد حجّار

الخلاف القطري ـ السعودي

من التجاذب الى المواجهة المفتوحة

شهد تدهور العلاقات السعودية القطرية منحى آخر يتسم بدرجة كبيرة بالمفاضحة غير المسبوقة، حيث تعمدت بعض وسائل الاعلام السعودية مؤخراً تسليط الضوء على الحوادث الاخلاقية لأفراد العائلة الحاكمة في قطر، كجزء من الحملة الاعلامية المضادة التي تقوم بها السعودية وكرد فعل على استمرار قناة الجزيرة في نشر أخبار عن تدهور أوضاع حقوق الانسان والنشاطات الاحتجاجية داخل السعودية.

وبالرغم من أن العلاقات بين الرياض والدوحة مرّت بأزمة سياسية حادة منذ عام ١٩٩٢ بعد حادثة مركز الخفوس الحدودي الا أن الجانبين حافظا على قدر من ضبط النفس والاكتفاء بالتصريحات اللاذعة ولكن غير المباشرة التي كانت الدوحة تطلقها كرد فعل على هيمنة الشقيقة الكبرى على دول مجلس التعاون الخليجي، فيما كانت الرياض تحاول على طريقتها الخاصة احتواء (مشاغبة) الجارة الصغيرة عبر الطرق الدبلوماسية والرسائل الخاصة التي كانت تصل تباعاً الى القيادة القطرية.

كان اطلاق قناة (الجزيرة) من قطر بسياستها الاعلامية المتميزة، وبرامجها النقدية أضاف جرعة توتر عالية في العلاقات السعودية القطرية. فلأول مرة ينطلق من داخل الخليج صوت مشاكس يخترق الصمت المطبق على السياسة في هذه المنطقة التي كان يلفّها الهدوء. فلم تتعود منطقة الخليج على ظهور أصوات ناقدة من داخلها، ولذلك كانت الجزيرة بأسلوبها النقدي للاوضاع السياسية في السعودية وفي دول مجلس التعاون الخليج عموماً مصدر توتر دائم، وهذا ما أثار رياحاً عاتيه حول الرياض التي ما فتأت تبذل كل مافي وسعها من أجل الحفاظ على صندوق أسرارها السياسية مقفلاً في وجه شعبها وشعوب المنطقة عموماً.

ربما تمكنت السعودية أن تحيّد جزئياً غلواء (الجزيرة) وتغوّلها الاعلامي وربما كانت المطبّات التي وقعت فيها القناة فيما يرتبط بنشر تقارير وبيانات شبكة القاعدة في ظل حملة دولية لمكافحة الارهاب، والانقسام الخطير الذي وقع بعد الحرب على العراق، اضافة الى ظهور قنوات فضائية أخرى منافسة بكفاءة اعلامية عالية مثل العربية والحرة وقنوات أخرى..كل ذلك سرق جزءاً جوهرياً من الرصيد الشعبي لقناة الجزيرة. ولكن بقيت الاخيرة، على أية حال، عنصر تأزيم في العلاقات بين الدوحة والرياض ومازالت، وللقيادة القطرية ما يبرر استعمال هذا السلاح الفاعل في علاقاتها الخارجية، فالخيارات القطرية باتت مفتوحة على أكثر من جهة في مسعى لفك طوق العزلة الذي كانت تفرضه عليها انحباسها في البوتقة الخليجية. ولاشك أيضاً أن لقطر طموحاً سياسياً يتجاوز حجمها الجيوبوليتيكي والديمغرافي وحتى الاقتصادي، وقد ساقها طوحها الى محاولة الاصطدام بالكبار في المحيط العربي، مثل مصر والتي بلغ الخلاف معها مستوى خطيراً، وفي المقابل حاولت مراراً أن تلعب دور الوسيط بين دول كبيرة كما بين ايران والولايات المتحدة وبين العراق والولايات المتحدة وحتى في المستوى العربي أيضاً بين سوريا والاردن.

بيد أن ما ينقص القيادة القطرية هي الخبرة السياسية المتوازنة والعمل الدبلوماسي المحسوب بدقة، الامر الذي أغاظ كثيراً من الاطراف العربية والدولية، كونها تدخل الى عالم شديد التعقيد بأدوات بسيطة رغم الامكانيات الكبيرة. ولذلك لم تفلح التجربة الدبلوماسية القطرية في تحقيق إنجازات سياسية ملحوظة، وظلت ترقب الفرص الضائعة لدى الاطراف الاخرى كيما تحاول الكرة تلو الاخرى من أجل الخروج بمنجز ملحوظ يوازي ما تعكسه قناة الجزيرة من تقنية اعلامية متطورة، توحي وكأن الدولة الحاضنة لها بنفس القدر من التطور على المستوى السياسي على الأقل. وعلى أية حال، يكتب لقناة الجزيرة قدرتها المتميزة في اسدال ستار حريري على الوضع القطري الذي لم يكن بمستوى الصورة الديمقراطية التي تعكسها القناة.

القيادة القطرية تحتاج الخبرة السياسية المتوازنة كونها تدخل عالماً شديد التعقيد بأدوات بسيطة

وفيما يبدو فإن الحسابات القطرية لم تكن مؤسسة على معلومات دقيقة ولا على منهج تحليلي متقن ومتعادل، وإذا كانت القيادة القطرية واضعة ثقلها وراء قناة الجزيرة باعتبارها الواجهة الاعلامية والسياسية التي تظهر بها امام العالم، واذا كانت الجزيرة عاكساً أميناً للتوجهات السياسية القطرية فإن الاخيرة تواجه مأزقاً خطيراً كون التغييرات التي طرأت مؤخراً على أداتها الاعلامية الفاعلة قد أضرّ كثيراً بالموقف السياسي القطري. لقد تجاوزت (الجزيرة) الخطوط الحمراء ولربما كان ذلك على خلاف رغبة القيادة السياسية القطرية أحياناً، فالتوجهات الايديولوجية لمعدي ومقدمي البرامج الرئيسية في القناة كانت تفضي في احيان كثيرة الى خرق محظورات سياسية ودبلوماسية أحياناً.


أمير قطر: الإنتقام

بالنسبة لحكومة المملكة، فإن الاخطاء القاتلة التي وقعت فيها قطر تمثل انفراجاً لها وفرصة للرد الانتقامي، لما اقترفته الجارة الصغيرة من (تطاولات) بحسب وجهة نظر القيادة السعودية. ولربما ساعدها على الرد الزوابع الصحافية والسياسية التي تراكمت حول قطر في الآونة الاخيرة، وخصوصاً فيما يرتبط بموضوعة الارهاب التي مكّنت السعودية من إدارة فوهة المدفع الى الخلف، وصرفت الاضواء الكاشفة الى قطر بعد أن كانت موجّهة اليها طيلة السنوات الماضية، وهي فرصة بالنسبة للسعودية ساعدتها كما أسلفنا الخطأ القاتل الذي ارتكبته القيادة القطرية وثبّتته قناتها الاعلامية المشاكسة.

لقد فجّر التقرير الصحافي الذي نشرته صحيفة (صنداي تايمز) اللندنية في أواخر أبريل

الماضي زوبعة اعلامية مثيرة. التقرير الذي أعدّه عوزي محنيمي ضابط الاستخبارات الاسرائيلي السابق والمقيم في لندن والمعروف بكتابة التقارير الميدانية والموثقة بالمعلومات عن منطقة الشرق الاوسط للصحيفة البريطانية، كشف عن تورط الدوحة بدفع ملايين الدولارات لشبكة القاعدة. وقد ذكر التقرير بأن القيادة القطرية عقدت إتفاقاً مع (القاعدة) بأن تدفع لها مبلغاً من المال مقابل استثناء قطر من العمليات الجهادية التي يقوم به التنظيم. ونسب محنيمي


فهد: أشعل الخلاف وضحى بآل مرة

الذي كان في العاصمة القطرية الدوحة هذه المعلومات الى مصادر رسمية قطرية لم يكشف عنها، ولكن قال بأن هذه المصادر كشفت له عن أن الاموال التي يتم دفعها الى رجال دين يقيمون في قطر وهم من المعروفين بتعاطفهم الشديد مع القاعدة.

ويذكر التقرير الصحفي الذي أعدّه محنيمي للصحيفة البريطانية أن الاموال القطرية تذهب عبر أولئك المتعاطفين مع شبكة (القاعدة) من رجال الدين إلى العراق لدعم العمليات المسلحة التي تقوم بها تنظيمات إسلامية متشددة ضد القوات الأميركية والمواطنين والمصالح العراقية. وكان زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن قد ذكر في آخر رسالة وجهها لانصاره عبر شبكة الإنترنت أن العمليات في العراق تكلف ما لا يقل عن مليون دولار شهريا.

من اللافت للنظر أن التفجير الانتحاري الذي تعرضت له قطر قبل شهرين وأسفر عن مقتل بريطاني وإصابة ١٢ شخصاً آخرين وأنحت السلطات القطرية باللائمة على رجل مصري يدعى عمر أحمد عبد الله لم يرد بعد التحقيقات حوله إسم تنظيم القاعدة، بل تعاملت أجهزة الامن القطرية مع التفجير الذي وقع بالقرب من مسرح يرتاده غربيون قبالة مدرسة بريطانية خارج العاصمة القطرية الدوحة وكأنه حادث معزول، كما لم تعلن أي جهة مسؤوليتها عن الهجوم الذي صادف مرور عامين على بدء الحرب في العراق.

يذكر الكاتب الصحافي الاسرائيلي محنيمي في تقريره أيضاً أن ما يطلق عليها بالصفقة بين قطر والقاعدة قد تمت قبل الهجوم العسكري على العراق عام ٢٠٠٣، وذلك خشية هذه الامارة الصغيرة التي استقبلت القوات الاميركية القادمة من القواعد العسكرية السعودية من تعرّضها لهجمات انتقامية من تنظيم القاعدة والتنظيمات المشتقة منها أو المتعاطفة معها، خصوصاً وأن الدوحة كانت إحدى اهم القواعد التي تنطلق تنطلق منها الطائرات الاميركية المتجهة الى العراق الى جانب استضافتها للقيادة المركزية للقوات الاميركية في الخليج.

وينقل محنيمي في تقريره عن مسؤول قطري قوله إن عقد الاتفاق بين بلاده وشبكة تنظيم القاعدة قد تم تجديده في مارس الماضي عقب حادثة تفجير المدرسة المسرحية، وقال المسؤول (لسنا متأكدين ما إذا كان الهجوم نفذ من جانب شبكة القاعدة، ولكننا جددنا الصفقة معها حتى نكون آمنين ونحافظ على مصالحنا الوطنية والاقتصادية).. وبحسب التقرير فإن قطر بهذه الصفقة توفّر ملاذاً آمناً لعدد كبير من المتشددين الاسلاميين الذين يتعرضون للمطاردة في دول أخرى ويبحثون عن مأوى ينجيهم من الوقوع في أيدي أجهزة الامن.

مما ورد في تقرير الصحيفة البريطانية أيضاً أن الادعاء الفيدرالي في مدينة ميامي الأميركية كان وجه اتهامات إلى كفاح الجيوسي وهو مدير مدرسة سابق في ديترويت لتورطه بالتآمر لقتل وخطف مواطنين من بلدان أخرى،

بدعة متخلفة ومثيرة للازدراء تلك التي تبرر لحكومات الخليج إسقاط جنسية إنسان ولد ونشأ على أرضه

كما أنه متورط بجلب أموال دعم للجهاديين، وكان الجيوسي إعتقل حين عودته من زيارة للدوحة قبل اشهر.

آل مرة.. تهجير قطري وتمييز سعودي

قبيلة آل مرة هي من القبائل القاطنة على تخوم المنطقة الحدودية بين قطر والسعودية، ويعيش معظم أفرادها داخل قطر منذ عقود طويلة، وقد ورد إسم القبيلة بعد الحادث الحدودي بين السعودية وقطر في سبتمبر ١٩٩٢. وكانت السلطات القطرية اتهمت قبيلة آل مرة بضلوعها في الحادث وبكونها تمنح ولاءها لعائلة آل سعود، ففي حادثة الخفوس عام ١٩٩٢ زعمت الحكومة القطرية بأن قبيلة آل مرة ساندت القوات السعودية وقامت بمواجهة القوة القطرية مما أدى الى مقتل شيخ بني مرة ثامر المري. وقد قيل حينذاك بأن الحادث يتزامن مع طرح قضية التجمع القبلي في المنطقة المتنازع عليها بين السعودية وقطر، حيث يتوزع أفراد القبيلة في المناطق الواقعة تحت سيادة البلدين.

وقد شكى زعماء قبيلة بني مرة في السعودية من التمييز ضدهم في الدوائر الحكومية والمؤسسات والشركات الخاضعة لادارة حكومية او قريبة من الحكومة. كما تعرض ابناء القبيلة الى حملات اعتقال من قبل أجهزة المباحث. وقد واجهت القبيلة في اكتوبر ١٩٩١ قراراً غاشماً بتجريف منازل افرادها في هجرة السودة على طريق قطر، بحجة أن المنازل مقامة بدون ملكية وغير قانونية ولما رفض الاهالي قرار البلدية جاءت لجنة من إمارة الاحساء مع هيئة من وزارة الشؤون البلدية والقروية وباشرت عملية هدم المنازل رغم وجود النساء والاطفال بداخلها، وأدى ذلك الى اشتباك بين رجال القبيلة وقوة حكومية يقودها رئيس شرطة الهفوف وتم قصف مواقع القبيلة في هجرة السودة، وأقيمت على أثر العملية نقاط تفتيش على طريق قطر والدمام والرياض بحثاً عن أفراد القبيلة وادى الى اعتقال عدد منهم.

وقد حاولت السلطات السعودية احتواء الازمة في وقت لاحق عن طريق استرضاء بعض رجال قبيلة آل مرة واستمالة بعضهم المتواجدين في قطر. وبحسب الرواية القطرية، فإن السعودية عمدت الى استغلال بعض أفراد القبيلة في عملية الانقلاب ضد الحكومة القطرية الحالية بالتعاون مع الامير السابق خليفة آل ثاني. ولكن السؤال هل هذا يبرر قرار السلطات القطرية بإسقاط جنسية وتهجير المئات من رجال القبيلة الى السعودية بحجة أن من يحمل الجنسية القطرية يجب أن يكون موالياً مائة بالمئة للعائلة الحاكمة في قطر.

في حقيقة الأمر، أن بدعة متخلفة ومثيرة للازدراء تلك التي تبرر لأية حكومة إسقاط جنسية إنسان ولد ونشأ على أرضه. إن الكويت قد تكون المثال الأكثر بروزاً بتصنيفها جنسية رعاياها على أساس التدّرج (درجة أولى وثانية وثالثة ...وبدون) الأمر الذي يرسي أساساً قانونياً للتمييز بين المواطنين، وقد إتبعت السعودية وقطر بوجه خاص سياسة مماثلة تقوم على أساس ربط المواطنة بالولاء، فقامت بإسقاط جنسية عدد من المواطنين بذريعة مزاولة نشاطات احتجاجية ضد الدولة، ويأتي في سياقها أيضاً المنع من السفر وسحب الجوازات الذي طال عدداً من الاصلاحيين.

ليس مبرراً البتة الاجراء القطري ضد مواطنيها من قبيلة آل مرة، وليست الجذور القبلية وحدها كافية كيما تكون مبرراً لتدبير ظالم كهذا، كما ليس مبرراً سياسة التمييز التي تتبعها السعودية ضد أفراد القبيلة أو أي مواطن على اساس الانتماء الى قبيلة او طائفة او اقليم. وستبقى مشكلة قبيلة آل مرة جزءا من الخلاف القطري السعودي ضمن ملفات اخرى لم تحسم بعد.

الشيخ صالح اللحيدان والتحريض على العنف

شرف لا يدعيه وتهمة واردة

في البرنامج الحواري الذي بثته محطة إم إس (مايكروسوفت) إن بي سي - الأميركية خلال زيارة الامير عبد الله الى الولايات المتحدة لعقد قمة كروفورد الثانية مع الرئيس الاميركي جورج دبليو بوش جرى بث فقرات من حديث على شريط فيديو للشيخ صالح اللحيدان رئيس مجلس القضاء الأعلى يتضمن تحريضاً على القتال في العراق. وقد اتصلت القناة بالشيخ اللحيدان في السعودية وأسمعته الشريط فأكد بأنها كلماته وقال بالعربية: (نعم هذا صوتي). وقد أثار الشريط ردود فعل واسعة في الساحة الاميركية حيث اعتبر ذلك من الادلة المادية على تورط مسؤولين في الدولة ممن يتبنون العنف ويحرّضون على مقاتلة الاميركيين في العراق، بما يشكل خرقاً للمهمة التي جاء من اجلها الامير عبد الله لترميم العلاقات المتدهورة بين الولايات المتحدة والسعودية منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

شريط اللحيدان الذي تم تسجيله حسب القناة بصورة سرية في أحد المساجد التابعة للحكومة في شهر أكتوبر الماضي صار المادة الخبرية الأبرز في كبريات الصحف الاميركية مثل الواشنطن بوست ونيويورك تايمز الى جانب المنتديات الحوارية في الولايات المتحدة. الشريط الذي حمل صوت وصورة اللحيدان ينقل دعوة الاخير للجهاد في العراق، وقد قامت القناة الاميركية امتثالاً لقواعد المهنة الاعلامية بالاتصال باللحيدان في مكتبه وسألته عن رأيه في الشريط كما طلبت رأيه في الشريط المسجل فأكد للقناة بأنه صوته وأن الفتوى له وهذا مصدر الاحرج الشديد للحكومة السعودية ولولي العهد الامير عبد الله والوفد المرافق له، الامر الذي جعل من الرد الفوري على الحملة الاعلامية شديد الالحاح درءا لتداعيات ذلك على نتائج الزيارة المهمة لولي العهد الى امريكا.

اعتبرت بعض وسائل الاعلام السعودية تسليط الصحافة الاميركية على الخطاب التحريضي لدى اللحيدان جزءا من حملة جهات متشددة وربما صهيونية تستهدف إفشال قمة كروفود الثانية بين الامير عبد الله والرئيس الاميركي جورج دبليو بوش، وأن هذه الجهات ترى في المصالحة وإعادة بناء التحالف الاستراتيجي بين الرياض وواشنطن ضرباً لمصالحها. ومع صحة هذا الرأي نسبياً، الا أن من الانصاف أيضاً التأكد من صحة المزاعم المنسوبة الى اللحيدان، فالتشدد والدعوات المضمرة وشبه العلنية أحياناً على العنف لم تعد شيئاً استثنائياً، فهناك عدد من الخطابات والبيانات التحريضية التي صدرت خلال العامين الماضيين تحرّض بصورة غير مباشرة على الجهاد في العراق ليس ضد الاميركيين فحسب بل وضد المصالح العراقية، وليست المجموعات السعودية التي تتسلل عبر الحدود الشمالية قد اختارت بملء ارادتها طريق ذات الشوكة، لولا وجود محرضين في الداخل على هذا الأمر.

بيان اللحيدان يعكس أغراض السياسة ويغيب عنه البعد القضائي، فلم يرفع قضية تشهير وهو العارف بأمور القضاء حسب زعمه

على اية حال لقد شكّل شريط اللحيدان مادة دسمة للطعن في نوايا الحكومة السعودية وخطتها في مكافحة الارهاب، وان العائلة المالكة تتبنى خطاباً مزدوجاً فهي في العلن تدين وتقاوم الارهاب ولكنها في السر تحرّض عليه.

إن الضجة التي أعقبت بث فقرات من حديث اللحيدان لابد أنها تركت أثراً بالغاً على الحكومة السعودية، وهو ما دفع بالشيخ اللحيدان كيما يصدر، ويطلب من جهات في العائلة المالكة، بيان نفي وتكذيب بلغة مفرطة في الحدة والدفاعية. لقد وصف أحد المعلقين بيان اللحيدان بأنه بيان مكتوب بدقة (وكأنه كتب في مكاتب وزارة الخارجية)، إشارة الى أن ثمة جهة في العائلة المالكة تقف وراء البيان.


ألم يكن داعية لفكر العنف والإرهاب؟

البيان كان ينضح بالانفعالية واللاتوازن وقد استعاض اللحيدان عن رد التهمة بأدلة مماثلة فقد اكتفى بترديد مفردات قديمة توحي وكأن معدها كان يقصد تبرئة العائلة المالكة من التورط في اعمال العنف في العراق او التحريض عليها. لم يكن البيان الصادر في الاول من مايو متوازناً في لغته ولا أسلوبه، رغم البداية المنطقية المفتعلة التي أضفيت على مقدمته، فقد كان المراد نفي ما ورد دون حاجة للدخول في التفاصيل دفعاً لضرورة الانشغال بتقديم الادلة. لقد اعتبر اللحيدان ما نسب اليه من تحريض على الارهاب ودعم الارهابيين في العراق والسعودية مجرد (أمر ودعوى لا صحة لها جازما أن وراء هذه التهمة أهل إجرام ومريدي إساءة).

وفي محاولة للتراجع عن تصريحه للقناة، فقد عمد اللحيدان الى تحميل العاملين في التقنية الصوتية مسؤولية ذلك على اعتبار ان عبارة التحريض خرجت من غير حنجرته وأن الصوت ليس بصوته (ما قيل عن شريط فيه صوتي وأنني قلت نعم هذا صوتي فأنا لست ممن له تسجيلات سرية وأخرى علنية على الإطلاق وعملية التلفيق وإدخال كلام في كلام في دبلجة تسجيلية أمر معلوم وقطع ما لا يراد وإبقاء ما يظن أنه يحقق الأهداف الخبيثة أمر لا يخفى على كل عاقل عارف بأحوال التسجيلات). إذن الامر ليس اعلامياً بحتاً بحسب اللحيدان بل هناك ثمة أهداف اخرى يراد تحقيقها من وراء بث الحديث المنسوب اليه.

من اللافت أيضاً في بيان اللحيدان أنه يعكس أغراض السياسة بدرجة أساسية فيما تختفي أو لنقل يتخفض فيه البعد القضائي،

ففي حالة كهذه ينتظر منه استناده المتكرر الى المرجعية القضائية، باعتبار أن حديثاً مزعوماً كهذا حسب رأيه يندرج في سياق التشهير والافتراء والقذف، وهو العارف بأمور القضاء حسب زعمه، وكان مؤملاً بعد ذلك أن يعلن عن رفعه قضية تشهير وقذف ضد القناة، ولا يعدم اللحيدان بوصفه رئيساً لمجلس القضاء الاعلى في البلاد الوسائل المناسبة والقنوات السريعة في ذلك. لكنه لم يفعل ذلك، وتعامل مع القضية من منظور سياسي خالص، واكتفى بالتظلم الذي باتت لغة مكرورة للحكومة منذ الحادي عشر من سبتمبر، مشيراً بأصابع الاتهام الى جهات غير معلومة تستهدف النيل من سمعة المملكة وأهلها وولاة امرها (إنني أجزم أن وراء هذه التهمة أهل إجرام ومريدي إساءة ليس لي وحدي بل إلى دولة لم يعرف عنها إلا الخير وحب الإحسان والمشاركة في تفتيت المخاطر عن كل متضرر أو مظلوم إن اتهامي بما قيل جرم وظلم وعدوان وقد يكون وراء هذا التلفيق واختلاق معان لا أتحمل اعتناقها ولا أرضى لأحد بالاتصاف بها لأنها لا تليق بمن يتقي الله ويخشاه وينفر من الظلم ويمقت العدوان).

يؤكد اللحيدان على موقعيته الحساسة وكونه يحمل في كفه ميزان العدل الذي يلزمه بالنصفة من نفسه ومن غيره، وهذا يجعله حارساً أميناً على ما يصدر عنه من قول وفعل (إنني قاض أعرف دلالات الكلام إن مايحدث في العراق من خطف للأبرياء وأخذ رهائن أو تفجيرات لايرضى به عاقل ولا يقره مؤمن ولكن إذا كان وراء الإشاعات واختلاق المواقف ورمي الأبرياء بما ليس فيهم مجرمون حاقدون جريئون على الكذب). ولكن هل مجرد كونه قاضياً وعارفاً بدلالات الاحكام كافياً لاثبات نزاهته، فكم قاض نقض حكماً شرعياً واتبع الشهوات وسقط تحت بريق الدرهم والدينار وخالف أوامر الله وأطاع أوامر حكام الجور. وأين اللحيدان من الاتهامات الباطلة التي وجهها القضاء الذي يرأسه ضد الدكتور ربيع صادق دحلان مثلاً من بين عشرات الابرياء من أمثاله وقد أثبتت الادلة الموثقة براءته من تلك التهم، فيما تواطىء القضاء والامراء الكبار على تلفيقها ولصقها به. وكان الامير ماجد أمير مكة السابق قد بعث برسالة توضيحية موثقة الى اللحيدان ينفي كل الاتهامات المنسوبة الى الدكتور ربيع دحلان ويطلب منه (إتخاذ ما يرونه مناسباً لصرف النظر عن هذه الدعوى لعدم الاختصاص)، ولكن اللحيدان أشاح بوجهه عن الحقيقة واتبع ما يمليه عليه الامير نايف وزير الداخلية، بل أقرّ بالظلم ولم يغيّر ما على الظالم من قول ولا فعل، بل شارك في اللعبة السديرية الهادفة الى عزل الامير ماجد رحمه الله من الامارة عن طريق اقتلاع وكيله الدكتور دحلان واصدار قرار باعتقاله رغم محاولات يائسة قام بها عدد من وجهاء الحجاز للتوسط لدى الامير عبد الله الذي استقبلهم اسوأ استقبال ورجع الوفد منكسراً خائباً، بل وتم اصدار قرار بإحالة الدكتور دحلان الى التقاعد ابتداءً من اليوم الاول لاعتقاله الى أن انتهى به الحال للغربة عن وطنه بفعل جور القضاة.

نقطة القوة الوحيدة التي يستند عليها بيان النفي الذي أصدره اللحيدان هي خلو أحاديثه من التحريض على العنف داخل السعودية وهو محق في ذلك، فهو معروف بولائه الشديد لولاة أمره وطاعته لأوامرهم ونواهيهم حتى في مجال القضاء، ومن الخطأ الخلط بين رفضه بل وإنكاره العنف في الداخل وبين تشجيعه المقاتلين ان ينأوا بعملياتهم الجهادية عن بلاد الحرمين وليجدوا في القوات الاميركية ودماء العراقيين عوضاً كافياً وأجراً جزيلاً في الآخرة. نعم يسجل له قوله (إنني أتحدى كل مدع يزعم أنني أحرض السعوديين أو غيرهم بأن يسافروا للعراق لتقتيل الأمريكان والعراقيين بأن يأتي على ذلك بدليل يصلح للاعتماد عليه وأسوأ من ذلك اتهامي بالتحريض على الإرهاب والتفجير في السعودية كأني لست الذي يؤيد قتل هؤلاء الإرهابيين).

الخطاب الديني السلفي يختزن كمية هائلة من التحريض على العنف وليس ذلك من الاسرار الخافية التي تتطلب جهداً خارقاً للكشف عنه

إن اللغة الدفاعية التي أبداها اللحيدان في بيانه تصدر عن إحساس مفرط بالخطأ، يتلوه مبالغة مفرطة في تبرئة الذات، فهو لم يقصر بيانه على الشريط المنسوب اليه، بل تجاوزه الى الانخراط في الممانعة الرسمية للاتهامات المتصاعدة ضد الحكومة السعودية في الغرب والولايات المتحدة. فهو يقول (إنني وحكومتي بحول الله في غاية البراءة من أن تكون لنا مواقف معلنة تدعي البراءة وضدها مواقف سرية تدعو للفساد فلم تكن هذه تربيتنا بل نحن وولاة أمرنا أهل صدق وصراحة وأهل عدل ووفاء). وهذه الفقرة من البيان تشي بأكثر من تحمل مسؤولية الدفاع عن العائلة المالكة إزاء وصمة الازدواجية التي لحقت بها منذ سنوات، وهي وصمّة عزّزها وزير الداخلية بدرجة أساسية الذي عقد اتفاقاً مقدساً مع رجال دين متشددين لحث المقاتلين في الداخل على الهجرة الى العراق وممارسة العمل الجهادي خارج حدود المملكة، بل أكثر من ذلك، فإن هذه الفقرة تشي بعودة غير حميدة الى الخطاب الرسمي التقليدي المستعمل ما قبل التسعينيات، أي قبل سقوط أوراق التوت من شجرة العائلة المالكة التي باتت تصنّف في الادبيات السلفية الجهادية بوصفها من العوائل الدنيوية التي أظهرت الكفر البواح. لم يكن اللحيدان بحاجة الى هذا النوع من الخطاب التبريئي، فالخطاب الديني السلفي يختزن كمية هائلة من التحريض على العنف وليس ذلك من الاسرار الخافية التي تتطلب جهداً خارقاً أو ربما نشاطاً سرياً من أجل الكشف عنه، فالمكتبات العامة والجوامع والمدارس فيها ما يكفي من الكتب والمحاضرات الناضحة بتوجيهات جهادية مباشرة، وهي كفيلة بتجنيد العشرات من الشباب غير الراشدين ذهنياً ودينياً للانخراط في مشاريع تضحوية جاهزة. فمئات الافراد من مواطني هذا البلد الذين تم القبض عليهم في سوريا والعراق لم يسقطوا من كوكب آخر على العراق، ولم يقرروا الهجرة والجهاد بمحض الصدفة أو بوحي من حلم رأوه في المنام وإنما لأن هناك شبكة توجيه ديني صنعت وعياً جهادياً بصبغة دامية، فوجدوا أن تلبية النداء يتم عبر تمزيق أجسادهم وضحاياهم.

وبصرف النظر عما قيل عن حديث اللحيدان وبيان النفي الصادر عنه، فإن هناك كثيرين في المملكة يدركون تماماً بان مثل هذه الاحاديث المحرّضة على التطرف في الداخل والخارج وتشجيع جماعات العنف على نقل عملياتها الى العراق واردة بل وشائعة. ولعل كلمة الامير عبد الله الى العلماء قبل سنتين مازالت حاضرة في الاذهان حين دعى العلماء وبالذات المبلّغين الدينيين الضالعين في توجيه الخطاب المتشدد الى عدم احراج الدولة والنظر بعين الحكمة الى الاوضاع. وقد جاءت الكلمة بعد أن كشفت وسائل الاعلام الغربية والاميركية على وجه الخصوص اهتماماً خاصاً بمكوّنات الخطاب الديني المنتشر في السعودية عبر الكاسيتات والكتيبات الصغيرة والمصنفات الدينية لزعماء السلفية، والتي كشفت عن المضامين المتطرفة والمحرضة على العنف والكراهية الدينية، والتي تشكل المادة الايديولوجية والذرائعية لجماعات العنف ليس في السعودية فحسب بل وللجماعات المتأثرة بالخطاب الديني السلفي في أنحاء عديدة من العالم.

نساء بلا ظل

البنية الفقهية مرة أخرى

حمزة قبلان المزيني

ليس من المروءة استغلال ما حدث من تطورات تتصل بظهور الدكتور عائض القرني في فيلم "نساء بلا ظل" وإدلائه ببعض الآراء عن حجاب المرأة التي عُدَّت مخالفة لما كان يقول به هو نفسه قبل سنوات ولما عليه الرأي المعمول به عند التيار الديني السائد في المملكة، ثم إصداره بيانا يعلن فيه رجوعه عما رآه من رأي "متسامح" في شأن تغطية المرأة وجهها نتيجة لـ"تسديد" بعض "العلماء" له، كما قال في بيانه المشار إليه.



غير أن هذه الواقعة ربما تتيح لنا مرة أخرى زاوية للتأمل في أسباب ما نعانيه منذ عقود من مشكلات عميقة تتصل ببعض الاختيارات الفقهية والطرق التي نقارب بها الشأن الديني عموما.

ولم يكن الدكتور القرني الوحيد الذي مر بمثل هذه المحنة، فقد مر بمثلها بعض أعضاء "هيئة كبار العلماء" بعد أن صرحوا بآراء تتصف ببعض المرونة المتحفظة عن أمور تخص المرأة، إذ تعرضوا لكثير من التبكيت والتأنيب والوعيد إن لم يعلنوا على الملأ تراجعهم عن تلك الآراء التي لا ترضى عنها بعض العلماء والدعاة (ولست بحاجة إلى ذكر تلك الحالات، إذ يعرف قراء "الوطن" بعضها لأن صحيفة الوطن كانت مسرحها. كما كان الدكتور القرني ضحية لبعضها).

ومع تعاطفي العميق مع الدكتور القرني في هذه المحنة إلا أن حدوث مثل هذه الواقعة مرة تلو المرة يشير إلى أمور خطيرة تعاني منها البنية الفقهية التي تستند إليها تلك المؤسسة.

وقد كنت كتبت في هذه الصفحات مقالا بعنوان "التقليد ليس علما"، عرضت فيه لرأي الشيخ عبد العزيز بن باز ـ رحمه الله ـ الذي يقضي بأن وصف "العالِم" لا ينطبق في حقيقته إلا على من يصل إلى مرتبة الاجتهاد والخروج من تقليد الآخرين ليصل إلى التفرد بآراء خاصة به يصل إليها عن طريق البحث الدؤوب والتفكر العميق.

لكن الواضح أن البنية الفقهية تمنع، حقيقة لا مجازا، أن يصل أي مشتغل بالعلم الشرعي في المملكة العربية السعودية إلى مرتبة الاجتهاد غير المقيد بآراء السابقين واختياراتهم. ذلك أن البنية تضع حدودا صارمة على حرية التفكير الفقهي مستخدمة حججا كثيرة لم تكن سائدة في عصور ازدهار المدارس الفقهية الإسلامية الرائدة في القديم، بل ربما تلجأ إلى استخدام سلطتها الدنيوية لتحقيق ذلك.



وحالة الدكتور القرني نموذجية في تبيينها لهشاشة هذه البنية. فقد تضمن ذلك الفيلم بعض آرائه الجريئة التي تخالف الرأي العام عن غطاء المرأة وجهها، إذ رأى أن هذا الأمر من الأمور الفقهية الخلافية منذ القديم، وهو ما يوحي بإمكان التسامح مع المرأة التي تكشف وجهها.

لكن مخرجة الفيلم أوردت تسجيلا صوتيا قديما للدكتور عائض يخالف اختياره هذا. وقد احتج الدكتور القرني في البداية، لا على إيراد المخرجة رأيه الأخير، بل على إظهاره بمظهر المتناقض الذي يقول الآن برأي يخالف ما كان يقول به من قبل وكانٍ يعده أمرا لا خلاف فيه. كما احتج، وهو محقٌ، بأنه حتى إن بدا لبعض مشاهدي الفيلم أنه وقع في تناقض إلا أنه لا غرابة أن يوجد مثل هذا "التناقض" بين قولين يفصل بين صدورهما عنه زمن طويل غيَّر فيه من آرائه. وقد استشهد على شرعية هذا الاختلاف بين ما يقوله الآن وما كان يقول به في قديم أيامه بأن هذا دأب العلماء الراسخين الذين يصح اتخاذهم قدوة كالشافعي الذي غيَّر بعض آرائه نتيجة لانتقاله من بيئة إلى أخرى.

لكن الأمر لم يقف عند هذا الحد، فقد تعرض الدكتور عائض لحملة مكثفة من الاستنكار على المستويات الدينية كلها تقريبا، بالإضافة إلى استنكار كثير من الناشطين الذين ينتمون إلى البنية الفقهية نفسها من خارج تلك المؤسسات، وأورد الدكتور القرني في بيانه أسماءهم.

وتحت ضغط هذا المد الهائل من الاستنكار اضطر الدكتور القرني إلى إصدار بيان نشرته الصحف يوم الثلاثاء ١٤٢٦/٣/١٠هـ يعلن فيه تراجعه عن رأيه الذي تضمنه فيلم "نساء بلا ظل".



المزيني: السلفية تقاوم التجديد من داخلها

ويمكن أن نلاحظ في هذه الزوبعة كيف أن الدكتور القرني الذي لا يقل تحصيلا علميا عن كثير من المنتسبين للعلم الشرعي يستسلم بهذه السهولة لهذه الضغوط من غير أن يتمنع ليدافع عن رأيه محتجا بآراء علماء بارزين من علماء الإسلام في القديم أو ببعض العلماء البارزين المعاصرين في العالم الإسلامي ممن لا يقلون مكانة عن "العلماء" الذين "سددوه".

إن في هذا الاستسلام السريع دلالة واضحة على أن التيار الديني السائد في المملكة لا يقبل بأي رأي يخالف رأيه حتى إن كان القائل به من المنتسبين، فعلا، إلى البنية الفقهية والفكرية نفسها التي يستند إليها. إنه لا يتيح لمن يخالف رأيه أية مساحة لكي يدافع عن نفسه حتى بالاحتجاج بأنه إنما يشترك فيما يراه مع علماء مسلمين يعتد بهم قديما وحديثا، أو أنه مجتهد ربما لا يتفق اجتهاده مع ما تراه المؤسسة الدينية، لكن هذا لا يمثل مشكلة، بل إنها تفرض عليه، بدلا من ذلك، أن يعلن على الملأ أنه مخطئ ولم يوفق للصواب وأنه اعتمد على آراء مرجوحة لعلماء لا ينتسبون لهذه البلاد.

ومن المؤلم أن يُلجأ طالب علم له مكانته المرموقة في السياق الاجتماعي في المملكة لأن يعتذر بصورة ربما تُعدُّ إدانة لثقافتنا الدينية ذاتها، بل إدانة لنا جميعا في محاولتنا الدفاع عن الإسلام وعن أنفسنا أمام الاتهامات العنيفة الباطلة التي نتعرض لها من جهات ترى أننا سبب البلاء والإرهاب اللذين يحيقان بالعالم الآن.

ويتبين هذا مما قاله الدكتور القرني في بيانه، معتذرا عن رأيه الذي عبّر عنه في ذلك الفيلم المشؤوم. فقد سوغ مشاركته في الفيلم، في بداية بيانه، بأنه رأى: "... في المشاركة في هذا البرنامج مصلحة في مخاطبة شعوب وأطراف لم تسمع منا، وهي بأمس الحاجة إلى السماع منا اليوم". ثم تأتي الطامة في قوله: "وحيث إن هذا الكلام موجه للغرب فالمناسبة والمقام اقتضت ما سبق". أي إن الرأي المتسامح الذي رآه لا يمثل رأيا مبدئيا بل رأيا يصلح لخطاب الغربيين وحسب.

ويكشف هذا الاعتذار الأخير عن طرف من هذه البنية الفقهية التي أشرت إليها. فهو يشهد بأن لنا خطابين: أحدهما موجه للداخل يتصف بالتمسك بالآراء المتشددة الخاصة بالمرأة، والثاني "متسامح" جاهز للتصدير للخارج في محاولة لخداع الآخرين ظنا أننا بذلك ندافع عن أنفسنا.

والواقع أن اللجوء إلى مثل هذا الاعتذار إنما يكشفنا أمام العالم. فكيف نتوقع، إذن، ممن يقرأ هذا الاعتذار أن يثق بما نقول وأن يصدقنا حين نتحدث عن "سماحة الإسلام"، وعن "رفض الإسلام للعنف"، وعن "الحوار" وعن "قبول التعايش مع الآخر"، وغير ذلك؟

أليس العالم الخارجي معذورا، بعد هذا، إن شك في نياتنا ولم يعر محاولاتنا للدفاع عن أنفسنا أي اعتبار؟ أيمكن أن نلوم الآخرين حين يتهموننا بازدواج المعايير؟ أيمكن لنا بعد مثل هذا الاعتذار أن نلوم الآخرين على عدم فهمهم لنا، فيما نزعم؟ أيمكن أن نحتج عليهم بأنهم يفسرون كلامنا بغير ما يقتضيه؟

كيف لأحد أن يثق، بعد هذه الواقعة، بأي رأي فقهي صادر عن بعض العلماء والدعاة؟ كيف يمكن للبعض أن يكونوا قدوة لنا في تلمس الحق والرجوع إليه؟ كيف يمكن أن يأنس الشباب بالمؤسسة الدينية فيحترموها ويلجأوا إليها بدلا من وقوعهم بين مخالب الذين يقتاتون على التشنيع على هذه المؤسسات من أولئك الذين يزعمون أنهم وحدهم يمثلون الانتساب الحقيقي إلى العلم الشرعي؟

لقد كشفت هذه الحادثة، مرة أخرى، بعض الأسباب الكامنة وراء ما نعانيه في المملكة من احتقان فكري تمثلت نتائجه المرة، ولا تزال تتمثل، فيما يتعرض له وطننا من انقسامات حادة وحوادث إرهابية قاتلة. إن أحد أسباب هذا الوضع المؤسف يكمن في أحادية الرأي وعدم استثمار الكفاءات المتنوعة في البحث عن أفضل الطرق للتعامل مع الشأن الديني المؤثر أكثر من غيره في مجتمعنا.

الوطن ٢١/٤/٢٠٠٥

بعد أن أفتى بكشف الوجه

عائض القرني يعتذر بعد ضغط المشايخ


تراجع خوفاً من المتطرفين

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد:

فكشفاً للبس وإزالة للغموض حول مسألة قولي في حجاب المرأة المسلمة، فأحببتُ بيان ذلك في مسائل :

الأولى: أنه جاءني فريق عمل متكامل من الإعلاميين والمصورين وغيرهم، ورأيتُ في المشاركة في هذا البرنامج مصلحة في مخاطبة شعوب وأطراف لم تسمع منا، وهي بأمس الحاجة إلى السماع منا اليوم.

الثاني: جرى حديث عن تغطية الوجه، واختلاف العلماء فيه، وهي مسألة فقهية اختلف فيها السابقون من الأئمة والعلماء، وذكرتُ رأي الشيخ الألباني وغيره في كشف الوجه. وحيث أن هذا الكلام موجَّه للغرب فالمناسبة والمقام اقتضت ما سبق، وأنا على مذهب الأئمة القائلين بوجوب تغطية الوجه من الصحابة والتابعين والأئمة المتبوعين، والعلماء المعروفين في هذا البلد وغيرهم وعلى رأسهم أعضاء اللجنة الدائمة للإفتاء وهيئة كبار العلماء؛ لعموم الأدلة في ذلك كقوله تعالى:) يا أيها النبي قل لأزواجك وبناتك ونساء المؤمنين يدنين عليهن من جلابيبهن ذلك أدنى أن يُعرفن فلا يؤذين وكان الله غفوراً رحيماً(

قال السيوطي : "هذه آية الحجاب في حق سائر النساء، ففيها وجوب ستر الرأس والوجه عليهن".

وحديث عائشة : "كان الركبان يمرون بنا ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم محرمات فإذا حاذَوْا بنا سَدَلَت إحدانا جلبابها من رأسها على وجهها فإذا جاوزونا كشفناه". رواه أحمد، وأبو داود، وابن ماجه، والدارقطني، والبيهقي.

وحديث أسماء: "كنّا نغطي وجوهنا من الرجال وكنّا نمتشط قبل ذلك في الإحرام". رواه ابن خزيمة، والحاكم.

وحديث عائشة: "يرحم الله نساء المهاجرات الأول، لما نزلت (وليضربن بخمرهن على جيوبهن(شققن مروطهن فاختمرن بها". رواه البخاري

وحديث عائشة عند الشيخين: "وكان صفوان يراني قبل الحجاب، فاستيقظت باسترجاعه حين عرفني، فخَمَّرْتُ وجهي عنه بجلبابي".

وقصة عائشة مع عمها من الرضاع لما جاء يستأذن عليها بعد نزول الحجاب فلم تأذن له حتى أذن له النبي صلى الله عليه وسلم وقالت عائشة: "كن نساء المؤمنات يشهدن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الفجر متلفعات بمروطهن ثم ينقلبن إلى بيوتهن حين يقضين الصلاة لا يعرفهن أحد من الغلس" متفق عليه.

وحديث أم عطية لما قالت: يا رسول الله، إحدانا لا يكون لها جلباب، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : "لتلبسها أختها من جلبابها" متفق عليه.

ولهذا فالقول الصواب والذي اعتقده وأراه وأرضاه لبناتي وأخواتي المسلمات ستر الوجه، وقد عدتُ إلى كلام أئمة الإسلام وما جمعه شيخنا الشيخ عبدالعزيز ابن باز في رسالته (تحريم السفور) وما ذكره الشيخ الشنقيطي في (أضواء البيان) وحرَّره الدكتور بكر أبو زيد في (حراسة الفضيلة) والدكتور محمد إسماعيل المقدم في (عودة الحجاب) وهو عين الصواب، وقد خاطبتُ سماحة المفتي ومعالي وزير الشؤون الإسلامية وفضيلة الدكتور الشيخ صالح الفوزان فرأوا إرجاع الناس إلى القول الراجح والصحيح في المسألة هو الأولى، كما أشكر كل من سددني في هذه المسألة من أهل العلم؛ كالدكتور ناصر العمر، والدكتور سلمان العودة، والدكتور عوض القرني والدكتور سعد البريك، والدكتور عبدالعزيز الحربي، والدكتور وليد الرشودي، والشيخ راشد الزهراني، والشيخ فهد القاضي، والشيخ عبدالله الوطبان، وغيرهم.

وهذه كلمة أقولها بصدق وقوة أنني ممن يحارب السفور والتبرج الذي يدعو إليه المستغربون، وأنادي بالحجاب والطهر والعفاف والغيرة أمام دعوات أهل الشهوات في مخططهم من استهداف المرأة وإخراجها من حشمتها وحجابها، وقد طرحتُ هذه المقولات فيما يُسمى بنظام العالمي الجديد، ويسمونها حقوق المرأة وقد بيَّنتُ في اللقاء المسجل كيف كفل الإسلام للمرأة حقوقها، وأعلى مكانتها، وحفظ كرامتها، فأبرأ إلى الله من كل ما يوافق دعاة التغريب المعتدين على حرمات الإسلام .

فمن هنا أعود علناً إلى القول الصحيح الذي دلّت عليه النصوص وكلام العلماء، واستغفر الله العلي العظيم لي ولكم ولجميع المسلمين، وفّق الله الجميع لما يحبه ويرضاه. وصلى الله على نبيه وآله وصحبه وسلم.

عائض القرني

الدميني يطالب المحكمة بتطبيق الميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي وقعت عليه الحكومة

الدعوة للإصلاح السياسي حق لنا

أضاف الأستاذ الشاعر والإصلاحي الكبير علي الدميني الى مرافعته ضد الإتهامات التي وجهت إليه، رسالة الى أعضاء هيئة المحكمة، يوضح لهم فيها أن الحكومة وقعت على مواثيق عديدة بينها الميثاق العربي لحقوق الإنسان والذي وقع عليه في تونس العام الماضي، وأشار الى ان الحكومة ملزمة بتنفيذ الميثاق، وأن ما يحتويه من نصوص ومواد تسقط الدعوى ضده وضد زملائه، وتجعل منها دعوى باطلة، وتلزم الحكومة بتوفير مساحة للتعبير عن الرأي وعدم التعرض للمواطنين. وأشار الدميني الى أن ما وقعت عليه الحكومة يدعم دفاع المعتقلين الإصلاحيين، من جهة أن ما قاموا به أمرٌ شرعي وقانوني، وأن الحكومة هي التي انتهكت باعتقالها ما وافقت عليه ووقعت عليه من معاهدات عربية وغير عربية.

والمعلوم أن الحكومة السعودية وقعت على معاهدات دولية عديدة تتعلق بالتزامها احترام حقوق الأنسان والمرأة ومنع التعذيب والإعتقالات التعسفية، ولكنها لم تلتزم بها ولم تصبح جزءً من منظومتها القانونية، بل هي ـ كما في حالة الإصلاحيين المعتقلين ـ انتهكت كل ذلك، ولا أدل على هذا من لائحة الإتهامات التي وجهت الى المعتقلين والتي تتناقض مع حقوق المواطنين البديهية التي أقرها الإسلام والقوانين الدولية.

ولكن الحكومة السعودية تحاول، وعبر مشايخها الفاسدين في جهاز القضاء، الترويج لانتهاكات قام بها الإصلاحيون على أساس ديني، واستخدام عبارات: نشر الفتنة، والتطاول على حقوق ولي الأمر!، وغيرها من العبارات المطاطة؛ والتي يجدر أن يتهم بها أمراء العائلة المالكة أنفسهم ومن يدور في فلكهم.

فيما يلي نص رسالة الدميني، الشاعر والمعتقل الإصلاحي.

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب الفضيلة أعضاء هيئة المحكمة الموقرة، حفظهم الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

مـع التـحـيـة والتقدير، أرفق لكم مدونة «الميـثـاق الـعـربـي لحقـوق الإنسـان» (الميـثـاق) الـذي تـبـنت الـتـوقـيـع علـيـه حكومات الدول العربية في قمتها السادسة عشرة الـتـي استـضـافـتـهـا تـونـس في ٢٣ مايو/ أيار ٢٠٠٤م، وقد أعلنت الوسائط الإعـلامـيـة عن تـوقـيـع حكـومة المملكة العربية السعودية على هذا الميثاق، وتم إيداع الموافقة لدى جامعة الدولة العربية. وكما ترون، فإن هذا الميثاق لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية، وإنما يتوافق مع قيمها الخالدة في كفالة الحرية والعدالة والمساواة والكرامة الإنسانية، والتسامح والأخوة بين البشر.

وقد تعهدت الدول العربية الموقعة على هذا الميثاق، ومنها حكومة بلادنا، على أن يـتـمـتـع كل شـخـص خـاضـع لـولايـتـهـا بالحقوق والحريات المنصوص عليها فيه، دون تميـيـز، ومـنـهـا ضـمـانـة الحق في الإعلام وحرية الرأي والتعبير كما تعهدت الحكومات العربية أيضًا بموجب توقيعها على هذا الميثاق على تطبيق ما ورد فيه من حـقـوق لـلـمـتـهم، ومنـهـا على سبيل المثال: الحق في محاكمة عادلة، وأن تكون

نظام الإجراءات الجزائية لا يطبق، والإدعاء مسؤول عن التحقيق في قضايا الرأي وليس المباحث

المحاكمة علنية إلا من حالات استثنائية تـقـتـضـيـهـا مصلـحـة العدالـة في مجتمـع يحترم الحريات وحقوق الإنسان، وكذلك ما نص عليه الميثاق من «أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص تشريعي سابق»، و..«أن كل متهم برئ حتى تثبت إدانته بحكم باتّ وفقًا للقانون».

وإن حـكـومـة بـلادنـا بـتـوقـيـعـهـا عـلـى هـذا (الميثاق) تعزز الأسس العادلة التي قامت عـلـيـهـا الـدولـة، وتـدعـم الأسس الشرعية لحقوق الإنسان في الإسلام، وتفتح المجال أمام كفالة حرية الرأي والتعبير، وحماية المواطن من انتهاكات الجهات الأمنية أو غيرهـا لـتـلك الحقـوق والحريـات، صـونـًا لـلـحـقـوق وعمـلاً بسـيـادة الـقـانـون الـعـادل على الجميع.

وإن سلطات القضاء الموقرة، التي تـأخذ على عاتقها إقامة العدل وتطبيق الشرع والـقـانـون، هـي الأولى بـأن تـكـون الجهـة الأكثر حـرصـًا عـلـى جـعـل هـذا (الميثـاق) جزءًا من منظومتها التشريعية والنظامية بحيث يصبح واحدًا من الأنظمة المرعية المعمول بها في بلادنا.

أصحاب الفضيلة:

إن في الـتـزامـكـم بـالـعـمـل بموجب بـنـود الميثاق العربي لحقوق الإنسان تـأكيد على مصـداقـيـة تـنـفـيـذ مـا الـتـزمت بـه حكـومـة المملكة من تعهدات على المستوى العربي والدولي من جهة، وفيه تـأكـيد من الجهة

الأخرى على حرص القيادة في بلادنا على المضي في طريق الإصلاح السياسي الشامل، لأن كفالة حرية الرأي والتعبير والضمير عنوان رئيس للمضي في عملية الإصلاح الطويلة.

ولكل ذلك، فإنني أطالب عدالتكم بتطبيق ما ورد في هذا الميثاق من مواد تتعلق بقضيتنا، وأخص من ذلك ما يلي:

أ- كفلت بنود «الميثاق العربي لحقوق الإنسان» الحقوق السياسية للمواطن في بندها رقم (٢٤)، والذي ينص على:

١. لكل مواطن الحق في حرية الممارسة السياسية.

٢. لكل مواطن الحق في تكوين الجمعيات مع الآخرين، والإنضام إليها.

٣. لكل مواطن الحق في حرية الإجتماع وحرية التجمع بطريقة سلمية.

كما أن بنود (الميثاق)، قد أكدت على كفالة حرية التعبير عن الرأي في البند (٣٢)، في الفقرة(١) التي تقول: «يضمن هذا الميثاق الحق في الإعلام وحرية الرأي والتعبير، وكذلك الحق في استقاء الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين بأي وسيلة دونما اعتبار للحدود الجغرافية».

ولذا، فإن ماقمت به وزملائي والمشاركون معنا - الذين يزيد عددهم على ألف مواطن ومواطنة - من نشاط يدعو القيادة إلى المضي في عملية الإصلاح السياسي الشامل، يقع ضمن حقوقنا التي كفلها ذلك الميثاق.

وفي هذا السياق يصبح اعتقالي وزميلي الدكتور الحامد والدكتور الفالح، طيلة هذه المدة التي تجاوزت عامًا وشهرين، اعتقالاً تعسفيًا لا مبرر شرعيًا أو قانونيًا له، وذلك بحسب البند (١٤) من الميثاق الذي ينص على: «لكل شخص الحق في الحرية، والأمان على شخصه، ولا يجوز توقيفه أو تفتيشه أو اعتقاله تعسفيا بدون سند قانوني».

ب- كان ينبغي تقديمي وزملائي إلى القضاء لمحاكمتنا علنيًا في وقت مبكر من مدة اعتقالنا للبت في مشروعية إبقائنا في السجن، وذلك حسب البند(١٣) من الميثاق وما ورد في فقرة «هـ»، والتي تنص على: «يقدم الموقوف أو المعتقل بتهمة جزائية دون تأخير أمام أحد القضاة أو أحد الموظفين المخولين قانونًا بمباشرة وظائف قضائية، ويجب أن يحاكم خلال مهلة معقولة أو يفرج عنه».

وهذا مع الأسف ما لم يتم العمل به في قضيتنا.

ج- وحيث أن اعتقالي وزميلي طوال هذه المدة يدخل ضمن مسمى الاعتقال التعسفي، فإنني أطالب عدالتكم بتبرئة ساحتنا، والإفراج الفوري عنا، وتعويضنا عما لحق بنا من أضرار مادية ومعنوية، وذلك بحسب البند (١٤) من الميثاق في فقرته «ز» والتي تقول: «لكل شخص كان ضحية توقيف أو اعتقال تعسفي، أو غير قانوني، الحق في الحصول على تعويض».

ولعله من المهم أن أشير إلى أن مضمون هذا البند قد ورد في نظام الإجراءات الجزائية في المملكة.

د- كما أود أن أوضح في هذا المقام أن نظام الإجراءات الجزائية في المملكة قد اشتمل بنود عديدة لضمانة حقوق المتهم، إلا أنه لا يتم تطبيقها، ومن ذلك عدم إحالة المعتقلين في قضايا التعبير عن الرأي إلى

السجون تعتقل مئات لم يسمح لمحاميهم التوكيل عنهم ولم يحولوا الى القضاء رغم مرور ٦ أشهر خلافاً للقانون

الإدعاء العام للتحقيق معهم، فيما يتفرد محققو المباحث بتلك المهمة، ومنها عدم تمكين المتهم من توكيل محام لحضور التحقيق معه والترافع عنه أمام القضاء، كما أن سجون المملكة تعتقل المئات من مسجوني الرأي أو العنف والإرهاب ممن لم يتم تمكينهم من توكيل محام لحضور



التحقيق معهم، ولم يتم تحويلهم إلى القضاء بعد أن أمضوا مدد زمنية تجاوزت الستة أشهر، وهذا مخالف لنظام الإجراءات الجزائية في المملكة.

ويهمني التأكيد هنا، على أنه في الوقت الذي أطالب فيه بالالتزام بالعمل بما ورد في «الميثاق العربي لحقوق الإنسان» من بنود تكفل حقوقنا، وترفع عنا الظلم الذي لحق بنا، فإنني أطالب السلطات القضائية الموقرة بالعمل على تطوير نظام الإجراءات الجزائية في المملكة بما يتوافق مع بنود الميثاق العربي لحقوق الإنسان، لأنه لا يمكن الإبقاء على نظامين متعارضين ضمن منظومة تشريعية واحدة.

كما أطالب السلطات القضائية الموقرة بإلزام الجهات المعنية بالعمل بموجب النظام والقيام بتفقد السجون وأحوال السجناء والتأكد من تطبيق الأنظمة التي تكفل حقوق المتهمين، ومحاسبة المخالفين لتلك الأنظمة.

وفي الختام، أسأل المولى العلي القدير أن يوفقكم إلى إقامة موازين العدل، والنظر فيما يستجد في حياة الناس من أحوال وتنظيمات لا تتعارض مع المقاصد الكلية للشريعة، من أجل إحقاق الحق، والعمل على ضمانة حقوق الإنسان، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

علي الدميني
من دعاة المجتمع المدني والإصلاح الدستوري
الرياض ٢٤/٣/١٤٢٦هـ - ٣/٥/٢٠٠٥م

التوازن بين السكان والحاجات الاقتصادية

مع اعلان نتائج الاحصاء السكاني بصورة رسمية تثار القضية الجوهرية حول علاقة الحجم السكاني بالدورة التنموية الشاملة للبلاد، إذ من المستحيل رسم سياسة اقتصادية محكمة في أي بلد دون حساب العامل السكاني بوصفه المحور الذي تدور حوله العملية التنموية الشاملة والذي على ضوئه يتم التخطيط للسياسات الاقتصادية الوطنية.

من الناحية المبدئية، يشكّل السكان إحدى القواعد الرئيسية الثلاث لقيام أي دولة في العالم: الارض، السكان، القوانين. فالسكان هم العمود الفقري والبنية الاساسية في جسم الدولة، ومصدر الثروة والطاقة والعطاء، وبإستبعاد الاطفال والشيوخ والعجزة فإن باقي السكان يطلق عليهم قوة العمل.

لقد شكّلت الاحصائية السكانية مصدر قلق بالنسبة للدولة السعودية منذ نشأتها، وذلك عائد بدرجة أساسية الى سبب أمني في أحد جوانبه حيث العلاقة غير المتكافئة بين السكان والمساحة الجغرافية للدولة، بيد ان تداعيات المشكلة كانت أكبر من ذلك حيث أن غياب احصائية سكانية دقيقة وتفصيلية أدى الى اختلالات عميقة في عملية التخطيط الاقتصادي والتنموي بصورة عامة في البلاد، حيث التوزيع غير المتكافىء للثروة والخدمات بين المناطق، والانتقالات غير المنظمة لقطاعات سكانية، والانثيال العشوائي على المدن ومشكلات أخرى ذات أبعاد اجتماعية وامنية.

وإذا ما نظرنا الى الاحصائيات السكانية الرسمية، فإن احصائية عام ١٩٧٤ أظهرت أن العدد الاجمالي للسكان في السعودية نحو ٧.٠١٢.٦٤٢ مليون منهم ٥.١٢٨.٦٦٥ مليون مواطنون. أما في التحقيقات الخاصة بالاحصاء الآخر في عام ١٩٧٦ فلم تعلن، فلم يكن للأخير وزن ثقيل. وبحسب تقديرات عام ١٩٩٠ فإن عدد السكان في السعودية قد تم تعديله لعام ١٩٩٢. وكان تقدير هيئة الامم المتحدة والبنك الدولي لعام ١٩٩٠ لإجمالي عدد السكان في المملكة بنحو ١٤ مليون نسمة ويشكل السكان المحليون نحو ٩.١ مليون نسمة، وإن أكثر من ٥٠ بالمئة من السكان هم أقل من ١٥ بالمئة. وبحسب الاحصائية المعلنة مؤخراً، فإن عدد السكان في السعودية قد ظهر أقل مما كان متوقعاً حيث كان اجمالي عدد السكان الاصليين يربو قليلاً فوق الـ ١٦ مليون نسمة، بينما كانت التقديرات المعلنة لعام ٢٠٠٠ تفيد بأن عدد السكان سيصل الى ١٩ مليون نسمة، بناء على نسبة نمو سكاني تقدر بـ ٣.٥ بالمئة.

على أية حال، فإن غياب معلومات موثقة حول حجم وتوزيع السكان السعوديين في السنوات الماضية قد كشف عن معوّق رئيسي للتخطيط الصحيح وأبحاث السوق في كافة المناطق من الخدمات الاقتصادية والاجتماعية. وقد أشارت دراسات عديدة الى أن الحكومة السعودية تعمدت استخدام رقم عال للسكان المحليين، والذي كان يوحي بأنه كبير جداً في سبيل إغراق وتضليل النسبة العالية لغير السعوديين الذين يعيشون في المملكة.

إن السياسات التي اتبعتها الدولة في تقدير الحاجات الاقتصادية للسكان قائمة على أسس غير علمية، ولذلك ما كان لهذه التقديرات أن تنجي الدولة من مشكلات مستقبلية جد خطيرة، حيث أن تركيز النشاط الاقتصادي في مراكز محددة قد أدى الى تفجر مشكلات اقتصادية واجتماعية في مناطق اخرى ظلت مهملة في التخطيط الاقتصادي الوطني.

> **التأكيد على دور القطاع الخاص لا تدعمه قوانين جديدة وفي بعض الأحيان أظهرت الحكومة تراجعاً عن سياسات الخصخصة**

إن احصائيات وزارات الدولة والمتعلقة بالسكان في سياق التحول الاجتماعي والاقتصادي تبدو ذات طبيعة جدلية الى حد كبير، رغم ما تظهره من تبدّل بنيوي في الدولة والمجتمع. إن مؤشرات وزارة الشؤون البلدية والقروية في بداية عام ١٩٩٠ تفيد على سبيل المثال بأن ٧٥ بالمئة من سكان السعودية تم توطينهم وأن ٢٢ بالمئة يعيشون في القرى و٣ بالمئة هم من الرحّل، ولكن هذا التبدّل لا يلفت الى المشاكل التي صاحبت عمليات التوطين فضلاً عن طبيعة المشكلات التي واجهت ما يقرب من ربع السكان الذين يعيشون في القرى والتي كانت واحدة من تمظهراتها الكارثة المأساوية التي وقعت مؤخراً في منطقة عسير جنوب السعودية حيث ذهب ضحية إهمال وزارة النقل والمواصلات ٢٨ شخصاً بفعل الطرق غير الآمنة التي تكفّلت الوزارة بمدّها وأحدثت فجائع على مدى ٢٥ عاماً، يضاف اليها عشرات الحوادث في مناطق اخرى مثل حرائق المدارس والاختناقات والتصدعات في الطرق والسدود وغيرها، اضافة الى تردي الخدمات الاقتصادية والصحية والتعليمية في العديد من مناطق المملكة.

تفيد الاحصائيات الرسمية بأن وزارة الصحة مسؤولة عن ٦٠ بالمئة من مراكز الرعاية الصحية حسب تقديرات منتصف عام ١٩٩٠ حيث تدير الوزارة ١٦٣ مستشفى و ١.٦٦٨ مركزاً للرعاية الصحية توظف ٥٧.٠١٨ شخصاً. وفي المملكة هناك ٨٥ مستشفى تستوعب ٣٩.٥٠٠ سريراً، ولكن وراء هذه الارقام المبهرة تكمن مأساة عظيمة في مجال الخدمات الصحية، حيث باتت المستشفيات الحكومية عاجزة عن توفير الحدود الدنيا من متطلبات العلاج للأمراض الشائعة فضلاً عن انعدام كثير من الاصناف الدوائية لأمراض منتشرة في المملكة دع عنك قوائم الانتظار للعمليات الجراحية التي تطول يومياً الامر الذي أعطى فرصة للمستشفيات الخاصة كيما تمارس نشاطاً تجارياً عالي الربحية.

إن الحديث عن التوازن بين الحجم السكاني والحاجات الاقتصادية يفرض نفسه على الخطط الخمسية بوصفها المعتمد في التخطيط التنموي الافتراضي للدولة. فقد كان من أهداف الخطة الخمسية الاولى (١٩٧٠ - ١٩٧٥) إرساء البنية التحتية للدولة (شق الطرق، بناء المطارات وتشييد المدارس والمستشفيات وبناء المراكز التجارية)، وقد حققت العملية قدراً معقولاً من الاهداف بالرغم من الفساد المالي والاداري المصاحب لهذه الخطة. وقد كانت الحكومة الزبون الأكبر بنسبة ٦٧ بالمئة من كافة فعاليات البناء خلال الخطة الخمسية الاولى مثل الطرق، سكك الحديد، موانىء، مطارات، مواقع عسكرية، وتجهيزات، مستشفيات، مدارس، وجامعات، ومشاريع البيوت السريعة، والمجمعات الحكومية. في القطاع الخاص كانت مجالات البناء محددة في الفيلات والقصور والمجمعات السكنية،

والمجمعات التجارية، والسفارات، والفنادق والنبوك.

وكان يفترض في الخطط اللاحقة دعم وتطوير ما تم انجازه في المرحلة اللاحقة الا أن تحوّلاً دراماتيكياً جرى في اهداف المرحلة اللاحقة مما ترك تأثيرات وخيمة على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد. فقد تركّزت أهداف الخطة الخمسية الثانية (١٩٧٥ ـ ١٩٨٠) على دعم الدفاع والامن الداخلي للمملكة، مع هامش من الاهتمام للحفاظ على معدل مرتفع من النمو الاقتصادي وتخفيض الاعتماد على النفط لتنمية المصادر البشرية، ولرفع معدل المعيشة، وتطوير البنية الاساسية. وقد أبقت الخطتان الخمسيتان الثالثة والرابعة على هذه الاهداف مع اختلاف في الاولويات. فالخطة الخمسية الثالثة أكّدت على الحد من تنامي قوة العمل الوافدة، وتطوير التنمية الزراعية، والصناعية والتنجيم، ولكن ظل التركيز على الدفاع والأمن هدفاً مركزياً يستقطع جزءاً كبيراً من مداخيل الدولة ونفقاتها.

وفيما أعادت الخطة الخمسية الرابعة (١٩٨٥ ـ ١٩٩٠) التأكيد على الكفاية والانتاجية، وتطوير التكامل الاقتصادي والاجتماعي داخل دول مجلس التعاون الخليجي بتعزيز الرغبة على تخفيض قوة العمل الاجنبية، ومن ثم التأكيد على اهمية القطاع الخاص في كافة القطاعات الاقتصادية، والتأكيد على الحاجة للعودة التوازن المالي (fiscal balance)، فقد جاءت النتائج عكسية تماماً حيث ظلت قوة العمل الاجنبية تتزايد بصورة اضطرادية، وبقي القطاع الخاص يعمل بمعزل عن خطط الدولة وبرامجها التنموية، فيما كان الدفاع والأمن يستقطع حصة الاسد من موازنة الدولة. ففي وقت كانت فيه البلاد قد دخلت أزمة اقتصادية عكستها العجوزات المتراكمة في الميزانية العامة، الا أن الانفاق الدفاعي للخطة الخمسية الرابعة ١٩٨٥ ـ ١٩٩٠ بلغت ٧٣٥ بليون ريال من أصل ١٠٠٠ بليون ريال، أي بما يقرب من ثلاثة أرباع الميزانية المخصصة لخمس سنوات.

إن ظروف حرب الخليج الثانية والتكلفة الباهضة المترتبة على المملكة أفضت الى اختلالات بنيوية خطيرة في الاقتصاد الوطني، زائداً النسبة الفائقة للانفاق الدفاعي، حيث بلغت حصة الدفاع في الخطة الخمسية الخامسة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٥ ما مقداره ٢٥٥ بليون ريال. وكانت الحكومة أعلنت أن إجمالي الانتاج المحلي الفعلي وصل ٧ بالمئة في عامي ١٩٩٠ و١٩٩١ بالنظر الى المصروفات المحلية ذات العلاقة بالحرب، ولذلك إختارت الحكومة تمويل الانفاق العسكري المرتفع من إيداعاتها وعبر البرنامج غير المقرر للاقتراض المحلي والدولي. فقد شمل الاقتراض المباشر من قبل الدولة ٤.٥٠٠ مليون دولار من مصادر خارجية أبرمت في مايو ١٩٩١ وقرضاً آخر محلياً بقيمة ٢.٥٠٠ مليون دولار من مصادر محلية في يونيو ١٩٩١، يضاف الى ذلك قروض الشركات المدعومة من قبل الحكومة. فمن أجل تخفيض الضغط على مصادر الدولة فقد أعطيت الشركات الحرية للاقتراض مباشرة من مصادر دولية ومحلية وتشمل هذه القروض قرضاً بـ ٢ مليار دولار لشركة أرامكو وقرضاً بـ ٩٠٠ مليون دولار لتمويل الشحن التابع لأرامكو وفيلا وهما بالاقتراض الدولي، وقد وقعت في مارس ١٩٩٢، كما حصلت كل من سابك وبن زهر وابن سينا على ٥٠٠ مليون دولار و٢٧٥ مليون دولار وحصلت شركة (شرق) الشركة البتروكيميائية الشرقية المموّلة من قبل سابك قد حصلت على ٢٧٥ مليون دولار في خريف ١٩٩٢. اضافة الى ذلك فقد طلبت كل من (حديد) و(سكيكو غرب) ٥٠٠ مليون دولار و ١.٢٠٠ مليون دولار على التوالي قروضاً بالعملة المحلية، وبالمجمل فإن نحو ٥ بلايين دولار قد تم الحصول عليها عن طريق العملة الاجنبية والمحلية من قبل شركات مدعومة حكومياً.

لم يحقق القطاع الصناعي تحوّلاً جوهرياً في الدورة التنموية، فقد عجز عن الارتباط العضوي مع القطاع التعليمي

تقليدياً، لم يتم اللجوء الى الاقتراض الخارجي في السعودية لتغطية العجوزات في الحساب الجاري ولكن في عام ١٩٩١ اقترضت الحكومة السعودية ٧ مليارات دولار لتغطية نفقات قوات التحالف في حرب الخليج وهكذا الى بعض دول المنطقة التي ساندت جهود التحالف. ومنذ عام ١٩٨٨ كانت هناك سياسة حكومية لتمويل العجز في الميزانية من خلال الاقتراض المحلي، وعلى أية حال فإن أزمة الخليج قد تسببت في تخفيض الايداعات الرسمية، وهناك تقييمات أجنبية رسمية ذكرت بأن الايداعات الخارجية السعودية وصلت نحو ٥٥ مليار دولار في نهاية الربع الأول من ١٩٩١ وهذا بالمقارنة مع ٩٠ مليار دولار في نهاية ١٩٨٥ واحتياطي من الذهب في نهاية يوليو انخفض قليلاً بـ ١٠ مليار دولار


منشآت نفطية

بالقياس الى ١٧ مليار دولار قبل الازمة. وقد كانت المملكة تمتلك احتياطاً نقدياً في عام ١٩٧٧ يقدر بـ ٦٠ مليار دولار وهي ممتلكات السعودية الخارجية (ذهب، ودائع، استثمارات)، وقد ارتفع المبلغ الى ما يربو عن ٩٠ مليار دولار في نهاية الثمانينات الا أن فاتورة حرب الخليج والانفاق الدفاعي المرتفع أدى الى نضوب الاحتياطي النقدي والذي وصل الى ما يقرب من ٥ مليارات دولار عام ١٩٩٢ـ١٩٩٣. وتعرّف الاحتياطات النقدية السعودية في الخارج عادة على أنها الاصول الاجنبية للسيولة الحكومية زائداً الاستثمارات الأخرى الخارجية ويعتقد بأنها تساوي التقديرات الواردة تقرير ساما لموقفها من الوجودات الاجنبية. في مارس ١٩٩١ قدّرت ساما الوجودات الاجنبية بنحو ٢٠٢.٨ بليون ريال (٥٤.١ بليون دولار) بانخفاض من كافة الاوقات من ٤٩٨.٥ مليون ريال (١٤٥ بليون دولار) في نهاية سبتمبر ١٩٨٢. وكان هناك تساؤل حول السيولة الاحتياطية الكلية، مع جزء في الاشتراكات في المؤسسات الدولية وجزء منه ربما القروض الى الدول والتي يمكن الحصول عليها بصعوبة بالغة. فقد وصل الاقتراض الخارجي متوسط الأمد في ١٩٩١ و ١٩٩٢ من قبل الحكومة والشركات الحكومية الى ١٠ بلايين دولار، ولأول مرة يتم تغطية عجوزات الحساب الجاري عن طريق القروض.

على صعيد الموازنة السنوية، فقد بلغت ميزانية عام ١٩٩٢ ما مقداره ١٨١ ألف مليون ريال وهو حوالي ٣٠ بالمئة أكثر من ميزانية ١٩٩٠ الا أن الميزانية سجلت عجزاً مقداره ٣٠ ألف مليون ريال، وعلى أية حال، فإن إتفاقاً إضافياً غير مقرر في الميزانية قد أقرّه الملك فهد في مارس عام ١٩٩٢ بحيث أضاف ٣,٧٥٠ مليون ريال للانفاق والعجز.

للتذكير فحسب، فإن الموازنات العامة واجهت عجزاً متواصلاً منذ أكثر من عقدين. فحتى عام ١٩٨١ كان ميزان المدفوعات السعودي متكوناً من الفائض التجاري الهائل

لكون قدرة البلد على امتصاص الواردات لم تساو قدرة الصادرات من النفط الخام، ولذلك كان على أية حال هناك عجز كبير في الخدمات تتمثل بصورة ميدانية في مدفوعات الشحن والتأمين على الواردات، والمدفوعات الى الشريك الاميركي لأرامكو والمصروفات الخارجية من قبل كل من الحكومة والقطاع الخاص في العلاج الطبي والتعليم والتمثيل الرسمي والاستشارات وباقي الرسومات.

وفي موازنة ١٩٨٢/١٩٨٣ لم تستطع المداخيل أن توازن التقديرات الموضوعة، وفي ١٩٨٣/١٩٨٤ كان هناك ٣٥ مليار ريال عجز لأول مرة في تاريخ الدولة السعودية الحديث، وفيما كانت ميزانية ١٩٨٥/١٩٨٦ يفترض أن تعادل نحو ٢٠٠ مليار ريال فقد انتهت الى عجز مقدارة ٥٠ مليار ريال، ولم تصدر ميزانية ١٩٨٦/١٩٨٧ في مارس ١٩٨٦ كما كان مقرراً، ولكن صدرت أخيراً في نهاية ديسمبر لتغطي سنة ١٩٨٧. وبالمقارنة فإن المداخيل لهذا العام كانت ١٠٧ مليار ريال بالمقارنة مع ٣٤٠ مليار ريال في ميزانية ١٩٨١/١٩٨٢ وخلال هذه الفترة خفضت إنفاقها من ٢٩٨ بليون ريال الى ١٦٠ بليون ريال. وفي ١٩٨٨ سجّلت الموازنة عجزاً كبيراً ولكن الحكومة إتجهت نحو برنامج الاقتراض المحلي لتغطية جزء أساسي من تناقص المداخيل واستمرت الحكومة في عام ١٩٨٩ و ١٩٩٠ في برنامجها لتغطية مصروفاتها المقرر وهكذا عن طريق الضرائب.

ولم تصدر ميزانية عام ١٩٩١ بسبب عدم التأكد المحيط بالتغيير الحاصل في تكاليف حرب الخليج، ولكن الارقام الصادرة مع ميزانية ١٩٩٢ تفيد بأن الانفاق الاجمالي لعام ١٩٩١ كانت ٢٦٢ مليار ريال وقد أقدمت الحكومة على الاقتراض الاجنبي المباشر للمدى المتوسط بحوالي ٧ مليارات ريال، أما مداخيل ١٩٩٢ فبلغت نحو ١٥٠ مليار ريال.

وقد كانت هناك توقعات بأن إجمالي الناتج المحلي لعام ١٩٩٢ سيرتفع الى ٤ ـ٥ بالمئة. وقد ذكرت الاحصاءات المالية الدولية التي نشرت من قبل مؤسسة النقد الدولي في سبتمبر ١٩٩٢ بأن عجز الحساب الجاري للمملكة والذي يقدر بـ ٢٥.٧٣٨ مليون دولار عام ١٩٩١ يشكل حوالي الربع من الناتج المحلي وهو نتيجة للفواتير العالية لأزمة الخليج وما يترتب عليها، وعلى هذا الأساس كان على الحكومة السعودية توفير ١٠ مليارات دولار لتمويل العجز. وكانت ميزانية عام ١٩٩٢ قد أعطت مؤشراً على أن الانفاق الحكومي سيرتفع الى ٢٧ بالمئة بالقياس الى ميزانية ١٩٩٠ (لم يعلن عن ميزانية ١٩٩١) وأن الانفاق الحقيقي ذهب بعيداً عن الرقم المطروح للميزانية بسبب حسابات عاصفة ودرع الصحراء. وقد بلغ التضخم في المملكة عام ١٩٩٢ نحو خمسة بالمئة بحسب المصادر الرسمية الا ان تقديرات اخرى اشارت الى النسبة كانت تتراوح ما بين ١٠ـ١٢ بالمئة.

وبخلاف التقديرات المتفائلة لمساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية خلال الخطة الرابعة، فإن الزعم بأن وصول البنية الاساسية للمملكة الى المرحلة النهائية لم يكن سوى طموحاً مثالياً، تماماً كما هي أهداف الخطة الرابعة التي ظلت هي الاخرى مثالية وبخاصة فيما يتعلق بالتبني النظري والتركيز على البرامج والسياسات أكثر من المشاريع والاهداف المحددة.

ورغم التشديد المعبّر على دور القطاع الخاص، فليس هناك بعض المقررات المحددة الجديدة للخصخصة وفي واقع الأمر أن الحكومة أظهرت تراجعاً عن الصناعات الخوصصية، حيث تتطلب أساساً استثماراً جديداً (الهاتف مثالاً بارزاً)، وأن إدراة القطاع الخاص ربما تؤدي الى تحدي النظام الحكومي المعقد في مجال توزيع الدخل وتالياً التمويل المتعارض، ولذلك إستبدلت الطريقة بأن يتم تمويل الشركات الحكومية من الميزانية المركزية لزيادة إستثماراتهم.

في الخطة الخمسية الخامسة كان ثمة ما يلفت الى تغييرات جوهرية في السياسة الاقتصادية للدولة بغرض استدراك الاخطاء والاخطار الناجمة عن المخالفات الكبيرة لأهداف الخطط الخمسية السابقة أو المسار غير القويم الذي إتبعته الدولة في تلبية متطلبات العملية التنموية . لقد بلغت ميزانية الخطة الخمسية الخامسة ٣٨٦ بليون ريال، تم توفيرها على النحو التالي: (١٥١ بليون ريال من الميزانية المركزية) (٣٥ بليون ريال من مصادر التمويل الخارجية)، و(٥٧ بليون ريال من قبل الشركات الحكومية) و(١٤٤ بليون ريال من القطاع الخاص)، وقد حددت بعض أهداف الخطة الخمسية لكل القطاعات وتشمل: توسعة الخدمات التعليمية والصحية وتطوير بعض الطرق الجديدة، وخطط التلفون، وشبكة المياه، وتمديد القدرة الاستيعابية لتوليد الكهرباء بنسبة ٢٥ بالمئة وتنمية الانتاج الزراعي وعدد من المصانع.

كما واصلت السعودية تشريفها لعقود ضخمة طويلة المدى مع شركائها الاميركيين السابقين تكساكو، موبيل، إكسون، شيفرون، ودخلت في عدة إتفاقيات مقايضة طويلة الأمد لبيع النفط، في سبيل تغطية المشتريات العسكرية. وبالمناسبة، فإن الانفاق العسكري المرتفع كان من القضايا الرئيسية في الاقتصاد السعودي، وقد سجّل معدلاً سنوياً يتفاوت ما بين ١٠ ـ ٢٠ بليون دولار منذ عام ١٩٨٠، وأن واردات قطع الغيار العسكري تظهر في الاحصاءات التجارية وقد سجّلت حتى عام ١٩٩٣ بأنها أكثر من ١٠ بالمئة من فاتورة الايرادات السعودية.


الأمير سلطان: شراهة لامحدودة

السكان والدورة الصناعية

في بلد يقدر احتياطي النفط فيه بنحو ٢٥٧.٨٤٢ مليون برميل أي ما يعادل تقريباً ربع الاحتياطي العالمي المعروف، يفترض دخول سكانه في الدورة الصناعية بصورة شبه تامة كما حصل في البلدان المتقدمة. إن إرساء أسس القطاع الصناعي في المملكة في منتصف السبعينيات كان يمثل بداية تحول اقتصادي، عبّر عنه انشاء شركة الصناعات الاساسية السعودية سابك عام ١٩٧٦، لتكون الذراع التنفيذي لوزارة الصناعة، حيث كانت سابك تمسك بالمساهمة الحكومية في المناقصات البتروكيميائية في المملكة (ينبع والجبيل).

وكان مؤملا ان تؤدي هذه البداية الى دخول البلاد في دورة صناعية نشطة. في عام ١٩٩٠ كان هناك ٢.٢٥١ معملاً صناعياً مصرحة رسمياً في الخدمة تتمثل في رأس مال مستثمر بنحو ١٠٠.٦ مليار ريال، وهذه مع عدة آلاف من الشركات غير المصرحة تنتج مشروبات غازية، ومنتوجات ورقية، ومنظفات، وآثاث، ومنتوجات بلاستيكية، وحديد، وصناعات قماشية وغيرها. ومعظم الصناعات الخفيفة في جدة والرياض والدمام، مع أن هناك مجمعات صناعية في القصيم والهفوف ومكة وتبوك وأبها والمدينة وخميس

مشيط. وفي السنوات الخمس اللاحقة تم تحويل الكثير من المشاريع الانتاجية الى القطاع الخاص، فيما تم تحويل أغلبها الى مناقصات مشتركة بين المصالح الحكومية والقطاع الخاص في الدول الخليجية الاخرى.

وفي هذا السياق لايمكن اغفال قطاع البناء ودوره في التنمية الاساسية، فقد كان قطاع البناء القوة الرئيسية في الاقتصاد غير النفطي خلال اكثر من عقدين وليس في مجال انتاجها فحسب، وإنما في تكوين متطلبات الانتاج المحلي وصناعات التنمية. وكانت فعاليات البناء من أغلب المناشط الفاعلة في مجال توزيع المصادر الاقتصادية وتزويد فرص العمل في أرجاء المملكة رغم أن قوة العمل في قطاع البناء هي أجنبية. ففي نهاية عام ١٩٨٦ كان هناك نحو ٨٧١.٧٠٠ وحدة سكنية في المملكة منها ٤٧٥.٧٠٠ وحدات سكنية خاصة تم تمويلها بمساعدة القروض من صندوق التنمية العقارية، ومنها ١٥٤.٣٧٤ وحدة كانت في القطاع الخاص، تم تمويلها بشكل خاص، وفي القطاع الخاص ٢٢١.٦٠٠ وحدة تم تمويلها من قبل مؤسسات حكومية مختلفة ووزارات لموظفيهم ومنها ٢٠.٠٢٦ وحدة بنيت من قبل وزارة الاشغال العامة والاسكان.



بطالة في بلد ينتج ١٤ مليون برميل نفطا

غير أن قطاعي الصناعة والبناء لم يحققا تحوّلاً جوهرياً في الدورة التنموية، فقد عجز القطاع الصناعي عن الارتباط العضوي مع القطاع التعليمي باعتباره المزوّد الرئيسي لقوة العمل الوطنية والعاضد الرئيسي للقطاع الصناعي الوطني، فقد بقيت هناك نسبة عالية من المؤهلين للاضطلاع بأدوار ذات طبيعة انتاجية تقوم الجامعات والمراكز العلمية والمعاهد التقنية بتوفيرها من أجل رفد الدورة الصناعية.

لقد أخفقت الدولة في توسيع القاعدة الصناعية وتوزيع مجالاتها بحيث تستوعب المجاميع الكبيرة من الخريجين والافادة منهم في تشغيل ماكينة الصناعة الوطنية والاستغناء بصورة تدريجية عن العمالة الوافدة التي بلغت مستوى خطيراً قدّر بنحو ٧ ملايين عاملاً قدموا الى المملكة خلال العقود الاربعة الماضية، في مقابل نسبة بطالة مرتفعة تتراوح ما بين ٢٠ ـ ٣٠ بالمئة. يضاف الى ذلك التركيز الكثيف للمراكز الصناعية بما ترك تأثيرات خطيرة على مستوى النمو في المناطق المهملة وتالياً انعكاسات ذلك على الخدمات الاجتماعية والصحية. إن انعدام التوازن بين التوزيع السكاني والحاجات الاقتصادية يعتبر أحد أشكال لأزمة التي تشهدها البلاد حالياً.

المساعدات الاقتصادية البعد السياسي المتآكل

ماهي علاقة المساعدات الاقتصادية الخارجية بموضوعة السكان؟ قد تبدو العلاقة غير مباشرة في الظاهر أو قد توحي بانعدام العلاقة في الأصل، الا أن النظرة الى هذا الأمر من زاوية التخطيط الاقتصادي يجعل العلاقة شديدة الصلة كون الحجم السكاني مرتبطاً بالحاجات الاقتصادية يجعل التفكير في مجمل الدورة المالية الوطنية ضرورياً من اجل الوصول الى حسابات دقيقة، والعودة الى مبدأ المداخيل والنفقات مسنوداً الى الحاجات المحلية أولاً. فهل ثمة ما يربط بين الحاجات الاقتصادية للسكان وحاجات الدولة لصناعة شبكة تحالفات خارجية، مع حساب البعد الانساني لتلك المساعدات. لا يمكن بالطبع افتراض ان المساعدات الاقتصادية الخارجية تقف وراء الازمة الاقتصادية الداخلية التي شهدتها المملكة في العقدين الماضيين، إذ أن ذلك يستبطن إعفاءً لمسؤولية جهات وعوامل أخرى ساهمت بدرجة رئيسية في إحداث تلك الازمة. ولكن، هناك ما يجعل الحديث عن المساعدات الاقتصادية باعتبارها إحدى تعبيرات سوء التخطيط الاقتصادي حيث كان للعامل السياسي والامني دور مركزي في اعتمادها كخيار غير اقتصادي بدرجة أساسية.

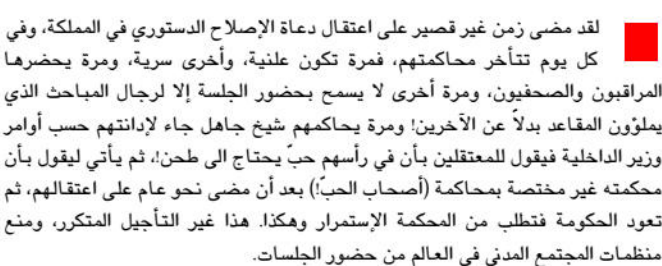
تقليدياً، تعد السعودية المتبرع الرئيسي للدول العربية في الخط الامامي، أو ما يعرف تقليدياً بدول الصمود وهكذا منظمة التحرير بموجب اتفاقية الرباط عام ١٩٧٤ واتفاقية بغداد عام ١٩٧٨، واستمرت حتى بعد انتهاء صلاحية الاتفاقية الاخيرة في عام ١٩٨٨، وقد كانت اتفاقية بغداد لمدة عشر سنوات. وفي عام ١٩٧٤ أنشأت السعودية الصندوق السعودي للتنمية الخاص، وبنهاية عام ١٩٩١ قدّم الصندوق بصورة إجمالية ٥ بلايين دولار في ٢٧٧ قرضاً الى ٦١ بلداً كما أن السعوديين هم مساهمون أساسيون في الصندوق للتنمية الاقتصادية العربية والبنك العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا وصندوق التنمية الاسلامي الذي تملك السعودية ٢٠ بالمئة من أسهمه، كما أن المملكة تعهدت بتقديم تبرع مقداره ٢.٥ بليون دولار الى صندوق التنمية العربية الجديد الذي تأسس في أعقاب حرب الخليج.

ولسنوات عديدة كانت السعودية المتبرع الأكبر للمساعدات الخارجية رغم ضغوط الميزانية. ففي عام ١٩٨٩ تسببت ضغوط الميزانية في تخفيض تبرع المملكة بين ٣ ـ ٥ بالمئة،١ و ١.٣٧ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي، ولكن في عام ١٩٩٠ ارتفع الرقم الى ٣ بالمئة مرة أخرى بحيث أخذت معها المنح وإلغاء الديون والمنح النقدية والتمويلات التي تمت عبر مجموعة التنسيق المالي لأزمة الخليج.

صحيح أن سياسات المساعدة السعودية أعيد تقييمها في ضوء أزمة الخليج والغياب المدرك للعرفان بالجميل في جزء مؤكد من الدول الحاصلة على المساعدات. وكان من المقرر أن يقوم السعوديون بتقديم عروض للمساعدة الضمنية الى الحكومات وستصرّ بدلاً عن ذلك بتمرير مساعدات عبر منظمات غير حكومية، وكان في ذلك مصيدة قاتلة، بعد أن تبين ان المساعدات التي كانت تتدفق من داخل السعودية الى مؤسسات غير حكومية قد تم الافادة منها في تمويل الانشطة الارهابية.

لقد أنفقت الحكومة عشرات المليارات من الدولارت كمساعدات خارجية مقطوعة، بغرض صناعة شبكة تحالفات مع دول مجاورة او بعيدة، دون حساب للتغيرات السياسية المتقلبة، مع الفات الانتباه الى أن المساعدات الاقتصادية كانت تتم عن طريق وسطاء محليين وخارجيين يتقاسمون نسبة من تلك المساعدات. وبدلاً من تخصيص قسم من المساعدات في مشاريع اقتصادية مشتركة بين المملكة والدول المراد مساعدتها، فقد تم اعتماد خيار المساعدات المالية المقطوعة التي كان قسم منها يذهب الى قنوات تفضي في نهاية المطاف الى الوقوع في أيدي جماعات دينية متشددة.

إن تلك المساعدات المالية في حال تقييمها النهائي تركت تأثيرات اقتصادية وخيمة على السكان المحليين من حيث أن جزءا كبيراً من الرأسمال الوطني تبدد دون عوائد سياسية منظورة (وخير مثال أزمة الخليج الثانية)، وثانياً أن بعض الاموال التي ذهبت الى جماعات متشددة أدت الى اهتزاز عنيف للموقف الاقتصادي للدولة من حيث كونها باتت غير مأمونة بالنسبة للاستثمارات الخارجية وكونها أيضاً مسؤولة عن تصدير الارهاب والتشدد.



الدفوعات المقدمة من علي الدميني الى هيئة المحكمة

التهم باطلة وهي بلا دليل


الإصلاحي المعتقل علي الدميني

لقد مضى زمن غير قصير على اعتقال دعاة الإصلاح الدستوري في المملكة، وفي كل يوم تتأخر محاكمتهم، فمرة تكون علنية، وأخرى سرية، ومرة يحضرها المراقبون والصحفيون، ومرة أخرى لا يسمح بحضور الجلسة إلا لرجال المباحث الذي يملؤون المقاعد بدلاً عن الآخرين! ومرة يحاكمهم شيخ جاهل جاء لإدانتهم حسب أوامر وزير الداخلية فيقول للمعتقلين بأن في رأسهم حبٌ يحتاج الى طحن!، ثم يأتي ليقول بأن محكمته غير مختصة بمحاكمة (أصحاب الحبّ!) بعد أن مضى نحو عام على اعتقالهم، ثم تعود الحكومة فتطلب من المحكمة الإستمرار وهكذا. هذا غير التأجيل المتكرر، ومنع منظمات المجتمع المدني في العالم من حضور الجلسات.

ومع أن الإصلاحيين رفضوا أن يحاكموا محاكمة سرية بعد أن طرح الإدعاء ما في جعبته علناً من اتهامات لرموز الإصلاح، إلا أنهم وبشكل انفرادي قدّموا طعونهم مكتوبة، وقد نشرنا في العددين الماضيين (٢٩/٣٠) دفوعات الدكتور عبدالله الحامد. وفي هذا العدد ننشر وثيقة تفصيلية قدّمها الرمز الاصلاحي الاستاذ علي الدميني لهيئة المحكمة في سياق رد الاتهامات التي وجهتها ضده، وقد اشتملت على خلفية شاملة لطبيعة النشاط الاصلاحي وردود فعل الحكومة وتالياً لائحة الاتهامات التي قدّمها القضاء.

وفيما يلي عرض لأهم النقاط التي وردت في دفوعات الدميني المقدّمة الى هيئة المحكمة.

انتفاء الأساس الشرعي والنظامي للاتهام

في البداية، أؤكد لأصحاب الفضيلة القضاة، على بطلان كل التهم الموجهة إليّ من الإدعاء العام، لأنها لا تستند إلى دليل.

وقد نصت المادة (٣٦) من النظام الأساسي للحكم، على أنه (لا جريمة، ولا عقوبة إلا بنص شرعي أو نظامي)، وهذا التحديد يتأسس على قوله تعالى (وما كنا معذبين حتى نبعث رسولاً) (الإسراء، آية ١٥)، وقوله تعالى (وما كان ربك مهلك القرى حتى يبعث في أمها رسولاً) (القصص، آية ٥٩).

ومؤدى هذا المبدأ في الشريعة الإسلامية، أنه لا يجوز توقيع العقاب على أي شخص إلا عن فعل قد تم النص على تجريمه، بشكل محدد ودقيق قبل ارتكاب الفعل، وهو ما يُسمّى بمبدأ التنبيه والاستجابة، أي الإنذار والتحذير من جانب المكلِّف، ثم الاستجابة من جانب المكلَّف، فلا حكم ولا تكليف قبل ورود النص المجرِّم للسلوك تجريماً محدداً، حتى يتمكن الأفراد من معرفة الأفعال التي تعدّ محظورة، وبالتالي يسعون لتجنبها.

ولذا فإنني أطالب الإدعاء العام، بإبراز النص الذي يجرّم مطالبتنا بالإصلاح الشامل في بلادنا، كما أطالبه بإيراد النص الذي يحدّد العقوبة المترتبة عليها.

ثم أنني اتساءل... كيف يمكن للإدعاء العام، أن يكيل لنا كل هذه التهم الخطيرة والمحرّمة بحسب ما ورد في (لائحة دعوى عامة)، إذا كانت أجهزة المباحث قد عرضت علينا في الساعات الأولى من اعتقالنا، إطلاق سراحنا، مقابل (تعهّد) يلزمنا بعدم ممارسة أي نشاط، مماثل لأنشطتنا (المطلبية) السابقة؟

وهذا يدلّ على أن ما قمنا لا يستحق التجريم أو العقاب، وأن ما ادّعى به علينا الادعاء العام من تهم، يُعدّ أمراً باطلاً، وأن الأمر الوحيد الذي نمثُل من أجله أمام فضيلتكم، هو رفضنا التوقيع على التعهّد المعروض علينا من قبل الأجهزة الأمنية بتاريخ ٢٥-١-١٤٢٥ هـ.

وحيث لا يوجد نص يحدد الجرم ولا العقوبة المترتبة على ما ورد في لائحة الاتهام من ادعاءات، وحيث أن ما شاركت فيه من نشاط سلمي يطالب بالإصلاح السياسي في بلادنا، هو أمر مشروع يقع ضمن منظومة حقوق المواطنة، الذي كفلته القوانين والمواثيق الدولية التي وقعت عليها المملكة، فإنني أناشد عدالتكم بالوقوف في ذلك على ما ورد في (الميثاق العربي لحقوق الإنسان) (الميثاق) الذي وقعته المملكة، ثم الحكم منكم على ذلك باعتباره جزءاً من منظومة التشريع المعترف به في بلادنا، والذي نصت مادته (٢٤)، على الحقوق التالية:

أ- لكل مواطن الحق في حرية الممارسة السياسية.

ب- لكل مواطن الحق في حرية تكوين الجمعيات مع الآخرين، والانضمام إليها.

ت- لكل مواطن الحق في حرية الاجتماع وحرية التجمع بصورة سلمية.

ويأخذ هذه الحقوق المكفولة للمواطن –بحسب النظام – بعين الاعتبار، فإن اعتقالي كل هذه المدة يعد امتهاناً لكرامة الإنسان وحقوقه المشروعة، وقد رافق ذلك ارتكاب الجهات المعنية للعديد من الانتهاكات أوجزها فيما يلي:

١- تم اعتقالي وزملائي بشكل تعسفي وبدون سند قانوني، وهذا مخالف للفقرة (أ) من المادة(١٤) من الميثاق العربي لحقوق الإنسان، حيث تنص على: (لكل شخص الحق في الحرية وفي الأمان على شخصه، ولا يجوز توقيفه أو تفتيشه أو اعتقاله تعسفاً بغير سند قانوني).

٢- عدم تمكيني من الاتصال بأهلي يوم اعتقالي، وهذا مخالف لما جاء في المادة (١٤) من الميثاق، وفي فقرتها (ج) التي تقرر: (..كما يجب إخطاره فورا بالتهمة أو التهم الموجهة إليه، وله حق الاتصال بذويه).

٣- تم وضع القيود في قدميّ في مطار الرياض، ولم تكن قد ثبتت عليّ أية تهمة، وهذا أمر يحط بكرامة الإنسان أمام الناس، وهو مخالف لما جاء في المادة(٨) من (الميثاق، و(في فقرتها أ)، والتي تقول: يحظر تعذيب أي شخص بدنياً أو نفسياً، أو أن يعامل معاملة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة، أو تحط بالكرامة).

٤- بالرغم من إنهائي التحقيق مع المباحث في الدمام، ومع هيئة الادعاء العام أيضاً، بدون حضور محامي، وفي الأسبوع الأول من فترة اعتقالي، إلا انه لم يتم تقديمي إلى المحكمة إلا بعد خمسة اشهر من الاعتقال، والذي تضمن الحبس الانفرادي لمدة شهرين، وهذا كله مخالف لما جاء في المادة (١٣) من (الميثاق)، وفي فقرتها (هـ)، والتي تنص على: (يُقدّم الموقوف أو المعتقل بتهمة جزائية دون تأخير أمام أحد القضاة أو أحد الموظفين المخولين قانوناً بمباشرة وظائف قضائية، ويجب أن يُحاكم خلال مهلة معقولة أو يُفرج عنه).

٥- طالما أن اعتقالي وزملائي واحتجازنا كل هذه المدة، قد تم بدون وجه حق، أو سند قانوني، فإنني أطالب بإطلاق سراحنا وتعويضنا عما لحق بنا من أضرار مادية ومعنوية، وفق المادة، (١٤)، في فقرتها (ز) والتي تقول: (لكل شخص كان ضحية توقيف أو اعتقال تعسفي أو غير قانوني، الحق في الحصول على تعويض).

ومع احتفاظي بحقي في مطالبة الادعاء العام بإبراز ما أشرت إليه بعاليه، وتدعيماً لما ورد آنفاً من دفوع فإنني سأستعرض تفاصيل ردي على ما ورد في لائحة الادعاء العام من تهم باطلة تليت – من قبل – على رؤوس الأشهاد، وابدأ بالنقطة الهامة التالية:

اتهمني الادعاء العام، بـ (السعي إلى إثارة الفتن وبث بذور الخلاف بين أبناء الشعب وإثارة التحزب المذهبي والطائفي)، وهذا الجهد التأويلي العجيب، يجعلنا نستنتج ما يلي:

١- إن المطالبة بالحرية والعدالة وحقوق الإنسان، فتنة ينبغي القضاء عليها، وأنها، بحسب كلمات الادعاء العام، فعل محرمٌ، ومعاقب عليه شرعاً ونظاماً!

٢- إن إقامة المؤسسات الدستورية، وتمكين الشعب من المشاركة السياسية في اتخاذ القرار، وتشريع عمل جمعيات المجتمع المدني المعبرة عن تطلعات كافة الشرائح، والتشكيلات الاجتماعية في كافة ميادين الحياة، يعتبر من وجهة نظر الإدعاء العام عملاً يبذر الخلاف بين أبناء الشعب.

٣- إن إزالة المظالم الاجتماعية بكافة أشكالها الفئوية والطائفية والمناطقية، وتطبيق مبدأ التوزيع العادل للثروة بين كافة الشرائح والمناطق، وتمكين جميع المذاهب والطوائف من ممارسة حقها الطبيعي في إتباع قواعد مذاهبها، سوف يعمل على إثارة التحزب المذهبي والطائفي.

كما أورد المدعي العام في تهمة أخرى قولي (إن من أهم أسباب انتشار الإرهاب والعنف في المملكة، هو أن احتكار تيار فقهي واحد من التيارات الأربعة، ونفي ما عداه من مذاهب وطوائف، قد أدى إلى تغلغل هذا التيار في كافة مفاصل النظم التعليمية والتربوية والاجتماعية والسياسية، وأنه تم استقطاب الشباب ضمن رؤية أيديولوجية تكفّر المجتمع، وان مجتمعنا أصبح مجتمع الرأي الواحد المغلق، بالإضافة إلى عوامل معيشية تتمثل في أزمات صحية وإسكانية وتعليمية، وفي الفقر والبطالة) حيث اعتبر هذا الكلام تبريراً للعنف، واستغلالاً للعمليات الإرهابية للنيل من نهج البلاد والطعن في مرتكزاتها الدينية.

وهذه القراءة المتعسفة لما قلته، تفسح المجال أمامنا لطرح التساؤلات التالية:

١- هل بني نهج الدولة وكيانها ومشروعيتها، على العدل واحترام حقوق المواطنة أم على حرمان الإنسان من حقوقه في التعبير السلمي عن الرأي، وعلى سكوته عما تشهده بلادنا من أزمات، تمثلت في الفقر والبطالة والدين العام، وما يعيشه المواطنون من اختناقات معيشية تطال التعليم والصحة والسكن والبيئة؟

وهل بنيت مشروعية الدولة، على إزالة الظلم وتحقيق العدالة الاجتماعية أم على السكوت على مظاهر الفساد والرشوة واستغلال المال العام؟

٢- هل ترعرع الإرهاب، لأننا طالبنا بمعالجة جذوره الفكرية والمعيشية، أم لأن هناك خللاً ثقافياً وتربوياً واجتماعياً ضخماً فشلت أجهزة الدولة في معالجته، مما أدى إلى انتشار تيار التشدد والتكفير والعنف والإرهاب؟

وفي الحقيقة فإن كل هذه السلبيات والاختناقات لا تمت بصلة إلى مرتكزات الدولة ومشروعيتها بل إنها أمراض فتاكة تهدّد أمنها واستقرارها، وحاضرها ومستقبلها أيضاً. كما أن الصمت حيال السلبيات والأزمات الخطيرة، هو الجريمة المنكرة التي تعتبر إخلالاً بثوابت الدولة ونهجها العادل الذي قامت أسسها عليه.

ويهمني أن أؤكد على أن من يتصدى بأسلوب سلمي وعلمي، لانتقاد مظاهر الخلل والأخطاء في أجهزة الدولة، ليس هو العدو، بل إنه هو المحب المخلص، وهو الأكثر وفاءً للأسس العادلة التي قامت عليها نظرية بناء الدولة، وهو الأكثر انتماءً وولاءً للدولة، وهو الأشد حرصاً على أمنها ورخائها واستمراريتها.

ثانياً: تفنيد ما ورد في لائحة الدعوى من اتهامات

ولمتابعة تفنيدي لما ورد في (لائحة دعوى عامة) بالتفصيل، فإنني سأورد إجاباتي عليها في قسمين، يختص الأول منها بالبيانات والخطابات المطلبية التي ساهمت في إعدادها أو التوقيع عليها، أما القسم الثاني فيختص بمداخلاتي الحوارية في موقع الساحل على الانترنت.

القسم الأول: الخطابات والبيانات المطلبية

(١): خطاب رؤية لحاضر الوطن ومستقبله

لقد ساهمت مع عدد كبير من المهتمين بالشأن العام في بلادنا، في التشاور والحوار لإعداد خطاب (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله) والذي قدم لسمو الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد في يناير ٢٠٠٣م، حيث استقبل سموه عدداً من الموقعين على ذلك الخطاب، وعبر لهم عن أن (رؤيتهم هي مشروعه). واستناداً إلى قوله تعالى(إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت) فإن قضية الإصلاح السياسي والدستوري في بلادنا ليست جديدة ولا مستغربة، وكانت المطالبة بالإصلاح مستمرة منذ الخمسينات الميلادية وحتى اليوم، ولكن هذه القضية قد غدت هماً عاماً، وموضوعاً مطروحاً للنقاش على مستوى الكتّاب والمثقفين والمهتمين بالشأن العام، وعلى المستوى الشعبي أيضاً، وقد أصبح الحديث عنها مفتوحاً في الكثير من وسائل الإعلام المقروءة، والمرئية، والمسموعة خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، ٢٠٠١م.

الدميني يتساءل: كيف يمكن للإدعاء العام، أن يكيل لنا التهم إذا كانت أجهزة المباحث عرضت علينا في الساعات الأولى من اعتقالنا، إطلاق سراحنا، مقابل (تعهّد) بعدم ممارسة أي نشاط مطلبي؟

وإذا كانت بلادنا قد عانت من مشكلات مزمنة في التعليم، والصحة، والإسكان، والعمل، والبطالة، والفقر، وارتفاع مديونية الدولة، وتفشّي ظواهر الفساد المالي والإداري؛ فإن بلادنا أيضاً كانت تعاني من غياب المؤسسات الدستورية، والمشاركة الشعبية، ومن غياب حرية التعبير السلمي عن الأفكار والآراء.

ولكن أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وما تبعها من بروز توجه جديد للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط وخاصة منطقة الخليج العربي، بلغ حد التلويح باحتلال بلادنا أو تقسيمها، وقد وضعتنا في مواجهة حاسمة مع خيارات أشد حسماً.

ولذلك جرى الحديث بين الكثيرين من المهتمين بالشأن العام في المنطقة الشرقية وجدة والرياض، حول ضرورة وضع رؤية تحليلية لواقع بلادنا وتحديد أهم أزماتها واقتراح الحلول العملية لمعالجتها، وتم بلورة هذه الفكرة في لقاء تم في البحرين على هامش مؤتمر (مقاومة التطبيع مع العدو الإسرائيلي) بين عدد من المثقفين حضروا المؤتمر، من مختلف مناطق المملكة. وبعد مداولات طويلة تم اعتماد الصيغة النهائية للخطاب، ولذا يمكن القول بأن هذا الخطاب يعبر عن توافق على

المشتركات العامة فيما بين العديد من الشرائح والفعاليات الدينية والثقافية في بلادنا، حيال كافة التحديات التي نجابهها.
ويستند هذا الخطاب وما تبعه من خطابات أخرى، على الثوابت التالية:
١. مرجعية الشريعة الإسلامية السمحاء في كل ما تصدر عنه.
٢. تصليب الجبهة الداخلية، والتمسك بثوابت الوحدة الوطنية والعمل على إزالة كل ما يسئ إليها.
٣. الالتفاف حول القيادة باعتبارها صمّام أمن بلادنا وازدهارها، في ضوء مضيها في طريق الإصلاح السياسي والدستوري الشامل.
٤. الوقوف في وجه كافة التدخلات الأجنبية في شئون بلادنا. وإدانة العنف والإرهاب من كافة أطرافه ومصادره، كوسيلة للتعبير عن الرأي أو عن استغلال قوة القانون.
وقد انطلق خطاب (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله)، الذي يعد أساسا لكل الخطابات التي تلته من هذه الثوابت, وصاغها في عناوينه الرئيسية التي أوضحت المشاكل وآليات الحل من خلال:
محور الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، وتضمن التركيز على أهمية التنمية الأقتصاديه المستدامة،والتنمية البشرية،والعناية بنشر ثقافة التسامح وحقوق الإنسان، وضمان التوزيع العادل للثروة بين مختلف الشرائح والمناطق, والقضاء على كافة أشكال التمييز الطائفي والمناطقي،وتمكين المرأه من نيل كافة حقوقها الشرعيه، والمبادرة إلى حل الأزمات المستفحلة في مجالات التعليم والصحه والسكن ,والعمل والبطاله والفقر،ومعالجة المديونيه المتضخمه، والقضاء على الفساد الإداري والمالي.
محور الإصلاح السياسي: وقد حدد هذا المحور الآليات الكفيلة بمعالجة تلك المشكلات, وقد تضمن وضع دستور للبلاد يقوم على الشريعة الإسلامية السمحاء، وتطبيق مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث، وتعزيز استقلال القضاء، وإقرار المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، والسماح بعمل جمعيات المجتمع المدني، وكفالة الحقوق الأساسية للمواطنين في العدالة والمساواة وحرية التعبير، وتكافؤ الفرص.
أما بخصوص ماورد في (لائحة دعوى عامة) من تهم – تجرِّم المطالبة بالإصلاح السياسي الذي ذكرت مقوماته آنفاً– من حيث قول المدعي العام (الطعن والتشكيك في نظام الحكم، ونزاهة القضاء، ومؤسسات الدولة) ص٢ سطر ١٥،١٤ فإنني أرد بما يلي:
إن تبنّي الدول المتقدمة في العالم، والعديد من الدول العربية والإسلامية من اليمن إلى البحرين إلى الأردن والمغرب وغيرها، لآليات المؤسسات الدستورية وتشريع عمل جمعيات المجتمع المدني، قد أثبت نجاحها في تجسيد الوحدة الوطنية، وتطبيق مبادئ العدالة والمساواة وحرية التعبير، وأسهم في القضاء على الفساد الإداري والمالي، وتثبيت أسس العدالة الاجتماعية لهذه الشعوب، ويصدق على ذلك كلام إبن القيم في الطرق الحكمية حيث يقول (فإن الله سبحانه وتعالى أرسل رسله، وأنزل كتبه، ليقوم الناس بالقسط، وهو العدل الذي قامت عليه السموات والأرض، فإذا ظهرت أمارات العدل وأسفر وجهه بأي طريق كان، فثمّ شرع الله ودينه.)
وإذا أردنا في هذا البلد الإسلامي المبارك، أن نسهم في إثبات أن الإسلام صالح لكل زمان ومكان، وأن نفتح باب الاجتهاد في تحقيق المصالح الكلية التي جاء بها الإسلام، فإن الأخذ بآليات بناء الدولة الإسلامية الحديثة المستندة إلى كتاب الله وسنة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، هو المدخل الصحيح لمواجهة كافة الأزمات والتحديات التي نعيشها، وهو الكفيل بأن تبقى بلادنا، لا كمهوى لأفئدة الناس وحسب، ولكن كأنموذج حي للدولة الإسلامية الحديثة، القادرة على مواجهة أزماتها المعيشية، ومخاطر التطرف والإرهاب في داخل البلاد، ومواجهة ما تحمله المخططات الأجنبية من تحديات للقيادة والشعب معاً.
ومن جانب آخر، فإنني أعتقد بأن ما ورد في خطاب (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله) وما تبعه من خطابات مطلبية أخرى، تعبر في مجملها عن مطالب أغلبية الشعب، ولا تقتصر على المجموعات القليلة التي وقعتها.
وحين يقول الادعاء العام في لائحة الدعوى (حتى أصبح هذا التوجه أشبه ما يكون بمضمار يتنافس فيه هؤلاء وكأنهم أوصياء على المواطنين، وهم فئة قليلة) ص١ سطر ١٢، فإنني أطالب بإجراء استفتاء شعبي عام خلال مرحلة الانتخابات البلدية القادمة، لكي نضع مصداقية تعبير هذه المطالب عن المواطنين على محك الاختبار، لكي نحقق معنى الحديث الشريف (أنتم شهود الله في أرضه). كما أؤكد على أن قلة عدد الموقعين على هذه الخطابات والبيانات المطلبية، لا يعود إلى عدم تأييدها من أغلب الفعاليات الاجتماعية، وإنما يعود إلى تغييب جمعيات المجتمع المدني في بلادنا حتى لا تعبر عن رأيها، بل إن كل ذلك يرجع إلى غياب الحريات وسيادة القمع وتكميم الأفواه.
وما اعتقالنا لمدة تزيد عن خمسة أشهر بدون عرض قضيتنا على المحكمة الموقرة، وما اضطرار زملائنا من (دعاة المجتمع المدني والإصلاح الدستوري) الذين اعتقلوا معنا على خلفية هذه الخطابات المطلبية، وإطلاق سراحهم بعد أن فرض عليهم التعهد بعدم معاودة المطالبة بالإصلاح السياسي، ثم منعهم من السفر، وما هذه التهم الجاهزة التي كالها لنا الادعاء العام من خلال تجريمه لمطالبنا الشعبية العادلة، ومطالبته بإيقاع أقصى العقوبات علينا، ومطالبته بالحجر علينا بالتعهد بعدم الاستمرار في المطالبة بالإصلاح السياسي والدستوري، إلا انتهاك صارخ لحقوق المواطنة وحقوق الإنسان، التي كفلتها الشريعة الإسلامية، ومواثيق حقوق الإنسان التي وقعتها بلادنا.
(٢): بيان (معاً في خندق الشرفاء)
وفق الاهتمام بالشأن العام، وللرد على المؤامرات الخارجية ضد بلادنا، قمت مع عدد من المهتمين بالشأن العام من مختلف أرجاء المملكة، بالتشاور في إعداد خطاب (معاً في خندق الشرفاء) لقوله تعالى (وتعاونوا على البر والتقوى)، وقد عبر الخطاب عن التمسك بالوحدة الوطنية والالتفاف حول القيادة، كما عبر بالنص التالي: (نقف ضد كل أشكال التدخل في الشئون الداخلية لأي دولة، أو تعريض أمنها ووحدتها للخطر، وندعو كل الشرفاء في العالم لفضح وإدانة ما يتردد في كواليس الإدارة الأمريكية من أفكار حول التدخل لتقسيم بلادنا المملكة العربية السعودية، تحت عناوين ومبررات تجفيف منابع الإرهاب وقضايا حقوق الإنسان).
كما تضمن الإشارة إلى مطالبة القيادة بإجراء عملية إصلاح سياسي شامل.
(٣): خطاب دفاعاً عن الوطن:
شاركت مع عدد من المهتمين بالشأن العام، بالتشاور وإعداد خطاب (دفاعاً عن الوطن) استناداً إلى قوله تعالى (ولا يجرمنكم شنآن قوم على أن لا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى)، وقد كان أول بيان يعبر بشجاعة ووضوح عن إدانة الإرهاب في داخل المملكة، بدون مواربة، وقد عرض البيان لأسباب الإرهاب الداخلية، ليس من أجل تبريره، وإنما ليسهم مع غيره في البحث عن أسباب ظاهرة الإرهاب وممكنات علاجها، وقد أدان البيان كافة أشكال العنف والإرهاب في العبارات التالية: (وإننا في الوقت الذي نعلن فيه، عن إدانتنا واستنكارنا لكافة أشكال التطرف والعنف المادي والرمزي، التي تسعى لاختطاف المجتمع، وتدمير مقومات وأسس الدولة، فإننا نطالب كافة المشاركين في هذه الأعمال والمحرضين عليها، بالقيام بنبذ كافة أشكال التطرف والعنف والإرهاب، قولاً أو عملاً).
كما تضمن التذكير بما ورد في خطاب (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله)، ودعا إلى البدء في الإصلاح السياسي الشامل كمدخل لمعالجة كافة الأزمات والتحديات التي تجابهها بلادنا داخلياً وخارجياً.
وقد وقّع عليه أكثر من ثلاثمائة مواطن ومواطنة من الأكاديميين والأطباء والكتاب والمثقفين من مختلف أرجاء الوطن وتكويناته الاجتماعية والدينية المختلفة.
لقد بادرنا إلى إعلان هذا الموقف الوطني الصادق في الوقت الذي لم يجرؤ على التعبير عن هذا الموقف كثير من العلماء وطلاب العلم، وغيرهم مجاملةً للتيار المتشدد.

(٤): خطاب (معاً على طريق الإصلاح):
وقد وقعت على هذا البيان الذي تجاوز عدد الموقعين عليه ألف مواطن ومواطنه، استنادا لقوله تعالى (إن أرد إلا الإصلاح ما استطعت)، والذي يتضمن تأييداً للتوجهات الإصلاحية للدولة، ويطالبها بتنفيذ ما ورد في خطاب (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله)، وما تضمنه من توصيات مؤتمر الحوار الوطني الثاني المنعقد في مكة المكرمة، والذي رعته الدول.
فهل يمكن أن يتم تفسير كل هذه المطالب العادلة، والمواقف الوطنية المسئولة التي عبرت عنها مع المئات من المواطنين والمواطنات، (على أنه تشكيك في نهج الدولة وإثارة للفتن وتجاهل لولي الأمر)، وسواها من التهم المدونة في لائحة دعوى عامة؟
القسم الثاني: دفاعي عن الآراء الواردة في حوار على موقع الساحل على الانترنت، وإذاعة مونت كارلو:
أما فيما يخص الأقوال المنسوبة إليّ فمنها ما ورد في (نهاية الصفحة الخامسة وبداية الصفحة السادسة). والتي تقول (إن من أهم أسباب انتشار العنف في المملكة هو احتكار تيار فقهي واحد من التيارات الأربعة ونفي ما عداه من مذاهب وطوائف، مما أدى إلى تغلغل هذا التيار في كافة مفاصل النظم التعليمية والتربوية والاجتماعية والسياسية).
وقبل أن أورد في دفاعي عن ما ورد في هذه الجملة الطويلة من آراء واجتهادات، أود أن أوضح حقيقة تتصل بهذا الأمر، وقد وردت في ثنايا حواري على الإنترنت، ومفادها أن الاختلاف بين الناس، من حيث التشدد والغلو أو التسامح والموضوعية، فطرة وطبع فطر الله عليها عباده.
كما أن التشدد والغلو لا يختص بفكر دون آخر، ولا بتيار أو مذهب دون سواه، وأن هذه الظاهرة البشرية توجد في كل زمان ومكان، وقد نبهنا رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم إلى اجتناب المغالاة فيما ورد عنه في الحديث حيث قال (إن هذا الدين متين فأوغلوا فيه برفق ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه، فيسّروا ولا تعسّروا، وبشّروا ولا تنفروا).
لذا فإن طريق الغلو والتشدد والتطرف والإرهاب التي اختطها تيار ديني يستند إلى مذهب معيّن، لا يعني أن كل أتباع هذا المذهب هم من المتطرفين.
ووجود تفاوت بين المذاهب الإسلامية، أمر معروف لم أخترعه من عندي، وإنما هو شأن متداول بين الجميع، وأشير هنا لما أكدّه الشيخ محمود عاشور، وكيل الأزهر السابق وعضو مجمع البحوث الإسلامية، حيث نبّه إلى أن من ابرز ما يعانيه العالم الإسلامي اليوم، يكمن في الضعف والفرقة والتمزّق، وأن سببه الرئيس هو الخلاف المذهبي بين المسلمين، وأن هذا المأزق، يفرض على ولاة الأمور والعلماء والمفكرين، أن يبحثوا عن مخرج من هذا المأزق الذي يهدّد بمزيد من تدهور الأمور).
وانطلاقاً من إيماني بحق كافة مكونات المجتمع المذهبية والطائفية والثقافية بانتهاج الأسلوب السلمي للتعبير عن آرائها واجتهاداتها الدينية والحياتية، فإنني أعتقد أن من حق تيار الغلو والتشدد المستند إلى هذا المذهب أو سواه، أن يعبر عن فكره واجتهاده بطريق سلمي، وهذا ما أتاحته الدولة لهذا التيار عبر كافة المنابر والمؤسسات على مدى زمني طويل، إلا أن تفرده واحتكاره للفهم الصحيح للعقيدة ونفيه لما عداه، قد دفعا به إلى مرحلة التشدد والتطرف التي نعيشها، حيث خرج على تيار الاعتدال والوسطية داخل نفس المذهب الذي يمثله كبار العلماء، وخرج بالعنف المسلح على المجتمع والحكومة على السواء.
ولذا وقفت كما وقف غيري أمام ظاهرة التشدد والغلو والتكفير والإرهاب، لأرى أنها ظاهرة معقدة وتنطوي على أسباب عديدة فكرية ومعيشية وسياسية واجتماعية وتتداخل في تكوينها عوامل داخلية وخارجية أيضاً، مثل حرب أفغانستان، والمظالم الأمريكية والإسرائيلية في العالمين العربي والإسلامي.

وبالرغم من قناعتي بأن الإرهاب لا ينمو ولا يترعرع إلا في ظروف غياب الحرية، وتفاقم الأزمات الحياتية للناس، إلا أن تيار التشدد والغلو الذي يبلغ مرحلة التكفير والإرهاب في بلادنا قد حظي بمساحة كافية من الحرية • ولكنها الحرية القاتلة، التي قمعت ما عداه من مكونات المجتمع، وقضت على إمكانية الحوار مع تيار الوسطية والاعتدال ومع المذاهب الفقهية الأخرى، وكرست إيهامه بصواب ما يذهب إليه، وجعلت منه كياناً مستبداً يحتكر الحقيقة.
ولذا تمكّن من الاستحواذ على قلوب الشباب وتجنيدهم في تنظيمات في مختلف مرافق الدولة ومناطق المملكة، ولو أن الباب كان مفتوحاً أمام حرية التعبير، وتكوين جمعيات المجتمع المدني، وأمام فقهاء المذاهب الأخرى، وأمام العقلاء من نفس المذهب، لما توهم ذلك التيار أنه على صواب دائم، ولما تمكّن من الاستحواذ على هذه القاعدة الكبيرة من الشباب، لأنها ستتوزع على المذاهب والتيارات الأخرى، مما يساعد على نشوْ حوار ثقافي وفكري، يوّدي إلى ترسيخ مبدأ القبول بالاختلاف، ومبدأ (رأيي صواب يحتمل الخطأ ورأي غيري خطأ يحتمل الصواب) الذي قال به الشافعي.
(ولضيق الوقت، فلن أجد مجالاً لقراءة مذكرة كتبتها، تحدد مفهوم العنف والإرهاب من جهة، وتوضح مفهوم المجتمع المدني وجمعياته المختلفة، ودورها في الحد من ظاهرة التشدد والإرهاب، وأرفقها لفضيلتكم، وأرجو اعتبارها جزءاً من مرافعتي).
ويتفق مع مجمل ما ذهبت إليه، كثير من الكتاب والمثقفين الذين ينشرون آراءهم في صحفنا السعودية، وأستشهد برأيين في هذا الصدد للدكتور خليل الخليل والشيخ أحمد بن عبد العزيز إبن باز.
يقول د. خليل الخليل، الأستاذ بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في مقال بعنوان (مؤتمرات ومواقف للبراءة. والإرهابيون ما زالوا يقتلون ويفجرون).
(أن الإرهاب قضية معقدة وتحتاج إلى مصداقية في الطرح، ووضوح في الرأي، والدولة في حاجة إلى تحرك الجهات الثقافية، وفي حاجة إلى تفعيل المؤسسات الدينية، إلا أن الحقيقة المرة، التي تتمثل في فقدان التعليم الديني حيويته، وغياب أسماء دينية وكبيرة ومؤثرة، إضافة لتشدّد الخطاب الديني، كل هذه الأشياء هي مسئولة أولاً وثانياً وثالثاً، عما حدث ويحدث) (الشرق الأوسط – في ٢٩/٤/٢٠٠٤).
ويقول الشيخ أحمد بن عبد العزيز إبن باز في مقالة بعنوان (سياسة الإقصاء): (إن سياسة إقصاء الآخر وعدم الاعتراف به ونزع الصبغة الشرعية عنه، وامتلاك الحق الأوحد في تفسير النص، وهي أهم صفات التطرف الفكري والذي يمارس لدينا في هذا البلد المبارك وبشدة، للأسف من بعض العلماء وطلاب العلم).. ويمضي في حديثه إلى أن يقول (إننا وبصراحة لا نعاني من أفعال متطرفة وحسب بل نعاني من بيئة متطرفة نعيشها جميعا، استطاع ذلك المنهج الاقصائي أن يساهم في إنشائها ويغرس جذوره فيها ويغذيها، عبر جميع وسائله التي يملك حقاً حصرياً باستخدامها منذ عقود من الزمن، من برامج تعليمية، وإعلامية منهجية كانت أو غير منهجية في هذا البلد المبارك (الشرق الأوسط ٩٣٢٠ في ٤/٦/٢٠٠٤).
هذا ما يخص الجانب الفكري الذي يبدو لي كسبب رئيس في تفشي ظاهرة الغلو والتطرف والعنف، أما (العوامل المعيشية المتمثلة في الأزمات الصحية والتعليمية والإسكانية والفقر والبطالة) التي وردت في حواري على الانترنت، فإنني أرى بأنها عوامل مساعدة، ولكن هذه العوامل تفسّر حالة الصمت أو التعاطف – التي لا ينكرها أحد– مع تيار العنف.
بيد أن الأهم من ذلك يكمن في أن هذه الأزمات المعيشية المتزامنة مع كبت حرية التعبير، سوف تعمل على تأزيم الأوضاع لكي تلد عنفاً جديداً، وبأشكال مختلفة، ما لم تسارع القيادة إلى البدء الجدي في عملية

الدميني: هل بني نهج الدولة وكيانها ومشروعيتها، على العدل واحترام حقوق المواطنة أم على حرمان الإنسان من حقوقه؟

الإصلاح السياسي الشامل، ولعلي أذكر هنا أن ما ورد في بيان الرياض الصادر عن مؤتمر مكافحة الإرهاب؛ يتطابق مع تحليلنا لظاهرة العنف وأسبابها.

إننا نمتلك جيوشاً من العاطلين عن العمل، ومن الطبقات الفقيرة والمحرومة، ومن الشباب والشابات الذين لا يجدون لهم مقعداً في الجامعات، ومن المهمشين بدون جنسية، بما يكفي لخلق حالات أخرى، وصعبة من العنف.

ولو أن هذه الأزمات حدثت في الصومال، أو أي بلد فقير آخر، لما اعتبرناها سبباً مساعداً في توليد العنف والإرهاب، لأننا قد عشنا حالات الجوع والفقر مع الآباء، واعتدنا عليها كأمر طبيعي يشمل كافة الشرائح والطبقات، أما أن تحدث في بلد ينتج منذ أكثر من ربع قرن، ما يزيد على ثمانية ملايين برميل من النفط يومياً، ويتجاوز دخل حكومته مئات المليارات سنوياً، وتنيف مديونيته عن سبعمائة مليار ريال؛ فإن ذلك يصبح كارثة بكل المقاييس، وتؤدي بالمواطنين إلى الإحباط ودفعهم للصمت أو التعاطف مع الإرهاب أو التعبير عن احتياجاتهم بعنفٍ جديد.

واستطراداً في الإجابة على ماورد من كلامي في الانترنت حول (تغلغل هذا التيار المتشدد في كافة مفاصل النظم التعليمية والتربوية والاجتماعية والسياسية، وأنه تم استقطاب الشباب وتجنيدهم ضمن

أفي بلد (البترول) جوعٌ وعسرةٌ
و(دينٌ) تغشّانا، جبالاً رواسيا

أفي بلد (البترول) عجزٌ، ولم نجد
لطلابنا في الجامعات كراسيا

أفي بلد (البترول) مليون عاطل
ومليون مسكين، ينادي المواسيا؟

ترمّدت الآمال يا (جيل) حاضري
ويا (جيلنا) الآتي، ستحسو المآسيا

لعبنا بـ(مال الشّعب) حتى ترمّلت
بلادي، فلا تقي من البرد كاسيا

رؤية أيديولوجية تكفّر المجتمع)اهـ (آخر صفحة ٥ وبداية صفحة ٦)، فإنني سأستشهد هذه المرة بما يؤكد ما ذهبت إليه، وذلك بالإشارة إلى بعض ما عبر به المسئولون في الحكومة حول مشكلة الإرهاب.

وهنا أورد جزءاً صغيراً من مقالة كتبها الأمير خالد الفيصل، ونُشرت في جريدة الوطن بتاريخ ٢٠٠٤/٦/١٢م حيث يقول فيها: (من علّم طفل دار الأيتام أن وطنه الإسلام – وليس السعودية – وأن مهنته المستقبلية هي الجهاد، وأن مشاهدة التلفزيون السعودي حرام لأن فيه موسيقى؟ من حول ساحات المدارس والجامعات إلى معسكرات حركية وجهادية؟! من حوّل المخيمات الصيفية إلى معسكرات تدريب على الأسلحة؟ من أقنع الشباب السعودي بأن أقرب طريق للجنة هو الانتحار، وقتل المواطنين والمقيمين ورجال الأمن وتفجير المجمعات السكنية؟ من فعل هذا بنا؟

أعتقد أن كل من في هذه البلاد يعرف الفاعل المسئول عن كل هذا، وما هي إلا عودة للكتب والمطويات والأشرطة، التي وزعت بمئات الآلاف، في المدارس والجامعات، والمساجد والجمعيات الخيرية، في السنوات العشرين الماضية، لنجد الأسماء مطبوعة عليها بكل وضوح!!! ومواقع الإنترنت تكشف عن البقية) انتهى كلام سمو الأمير.

أما من جانبي فإنني أتساءل أيضاً.. ألم يتم ذ لك تحت سمع وبصر المؤسسات الحكومية، وتتحمّل بذلك وزر ما حدث؟

أما معالي وزير الشؤون الإسلامية فقد ذكرت جريدة الحياة في عددها ١٥٠٧٤وتاريخ ٥٧٢٠٠٤م، أن معالي وزير الشؤون الإسلامية، الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، قد اتهم بعض الإسلاميين في المملكة بمجاملة الإرهابيين والمنحرفين فكريا، والافتقار إلى الشجاعة في بيان الأحكام الشرعية وأداء الأمانة. وذكرت الصحيفة أنه عبر عن (خيبة أمله من تدني كفاءة الدعاة وطلاب العلم)، وإخفاقهم في دحض دعاوى التكفير ومبررات التفجير، وختم كلامه بالقول (لعل هذا يكون بداية لمزيد من الاهتمام بترسيخ الوسطية والاعتدال في مدارسنا وجامعاتنا، وكل أمور حياتنا، تطبيقاً لتعاليم القرآن الكريم الذي جعلنا أمة وسطا) اهـ.

وأصل الآن إلى حديث سمو ولي العهد الأمير عبدا لله بن عبدا لعزيز، الذي وجهه إلى أئمة المساجد وبثه التلفزيون أكثر من مرة، بحيث أصبح معروفا للقاصي والداني. وقد ذكّر سموه أئمة المساجد، بواجبهم في تبصير الشباب بدينهم وبأخطار الإرهاب، وأشار إلى تقصير الكثيرين منهم، وأن الله سيسلط عليهم عبداً من عباده، وأكمل سموه (ونحن من عباده)، وإننا نراقبهم فرداً فرداً.

وحين نقف أمام الدعاة وأئمة المساجد، فإننا نتساءل:

• أليسوا من أبناء الوطن، ومن نتاج مناهجه؟
• ألا يسيطرون على أهم المفاصل الدعوية والتربوية في البلاد؟ ثم أليسوا موظفين لدى الحكومة؟
• وسأستمر في التساؤل حول شرائح أخرى، من الأفراد والجماعات المتشددة لأسأل:ألم يكن أسامه بن لادن أحد أبناء هذا الوطن؟
• ألم يشترك خمسة عشر شابا انتحاريا من المملكة في أحداث ١١ سبتمبر؟
• ألا يوجد المئات من الشباب السعوديين يقاتلون في أفغانستان والشيشان والعراق؟
• وبالنسبة لأعضاء التنظيمات الإرهابية الذين أزهقوا أرواح المئات من رجال الأمن المخلصين، ومن المواطنين

المقيمين في بلادنا، ألا ينتمون إلى الوطن وإلى مناهجه وأنشطته الدعوية؟

• ألم تعتقل الأجهزة الأمنية المئات منهم؟
• فمن أين أتوا، ومن أين رضعوا فكر التشدد والغلو والتطرف والإرهاب؟

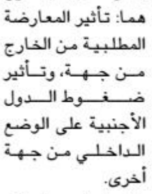
وأرجو بعد إيراد هذه المقتطفات والتساؤلات أن أكون قد دفعت عني التهمه التي تقول (كما تضمنت التشكيك في نهج الدولة والطعن في كيانها القائم على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وتبرير العنف والإرهاب، واستغلال العمليات الإرهابية، للنيل من نهج البلاد والطعن في مرتكزاتها الدينية، وزعمه أن نهج الدولة وسياستها ساهم في نشأة الفكر الإرهابي والتكفيري) ص٦ سطر ٤–٧ وأؤكد هنا، أن ما عبّرت عنه لم يتضمن التشكيك في نهج الدولة ولا الطعن في كيانها، القائم على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، لأن من ينطلق من ثوابت العقيدة الإسلامية، وتعزيز الوحدة الوطنية، ويؤكد الالتفاف حول القيادة، لا يمكن أن يشكك في مشروعية الدولة ومرتكزاتها الدينية، وأن ما عبّرت عنه هو قراءة نقدية للأخطاء التي ارتكبتها الأجهزة الحكومية، لكي يشرع الجميع في العمل على مواجهة التحديات ومنها مشكلة الإرهاب.

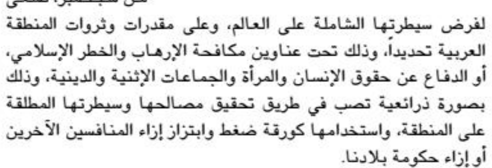
أما ما يتعلق بتهمة تبرير العنف والإرهاب (٦ سطر ٦) فقد قلت في نفس الحوار على الانترنت، الذي استشهد به الادعاء العام، ما يلي (وبالرغم من أنني أنطلق هنا من إيماني بحق كافة القوى في التعبير عن حقوقها، ولا أهمّش دور الأوضاع المتأزمة، التي يمكن أن تقود إي تيار لاتخاذ الشكل الملائم للمطالبة بحقوقه، إلا أنني أدين وبشكل مبدئي قاطع، كافة أشكال العنف المسلح، كوسيلة للمطالبة بهذه الحقوق مهما كانت هذه الأسباب).

أما بخصوص التهمة التي تقول (والسعي إلى إثارة الفتن وبث بذور الخلاف بين أبناء الشعب، وإثارة التحزب المذهبي والطائفي) ص ١ سطر ٦ فإن ردي على ذلك كالتالي:

إن الأزمات والتحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها بلادنا تستدعي منا، أكثر من أي وقت مضى العمل على تدعيم الجبهة الداخلية، والتمسك بالوحدة الوطنية، لكن الوحدة الوطنية لا تقوم على التمييز الطائفي والمذهبي والمناطقي، ولا على حرمان بعض الشرائح الاجتماعية والمناطق من نصيبها في الثروة والمراكز القيادية، ولكنها تترسّخ بالاعتراف بالاختلاف، وبحق تلك الفئات، والمذاهب، والطوائف في الوجود والتفاعل مع المكونات الأخرى بدون قسر أوتهميش أو إقصاء، وإن ما طالبنا به من إزالة لكافة أشكال التمييز المذهبي والطائفي والمناطقي، ومن مطالبة بالتوزيع العادل للثروة، هو السبيل الأمثل لرفع

الغبن، وتعميق الإحساس بالمواطنة، وهو ما يقوي ويرسّخ دعائم الوحدة الوطنية والالتفاف حول القيادة.
وبخصوص التهمة الواردة في (ص٦ السطر ١٣-٢٠) والتي تقول (وأن هذه المؤسسة لا تستجيب ـ على حد زعمه ـ لضرورة التغيير، وحثه على استغلال المرحلة الدولية والمعارضة المطلبية في الخارج في الضغط على الحكومة للتغيير ـ بما يخدم مصالحهم ـ وكذلك الحث على استغلال السياسة الأمريكية الجديدة، بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، في المنطقة، والتي ترفع شعارات مكافحة الإرهاب والخطر الإسلامي والدفاع عن حقوق الإنسان والجماعات الإثنية والدينية وحقوق المرأة، حيث يمكن ـ على حد قوله ـ أن تتقاطع مصالح تطوير بلادنا، مرحلياً مع تلك الشعارات، وأنه يجب الاهتمام بها والسعي بكل السبل في تعزيز فعاليات تطبيقها في البلاد على حد زعمه) اهـ.
فإنني أقول بأن هذه الدعوى قد أوردت كلامي بشكل محرّف، وأثبت لكم أدناه ما قلته حرفياً، وهو ما آمل أن يبطل التهمة.
لقد قلت (أما فيما يخص العامل الخارجي، والذي يمكن تحديده بشكلين هما: تأثير المعارضة المطلبية من الخارج من جهة، وتأثير ضغوط الدول الأجنبية على الوضع الداخلي من جهة أخرى.





صالح اللحيدان: القضاء الفاسد

وفيما يخص الجانب الثاني، فأرى أن السياسات الأمريكية الجديدة وخاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، تسعى لفرض سيطرتها الشاملة على العالم، وعلى مقدرات وثروات المنطقة العربية تحديداً، وذلك تحت عناوين مكافحة الإرهاب والخطر الإسلامي، أو الدفاع عن حقوق الإنسان والمرأة والجماعات الإثنية والدينية، وذلك بصورة ذرائعية تصب في طريق تحقيق مصالحها وسيطرتها المطلقة على المنطقة، واستخدامها كورقة ضغط وابتزاز إزاء المنافسين الآخرين أو إزاء حكومة بلادنا.
وبالرغم من كل ذلك، لا يمكننا إغفال الأهمية الكونية لهذه القيم والمفاهيم باعتبارها تمثل ضرورة وحاجة مشتركة لكل البشر، ولذا يمكن أن تتقاطع مصالح تطوير بلادنا مرحلياً مع تلك الشعارات، وعلينا الاهتمام بها والسعي بكل السبل لتعزيز فعاليات تطبيقها في وطننا وفي كل مكان في العالم).
وأود إيضاح المقصود من عبارة (لذا يمكن أن تتقاطع مصالح تطوير بلادنا مرحلياً مع تلك الشعارات) بالتشبيه التالي: لو أن ألدّ أعدائك مر من عند بيتك وأنت تطفئ النيران المشتعلة فيه، وقال إن هذا البيت يحترق ولا بد من إطفاء النار، فهل تتوانى عن إطفاء الحريق لأن كلامه توافق مع ما تقوم به؟
وأما حديثي عن المعارضة الخارجية فقد قلت فيه حرفياً:
(أما فيما يخص تأثير المعارضة الخارجية فإنني أتركه للزملاء المساهمين من خارج المملكة للحديث عن فعاليته، فهم أدرى به مني).
(وهنا أرجوا من عدالة المحكمة أن تطلع على كامل الحوار لتقف بنفسها على إدانتي للإرهاب، ووقوفي ضده، وعلى تركيزي على تعميق وتجسير العلاقة مع القيادة).
وأما بشأن تهمة المشاركة في حضور اجتماع خارج البلاد مناقشة بعض قضايا الشأن العام للبلاد، فإن كان المقصود هو الاجتماع الذي عقد في البحرين على هامش (مؤتمر مكافحة التطبيع مع العدو الإسرائيلي) فقد أجبت بالموافقة عليه سابقاً، وهو حق من حقوقي كمواطن، أما أن يكون لقاءاً آخر فأرجو إيضاح ذلك..
وفي الختام، أود الإشارة إلى ما ورد في آخر (لائحة دعوى عامة) من أنه قد سبق توقيفي في ١٤/٣/١٤٠٣هـ لانتمائي لما يسمى (الحزب الشيوعي في السعودية).
وأؤكد هنا على صحة هذا الكلام، إلا أنني اعتقلت قبل ذلك التاريخ بحوالي أربعة أشهر.
وقد كنت منتمياً إلى إحدى منظمات الحزب وهي (لجنة أنصار السلم) وتعمل كلجنة لحقوق الإنسان، والإسهام في الجهود الثقافية العالمية لتثبيت دعائم السلم العالمي، والحوار والتعايش بين كافة شعوب ودول العالم.
كما أود أن أوضح بأن هذا الحزب، كان تنظيماً سياسياً يعبر في برنامجه ـ الذي توجد نسخة منه لدى الجهات الأمنية ـ عن توجهات اقتصادية وسياسية واجتماعية يتوقع من خلال تطبيقها أن يتم تحقيق العدالة الاجتماعية الكفيلة بضمان العيش الكريم للمواطنين، ولا سيما الطبقات الفقيرة والمحرومة منهم.
وإنني أستغرب الحديث عن هذا الموضوع بعد مضي أكثر من ٢٢ عاماً عليه، لا سيما وأن الدولة خلال فترة اعتقالنا كانت تنفي وجود معتقلين سياسيين في سجونها سواء من الحزب الشيوعي أو من سواه، كما أن قضيتنا لم تحل للمحكمة الشرعية، رغم إضراب بعضنا عن الطعام في السجن ومطالبتنا بمحاكمة علنية عادلة.
وقد تم الإفراج عنا بعفو ملكي عام ١٤٠٣هـ، بعد أن نالني جراء ذلك قضاء مدة تقارب عشرة أشهر في السجن، كما تم فصلي من عملي بعد إطلاق سراحي، وتم حرماني من السفر إلى الخارج، لمدة تتجاوز إثني عشر عاماً.
كما أن الأجهزة الأمنية طلبت منا يوم الإفراج عنا، عدم التحدث عن موضوعنا للناس، كما أن خطاب وزارة الداخلية الموجه لمقر عملي في (أرامكو) لفصلي من عملي، لم يشر إلى اعتقالي في قضية سياسية، وإنما ذكر(أن المذكور قد سجن في قضية معلومة لدى سمو وزير الداخلية).
واليوم.. إذا أردنا أن نعمل بشكل إيجابي ملموس، على جعل الإسلام مصدر جذب وأنموذجاً صالحاً لكل زمان ومكان، فإن علينا أن نقطع الطريق على القوى التي اختطفت الإسلام، وعملت على تسويقه كدين تطرف وعنف وإرهاب وعداء للآخر وللعصر.
وإذا أردنا أيضاً أن نرد على هجمات القوى المعادية، التي تصم الإسلام بالتخلف والرجعية؛ والتمييز ضد المرأة، فإن علينا أن نبرز الوجه الحضاري للإسلام، الذي يحقق قيم العدل والتسامح والإقرار بحق الاختلاف، وقبول الآخر. كما أن علينا الأخذ بآليات وهياكل بناء الدولة الحديثة، القادرة على تطبيق العدالة والمساواة وحقوق الإنسان، وتمكين المرأة من نيل حقوقها الشرعية، وكل ما من شأنه تحقيق التطبيق الأمثل للعدالة الاجتماعية.
وأعتقد أن كل ما قمت بالتوقيع عليه – من خطابات وبيانات – مع المئات من المواطنين، من العلماء، والأكاديميين، وأساتذة الشريعة، والمثقفين، والمهتمين بالشأن العام رجالاً ونساء، ما هو إلا إسهام منا للمطالبة بإرساء دعائم الدولة الإسلامية الحديثة، التي تتبنى الدستور القائم على كتاب الله وسنة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، والذي ينص على الفصل بين السلطات الثلاث، وتعزيز استقلال القضاء، وكفالة حرية التعبير عن الرأي بكافة الطرق السلمية، وتشريع قيام جمعيات المجتمع المدني السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، للتعبير عن مطالب منتسبيها.
إن كل ذلك سيعمل على إبراز الوجه الحضاري للإسلام، وتأكيد صلاحيته لكل زمان ومكان على صعيدي العقيدة وتطبيقات العدالة الاجتماعية.
وإن في تبني هذه الآليات، ما يدعم الأمن والاستقرار والسلام الاجتماعي، ويعزز تماسك الجبهة الداخلية، وتجذير الانتماء الوطني، ويدعم الالتفاف حول القيادة، لكي نجابه جميعاً كافة التحديات الداخلية والخارجية، وكافة الأزمات التي تواجهها بلادنا اليوم وغداً.

أعلام الحجاز

عائلة شطا بمكة المكرمة

(١)
بكري شطا
(١٢٢٦ - ١٣١٠هـ)

بكري (أبو بكر) بن محمد زين العابدين شطا الشافعي المكي. ولد بمكة المكرمة وتوفي والده وهو ابن ثلاثة أشهر، فتربى يتيماً في كنف أخيه عمر شطا، واعتنى به فحفظ القرآن الكريم وجوده وعمره سبع سنوات، كما حفظ مجموعة من المتون في القراءات والفقه الشافعي والفرائض والنحو والبلاغة. طلب العلم بجد واجتهاد فلازم السيد أحمد دحلان وأخذ عنه شروح ما حفظه من المتون.

وكان أخواه عمر وعثمان يتابعانه ويذكرانه في دروسه فنبغ في العلوم العقلية والنقلية وتصدى للتدريس بالمسجد الحرام، فعقد حلقة درسه، وأقبل عليه طلاب العلم وتخرج على يده جمع غفير من العلماء منهم السيد عبد الله بن عمر بن أحمد باروم المتوفى سنة ١٢٧٨هـ، والشيخ أمان الخطيب فلمبان المتوفى ١٢٦٢هـ وغيرهما. توفي رحمه الله بمكة المكرمة.

له: إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين؛ جواز العمل بالقول القديم للإمام الشافعي في صحة الجمعة بأربعة؛ شروط الجمعة وجواز تعددها بقدر الحاجة في بلد واحد، الدرر البهية فيما يلزم المكلف من العلوم الشرعية؛ القول المنقح المضبوط في صحة التعامل ووجوب الزكاة في الورق النوط؛ فتاوى في فنون شتى وأجوبة على أسئلة في الفقه؛ تفسير القرآن الكريم (وصل فيه الى سورة المؤمنون)؛ حاشية على تحفة المحتاج؛ حاشية على عمدة الأبرار في أحكام الحج والإعتمار(١).

(٢)
عمر بن محمد بن محمود شطا الشافعي المكي
(١٢٥٩-١٣٣١هـ)

ولد بمكة المكرمة ونشأ بها وقرأ على السيد أحمد دحلان ولازم دروسه في علوم كثيرة وتخرج به. كان في بداية طلبه للعلم قد قرأ على الشيخ محمد بسيوني والشيخ محمد سعيد بابصيل وأجيز بالتدريس بالمسجد الحرام فدرس في الفقه والنحو والعقائد، واكتظت حلقة درسه بطلاب العلم، وكان بعد فراغه من الدرس يجلس يسمع منهم ما يحفظونه من المتون ويصححها لهم ويشرح لهم غوامضها، ويلقي عليهم المواعظ المفيدة والنصح والإرشاد ويرغبهم في طلب العلم. توفي رحمه الله بمكة المكرمة(٢).

(٣)
عثمان بن محمد شطا المكي الشافعي
(١٢٦٣ - ١٢٩٥هـ)

ولد بمكة المكرمة ونشأ بها. حفظ القرآن الكريم ومجموعة من المتون. طلب العلم فقرأ على والده وعلى الشيخ محمد سعيد بابصيل والشيخ محمد بسيوني والسيد أحمد دحلان حيث لازم الأخير وقرأ عليه في فنون كثيرة، وأصبح من العلماء الأعيان. تصدى للتدريس بالمسجد الحرام فدرس سنوات عديدة. توفي رحمه الله بمكة الكرمة(٣).

(٤)
أحمد بن أبي بكر شطا

ولد بمكة عام ١٣٠٠هـ ونشأ بها وحفظ القرآن الكريم ومجموعة من المتون، وأخذ عن والده في النحو والصرف والأصول والمنطق والمعاني والبيان والتفسير والحديث وغير ذلك. وأخذ عن السيد حسين الحبشي أصول الفقه والتفسير والحديث ومصطلحه، وعن الشيخ سعد اليماني في الفقه؛ ولازم الشيخ محمد خياط وأخذ عنه في النحو والمنطق والفلك وأصول الفقه وغيرها. تصدى للتدريس بالمسجد الحرام وكانت حلقة درسة نهاية حصوة باب السلام مما يلي المطاف. عمل في وظائف التدريس بالمعارف ثم نقل الى قلم التحرير بمجلة الحج. توفي رحمه الله بمكة المكرمة(٤)

(٥) صالح بن أبي بكر شطا
(١٣٠٢ - ١٣٦٩هـ)

صالح بن أبي بكر بن محمد بن محمود بن علي بن عبد الله الحسيني الدمياطي المكي الشافعي. ولد بمكة المكرمة ونشأ بها تحت رعاية أخيه السيد أحمد شطا. فقد والده وهو في الثامنة من عمره، وحفظ القرآن الكريم ومجموعة من المتون في الفقه واللغة العربية، وتلقى علمي الأدب والفلك عن السيد عبد الله بن صدقة دحلان، كما تلقى عن أخيه السيد أحمد وعن مشايخ عصره التفسير والحديث وأصول الفقه والبلاغة ومنهم: السيد حسين الحبشي، ومحمد يوسف خياط، وسعيد اليماني، وأسعد دهان، وعبد الرحمن دهان، وغيرهم.

قام برحلات الى مصر وفلسطين والشام ولبنان والى الهند والملايو، فكانت رحلات ثقافية فكرية قرأ خلالها نفائس كتب السلف الصالح ودعوات المجددين المصلحين أمثال: ابن تيمية وابن القيم

وجمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده. كان رحمه الله قوي الإيمان في عقيدته يدافع عنها فخافه ولاة عصره من زعزعة مركزهم فجعلوه تحت الرقابة ولم يفلحوا. تصدى للتدريس بالمسجد الحرام بعد عودته من رحلاته فدرس في حلقة درسه في حصوة باب الزيادة علوم اللغة العربية والفقه الشافعي. وتولى عدة مناصب حكومة في العهد السعودي. انتخب عضواً في الجمعية الأهلية ثم عضواً في لجنة التفتيش والإصلاح، ثم مستشاراً لنائب جلالة الملك في الحجاز، ثم مديراً للمعارف، ثم عضواً بمجلس الشورى. توفي رحمه الله بمكة المكرمة(٥).

(٦)
هاشم عبد الله شطا
(١٣٠٢ - ١٣٨٠هـ)

هاشم بن عبد الله بن عمر بن محمد بن محمود شطا المالكي الشافعي. ولد بمكة المكرمة ونشأ بها. حفظ القرآن الكريم ومجموعة من المتون في النحو والفقه، وعرض ما حفظه من المتون على مشايخ عصره، ثم اجتهد في طلب العلم على كبار علماء مكة المكرمة، فقرأ على السيد أحمد بن أبي بكر شطا وبه تخرج، وعلى السيد محمد سعيد بابصيل والشيخ عمر باجنيد والسيد حسين بن محمد الحبشي والشيخ جمال المالكي وغيرهم وأجازوه. تصدر للتدريس بالمدرسة الصولتية سنوات عديدة بالإضافة الى الدروس التي كان يلقيها في المسجد الحرام، وكان عالماً فقيهاً متواضعاً. توفي رحمه الله بمكة المكرمة (٦).

(٧)
حسين بكري شطا
(١٣٠٧ - ١٣٥٥هـ)

ولد بمكة المكرمة؛ توفي والده وعمره ثلاث سنوات فكفله أخوه السيد أحمد شطا واعتنى به فطلب العلم وتلقاه عن أخيه السيد أحمد؛ ثم أخذ عن مشايخ عصره وهم السيد حسين حبشي مفتي الشافعية بمكة الكرمة، والشيخ عبد الرحمن دهان، والشيخ محمد يوسف خياط، والسيد عبدالله دحلان، وغيرهم. نبغ في العلوم الدينية واللغة العربية وأجيز بالتدريس، فدرّس في المسجد الحرام في حصوة باب الزيادة مما يلي المطاف، وتخرج على يده عدد من طلاب العلم. توفي رحمه الله بمكة المكرمة(٧).

(٨)
علوي بن حسن شطا المكي

ولد بمكة المكرمة، ونشأ بها وتعلم في مدرستها، مدرسة الفلاح بمكة، وقد تخرج منها. لازم علماء المسجد الحرام وأخذ عنهم. تقلد عدة مناصب في مجال التربية والتعليم، كان آخرها مديراً للمدرسة العزيزية الإبتدائية بمكة. كان لديه مكتبة غنية بالمراجع الهامة، وكانت تتميز بشمولها لكافة المعارف الإسلامية وعلوم اللغة العربية. وبعد وفاته رحمه الله قام ورثته بإهدائها للمكتبة المركزية بجامعة أم القرى، وكانت تحتوي عند إهدائها على ١٣٨٧ كتاباً وخمسة وأربعين مجلداً دورية عربية نادرة(٨).

(٩)
أحمد بن صالح بن بكر شطا

ولد بمكة المكرمة عام ١٣٣٤هـ ونشأ بها والتحق بمدرسة الفلاح حيث تلقى تعليمه الإبتدائي والثانوي. وبعد أن أنهى دراسته عمل في التدريس حتى افتتحت مدرسة تحضير البعثات فالتحق بها، وبعد تخرجه منها ابتعث الى القاهرة والتحق بكلية التجارة بجامعة القاهرة، وبعد عودته الى المملكة التحق موظفاً بالنيابة العامة - الشعبة السياسية التي كان يرأسها نائب الملك على الحجاز (الأمير/ الملك فيصل). لازم أحمد شطا الملك فيصل في رحلاته الى الخارج، وخاصة الى الأمم المتحدة، وبذلك اكتسب كثيراً من التجارب والكثير من الخبرة، وكان هذا واضحاً في حياته العملية. ثم كلف عضواً في مجلس الشورى بعد وفاة والده، بعدها عين وكيلاً لوزارة التجارة، فوزيراً للتجارة في عامي ١٣٨٠-١٣٨١هـ بعدها أحيل الى التقاعد، فتفرغ الى الجوانب الثقافية، فكانت له مساهمة فعالة في الأنشطة الأدبية والثقافية وفي مجال التعليم، حيث ساهم في إنشاء جامعة الملك عبد العزيز الأهلية بجدة في أول إنشائها، فكان نائباً لرئيس الهيئة التأسيسية وعضواً في الهيئة التنفيذية، وهي هيئة أشبه ما تكون بمجلس الجامعة. توفي رحمه الله في لندن إثر نوبة قلبية ونقل جثمانه الى المملكة فدفن بمكة المكرمة(٩).

حاشية

(١) عبد الجبار، عمر، سير وتراجم، ص ٨٠. مرداد أبو الخير، عبد الله. مختصر نشر النور والزهر، ص ١٤٣. الزركلي، خير الدين، الأعلام، جـ٢، ص ٤٨. كحالة، عمر رضا، معجم المؤلفين، جـ٣، ص ٧٣، وفيه ابو بكر البكري الدمياطي، نزيل مكة. سركيس، يوسف البان، معجم المطبوعات، ص ٥٧٧، وفيه شطا البكري، أبو بكر البكري عثمان بن محمد شطا الدمياطي، نزيل مكة المشرفة، نبغ في حدود ١٣٠٠هـ البغدادي، إسماعيل، هدية العارفين، جـ١، ص ٢٤١، وفيه شطا البكري، ابو بكر بن السيد محمد شطا الدمياطي الشافعي الشهير بالبكري، نزيل مكة المكرمة توفي سنة ١٣١٠هـ رجال من مكة المكرمة، صحيفة الندوة، العدد ١٦٥٧٦٥، ١٤١٤/٣/٢٣هـ.

(٢) مرداد أبو الخير، عبد الله، مختصر نشر النور والزهر، ص ٣٧٧. غازي، عبدالله بن محمد، نظم الدرر، ص١٩٥. عبد الجبار، عمر، سير وتراجم، ص ٨٠(حاشية) وفيه وفاته سنة ١٣٣٠هـ

(٣) مرداد ابو الخير، عبد الله، مختصر نشر النور والزهر، ص ٢٣٧. غازي عبد الله بن محمد، نظم الدرر، ص ١٣٨. عبد الجبار، عمر، سير وتراجم، ص ٨٠ (حاشية).

(٤) مرداد أبو الخير، عبدالله. مختصر نشر النور والزهر، ص ٩٢. غازي، عبد الله بن محمد، نظم الدرر، ص ١٦٦. عبد الجبار، عمر، سير وتراجم، ص ٦٥. رجال من مكة المكرمة، جريدة الندوة، العدد ١٠٥٧٠، في ١٤١٤/٣/١٩هـ، ص ٥.

(٥) ابو سليمان، محمود سعيد، تشنيف الأسماع، ص ٢٤٥. عبد الجبار، عمر، سير وتراجم، ص ١٢٤. غازي عبد الله بن محمد، نثر الدرر بتذييل نظم الدرر، ص ٣٩. الزيد، عبد الله، من روادنا التربويين، ص ١٢٨.

(٦) مرداد ابو الخير، عبد الله، مختصر نشر النور والزهر، ص ٤٤٧. غازي، عبد الله بن محمد، نظم الدرر، ص ١٥١. أبو سليمان، محمد سعيد، تشنيف الأسماع، ص ٦٥٦. الفاداني، محمد ياسين، قرة العين في أسانيد مشايخي من أعلام الحرمين، جـ٢، ص ٤٩٢.

(٧) عبد الجبار، عمر، سير وتراجم، ص ٩٣. قزاز، حسن عبد الحي، أهل الحجاز بعبقهم التاريخي، ص ٢٩٥.

(٨) ابن دهيش، عبد اللطيف بن عبدالله، المكتبات الخاصة في مكة المكرمة، ص ٣١.

(٩) غلام، شكيل أحمد، في حياتهم، صحيفة البلاد، العدد ٧٣١٨، تاريخ ١٤٠٣/٧/٣هـ

العلماء والسلطة

راوحت العلاقة بين العلماء والسلطة طيلة التاريخ الاسلامي وحتى الوقت الراهن بين النفور التام والمصاهرة السياسية القائمة على الاستتباع وبين الانسجام المستند على تقاسم الأدوار. هذه العلاقة بكل تبدلاتها لا تمس بحال الرؤية الدينية حيال مركزية السلطة فيما يرتبط بالحاجة الى السلطة لإقامة الدين وتطبيق الشريعة، فقد كان لابد لهذا الدين من قوة يتوسل بها لنشر تعاليمه، وتعميم قيمه في تحقيق العدل، وحفظ المصالح، ودرء العدوان بشتى أشكاله. فعن قتادة قال: قوله تعالى: (قل رب أدخلني مدخل صدق وأخرجني مخرج صدق) قال ونبي الله صلى الله عليه وسلم قد علم أنه لا طاقة له بهذا الأمر الا بسلطان فسأل سلطاناً نصيراً لكتاب الله وحدود الله ولفرائض الله ولاقامة كتاب الله وأن السلطان عزة من الله جعله بين أظهر عباده ولولا ذلك لأغار بعضهم على بعض وأكل شديدهم ضعيفهم.

فالحكومة من وجهة نظر الاسلام أصل لا يصح تغافله أو الاستغناء عنه، كما أن تجارب التاريخ الاسلامي منذ المرحلة المبكرة لبزوغ فجر الاسلام تكشف بجلاء عن حقيقة العلاقة الحميمية بين الدين والسياسة، فقد أسس الرسول صلى الله عليه وسلم منذ وطّدت أركان الدين في المدينة المنورة حكومة تنظم أمور الحياة العامة، وتحدد الحقوق والواجبات الفردية والجماعية.

إن التشابكات السياسية التي جرت في وقت لاحق وتحديداً بعد مرحلة الخلافة الراشدة، ونزوع السلاطين الى الاستئثار بالحكم ايذاناً بفصل المؤسستين الدينية والسياسية عن بعضهما، ونزوع الخلفاء الى إخضاع العلماء تحت تأثير مليات السياسة أعاد إحياء ما حذّر منه الحبيب المصطفى صلى الله عليه وسلم. في واقع الأمر، إن في التراث الديني الاسلامي ما ينبيء عن شكل من أشكال العزوف عنِ السلطة كونها إحدى تمظهرات التعلّق بأمور الدنيا التي جاء الدين لينمي لدى المؤمنين مشاعر إيمانية تنأى عن الوقوع في شراكها أو الخوض في حبائلها.

إن ثمة أحاديث مستفيضة في المصادر الاسلامية تحذّر من الاقتراب من السلطة أو معاشرة أهل الحكم والاختلاط بأمورهم كونها تقود الى الافتتان بالدنيا. فقد روى ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: من سكن البادية جفا ومن اتبع الصيد غفل ومن اتبع السلطان إفتتن. وعن ابي هريرة قال، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من بدا جفا ومن اتبع الصيد غفل ومن أتى أبواب السلطان أفتتن وما ازداد عبد من السلطان قرباً الا ازداد من الله بعداً..

إن الصورة السالبة التي ترسمها التعاليم الدينية عن السلطة تعكس جانباً من تجارب الحكم في تاريخ الاسلام، حيث كان الجور معلماً ثابتاً في الماضي والحاضر

بل أكثر من ذلك، فإن في الاحاديث الدينية ما يربط بين السلطة والشر، وكأن الاولى مجبولة من الناحية التكوينية على الفساد والافساد، مالم تخضع لعملية تقويم وتصحيح دائمة من قبل المصلحين. فعن عروة بن محمد قال حدثني ابي عن جدي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (إذا استشاط السلطان تسلط الشيطان). وعن جابر بن سمرة قال سمعت رسول اله صلى الله عليه وسلم يقول: ثلاث أخاف على امتي الاستسقا بالأنواء وحيف السلطان وتكذيب القدر. وعن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أفضل الجهاد كلمة عند سلطان جائر. وعن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (ومن أراد أن يكرم دينه فلا يدخل على السلطان ولا يخلون بالنسوان ولا يخاصمن أصحاب الاهواء).

إن الاهمية القصوى التي تحظى بها السلطة في المجال الحيوي للدين تؤكد أيضاً حقيقة أخرى وهي ان تغيير المجتمع يتم بزوال السلطة. يقول ابو الحسن علي بن ابي طالب رضي الله عنه (إذا تغير السلطان تغير الزمان) بما يعني أن للسلطة دوراً مركزياً في التغيير الاجتماعي وكأنما يشير كلام علي كرم الله وجهه الى أن تغيير السلطة من أعلى يؤدي الى إحداث تغييرات اجتماعية جوهرية.

مما يلفت الانتباه أيضاً في الاحاديث النبوية أن تحذيراً مبالغاً من جور السلطة في آخر الزمان ورد في الاحاديث، بوصفه ـ اي الجور من العلامات الدّالة على نهاية الحياة. ففي رواية حفيد أبي ذر الغفاري عن أبيه عن جده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (إذا اقترب الزمان كثر لبس الطيالسة وكثرت التجارة وكثر المال وعظم رب المال بماله وكثر الفاحشة وكانت إمارة الصبيان وكثر النساء **وجار السلطان** وطفف في المكيال والميزان).

وهناك حديث مماثل بهذا المعنى عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إذا أبغض المسلمون علماءهم وأزهروا عمارة أسواقهم وتناحكوا على جمع الدراهم رماهم الله عز وجل بأربع خصال

بالقحط من الزمان والجور من السلطان والخيانة من ولاة الأحكام والصولة من العدو. وفي حديث عن معاذ بن جبل عن الرسول صلى الله عليه وسلم في حديث طويل نورد منه موضع الشاهد :(..الا أن الكتاب والسلطان سيفترقان فلا تفارقوا الكتاب، ألا أنه سيولى عليكم أمراء يقضون لأنفسهم ما لا يقضون لكم فإذا عصيتموهم قتلوكم وإن أطعتموهم أحلوكم قالوا يارسول الله كيف نصنع قال كما صنع أصحاب عيسى بن مريم نشروا بالمناشير وحملوا على الخشب، موت في طاعة الله خير من حياة في معصية الله). وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:(سيكون أمراء بعدي يعرفون وينكرون فمن نابذهم نجا ومن اعتزلهم سلم ومن خالطهم هلك).

إن الصورة السالبة التي ترسمها التعاليم الدينية عن السلطة تعكس جانباً من تجارب الحكم في تاريخ الاسلامي، حيث كان الجور والقمع والاثرة بمصادر القوة والثروة في بلاد المسلمين معالم ثابتة في الزمن القديم وحتى الوقت الراهن. إن تسلط الحكام والخوف من جورهم هو ما تعكسه بعض الاحاديث النبوية المروية عن الصحابة، وكأنها تخبر عن حال المسلمين في أزمنة لاحقة. فعن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال (إذا تخوّف أحدكم السلطان فليقل اللهم رب السموات السبع ورب العرش العظيم كن لي جاراً من شر فلان بن فلان وشر الجن والانس وأتباعهم أن يفرط علي أحد منهم عز جارك وجل ثناؤك ولا اله غيرك).

وعن ابن عباس قال إذا أتيت سلطاناً مهيباً تخاف أن يسطو بك فقل الله أكبر الله أكبر من خلقه جميعاً الله أعز مما أخاف وأحذر أعوذ بالله الممسك السموات السبع أن يقعن على الارض الا بإذنه من شر عبدك فلان وجنوده وأتباعه وأشياعه من الجن والانس، الهي كن لي جاراً من شرهم، جل ثناؤك، وعز جارك، وتبارك أسمك، ولا اله غيرك).

العلماء وكراهية السلطان وهداياه

إن عزوف العلماء عن السلطة وكراهية الاقتراب من مجالس أهل الحكم تندرج في سياق الزهد في الدنيا كما حثت عليها قيم الاسلام وتعاليم المصطفى صلى الله عليه وسلم. فعن عبد الله بن عمر قال سمعت رسول الله يقول: إن أول ثلة تدخل الجنة الفقراء المهاجرين الذي تبقى بهم المكاره واذا أمروا سمعوا وأطاعوا واذا كانت لرجل منهم حاجة لم تقض له حتى يموت وهي في صدره..).

لقد كان العلماء يحذرون السلطان حتى لا يصيبهم عواقب الاستتباع والخضوع، ففي خبر بشر بن الحكم ثنا سفيان عن الزهري قال كنا نكره كتابة العلم حتى أكرهنا علينا السلطان فكرهنا أن نمنعه أحداً.

وقال وهب بن منبه لعطاء الخراساني: كان العلماء قبلكم قد استغنوا بعلمهم عن دنيا غيرهم، فكانوا لا يلتفتون الى أهل الدنيا ولا الى ما في أيديهم، فكان أهل الدنيا يبذلون اليهم دنياهم رغبة في علمهم.. ثم قال: (فإياك يا عطاء وأبواب السلطان، فإن عند أبوابهم فتناً كمبارك الإبل، لا تصيب من دنياهم شيئاً الا أصابوا من دنياك مثله).

مقت السلطة من الناحية المبدئية يكشف عنه ردود أفعال العامة حال هوان السلطان، وتفرّق العلماء والعامة سواء بسواء عن السلطة حال ضعفها وتدهورها

وقال خالد بن زيد: سمعت محمد بن ابو جعفر الباقر يقول: قال عمر بن الخطاب إذا رأيتم القارىء يحب الاغنياء فهو صاحب الدنيا واذا رأيتموه يلزم السلطان فهو لص.

بل كان العلماء يزهدون في هدايا السلطان ويمتنعون عن قبولها وكان بعض الخلفاء قد بعث مالاً مستكثراً الى البصرة ليفرق في فقراء أهلها، وأمر أن يدفع الى محمد بن واسع فلم يقبله ولم يلتمس منه شيئاً، وأما مالك بن دينار فإنه قبل ما أمر له به واشترى به أرقاء وأعتقهم ولم يأخذ لنفسه منه شيئاً فجاءه محمد بن واسع يلومه على قبوله جوائز السلطان، فقال له: يا مالك قبلت جوائز السلطان؟ فقال له مالك: يا أبا عبد الله سل أصحابي ماذا فعلت فيه، فقالوا له: إنه اشترى أرقاء وأعتقهم، فقال له: سألتك بالله أقبلك الآن لهم مثل ما كان قبل أن يصلوك فقام مالك وحثى على رأسه التراب، وقال: إنما يعرف الله محمد بن وساع إنما مالك حمار إنما مالك حمار.

وكان الاوزاعي في الشام معظماً مكرماً أمره أعزّ عندهم من أمر السلطان، وقد همّ به بعض الولاة مرة فقال له أصحابه: دعه عنك والله لو أمر أهل الشام أن يقتلوك لقتلوك. ولما مات جلس على قبره بعض الولاة فقال: رحمك الله، فوالله لقد كنت أخاف منك أكثر مما أخاف من الذي ولاّني يعني المنصور..

وروي أن الامام أحمد بن حنبل كان لا يصلي خلف عمه اسحاق بن حنبل ولا خلف بنيه ولا يكلمهم أيضاً لأنهم أخذوا جائزة السلطان. ورفض بن حنبل أن يأكل خبزاً خبزه جماعة من أصحابه وقد عرفوا حاله في تنور بيت رجل يدعى صالح. يقول البيهقي لأن صالحاً أخذ جائزة السلطان وهو المتوكل على الله. وقد اجتمعوا عليه ذات مرة بأن السلف قد قبل جوائز السلطان فقال: وماهذا وذاك سواء، ولو أعلم أن هذا المال أخذ من حقه وليس بظلم ولا جور لم أبال. بل امتنع أن يدخل بيت قرابته أو يدخل بيتاً هم فيه أو ينتفع بشيء مما هم فيه لأجل قبولهم أموال السلطان.

وكان عدم قبول الهدايا يعد منقبة في سيرة الرجل، ونقرأ في ترجمة بنان بن محمد بن حمد أن بن سعيد ابو الحسين ويعرف بالجمّال (ت ٣١٦هـ) وكانت له كرامات كثيرة وله منزلة كبيرة عند السلطان، ويضيف (وكان لا يقبل من السلطان شيئاً).

إن مقت السلطة من الناحية المبدئية تكشف عنه ردود أفعال العامة حال هوان السلطان، كما تنبىء عن ذلك حركة العيارين التي ظهرت في بغداد في الربع الاول من القرن الخامس الهجري حين استهانوا بأمر السلطان، كما يكشف عنه ايضاً تفرّق العلماء والعامة سواء بسواء عن السلطة حال ضعفها وتدهورها.

حجازيات

الحجازيون لم ينتخبوا

عدد الذين يحق لهم الإنتخاب في مدينة جدة ٤٥٠٠٠٠ (أربعمائة وخمسون ألف) شخص.
وعدد الذين سجلوا للإنتخاب بلغ ٥٢ ألفاً.
وعدد الذين انتخبوا كان مجرد ٢٣ ألفاً فقط!
لماذا هذا العزوف؟
أسباب عديدة. أولها انها انتخابات تافهة ـ كما قال نايف! ومع تفاهتها أراد نايف والنجديون أن يسيطروا على الحجاز الذي سيبقى شوكة في حلوقهم الى الأبد. فظهرت القائمة الذهبية! النجدية! ومنع الحجازيون والتجمعات المدنية الليبرالية من الترويج لأي مرشح (غير ذهبي) كما حدث مع د. محمد عبده يماني الذي استدعاه نايف وهدده ومجموعته!
لقد خرقت القوانين والأنظمة لإنجاح مرشحي نجد والوهابية، واشترك المشايخ الوهابيون في ذلك بالرغم من أنهم موظفين في الدولة ولا يحق لهم فعل ذلك.
قالوا: في بريدة فاز المهنيّون، وفي جدّة فاز المطاوعة! أي مفارقة غريبة كاذبة هذه!
مع هذا، لا تنسوا أمراً واحداً: لن يمثل الحجاز إلا أهله، لا وهابية ولا نجدية!

سلطان الوهاب النهّاب!

يسرق من الناس من الدولة من أي أحد لا يهم! فلديه نهم وبطن واسعة!
قدّم النهاب مؤخراً مكرمة لكل أمير في الأسرة الهالكة عبارة عن سيارة قيل أنها مرسيدس آخر طراز، والبركة في أسعار البترول وتصاعد الإيرادات.
هناك مؤشرات للصوصية كثيرة واحد منها هو هذا:
كان هناك احتياطي للدولة يزيد على ١٨٠ مليار دولار في يناير ١٩٨٣، فقصفها فهد وأخوه سلطان واخوانهما وربعهما فحوّلوها في بداية التسعينيات الميلادية الى دين عام يزيد على ١٠٠ مليار دولار!
القاعدة الذهبية السعودية المعروفة: كلما زادت الإيرادات زاد النهب. وكلما تقلص الدخل لا تتقلّص نسبة المسروقات!

عزيز زعلان

حدث بين الطفل المعجزة المدلل عبد العزيز بن فهد وعمه ولي العهد خلاف حيث سحب الأخير بعض صلاحيات الأول والتي تتمثل في التوقيع نيابة عن أبيه المقعد بصفته رئيس مجلس الوزراء.
وكان الطفل المذهل يقوم مقام الملك! يسرق وينهب بإسم الملك، ويطالب بمخصصات بإسم الملك. وفي إحدى المرات طلب مبلغاً ضخماً من وزارة المالية، وجد الوزير انه غير قادر على تلبيته، فأبلغ ولي العهد بذلك، فطلب تحويل (عزيّز) عليه، وهناك أبلغه ولي العهد بما يفيد أنه لا يمكن أن تطلب مئات الملايين بإسم الديوان الملكي والملك.
وكان البرمكي الأب قد اقترح على ولي العهد بأنه لكي يضبط (عزيّز) ينبغي تعيينه عضواً في مجلس الوزراء وتزويجه إحدى بناته، ففعل الخيخة ذلك!

صراع بين نايف وعبد الله

باتفاق مع بوش، طلب عبد الله من نايف حلحلة ملف الإصلاحيين المعتقلين، واطلاق سراحهم والإكتفاء بما وقع لهم من سجن زاد على ١٤ شهراً.
نايف رفض ذلك، وقال أنه سيبقيهم في السجن الى أن يتأدّبوا!
والى الآن لم يحل الأمر، ولكن السلطة الأكبر بيد وزير الداخلية.
على صعيد آخر، فقد مضت شهور عديدة على إعفاء رئيس الإستخبارات الأمير نواف بن عبد العزيز، والى الآن لم يعين أحد مكانه، فكل جناح لديه مرشحه الخاص به.
ويقول مطلعون أن نايف غير متحمس لعضوية المملكة في منظمة التجارة العالمية، لأن ذلك سيفتح باب شر، كما نقل مقربون منه. خاصة وأن تلك العضوية قد تحد من سلطاته التي يستمدها من المعتقلات والسجون ومن سيطرته على القضاء اضافة الى الأموال التي ينهبها من الميزانية المتضخمة بفعل ايرادات النفط، وذلك بحجة الأمن.

جريدة الندوة ماتت أم قُتلت؟

توقفت جريدة الندوة في أبريل الماضي، وقيل أن ذلك كان مؤامرة وتغطية على الفساد. أرسل ابراهيم بن حسين برقية الى أمير مكة، اللص هو الآخر، يقول له فيها: (سيدي: توقف جريدة الندوة عن الصدور اليوم مأساة وجريمة يجب محاسبة من تسبب في ذلك ووقف هذا الفساد. ويجب على مجلس الإدارة الإستقالة وإقالة المدير العام. يقال أن هناك مؤامرة لمنع صدور الندوة بسبب الإنتخابات البلدية لحجب إعلانات المترشحين، ويمكن معرفة صحة ذلك من جهات التحقيق).

الحجاز - Microsoft Internet Explorer

File Edit View Favorites Tools Help

Address http://www.alhejazi.net/

الحجاز

هذا الحجاز تأمّلوا صفحاته سفرُ الوجود ومعهدُ الآثار

- الحجاز السياسي
- الصحافة السعودية
- قضايا الحجاز
- الرأي العام
- إستراحة
- أخبار

- تراث الحجاز
- أدب و شعر
- تاريخ الحجاز
- جغرافيا الحجاز
- أعلام الحجاز
- الحرمان الشريفان
- مساجد الحجاز
- آثار الحجاز
- صور الحجاز
- كتب و مخطوطات



عزاؤنا فيك يا فقيد العلم يا عالم مكة

ما أظن أن سكان أم القرى وما جاورها قد أصابهم فزع وذعر كما أصابهم نبأ فقدان عالم مكة ورمزها وسيد أهلها، السيد الجليل، والعالم الكبير، السيد محمد بن علوي مالكي الحسني، الذي رحل عنا ونحن في أشد الحاجة لوجوده بيننا.

الحجاز لن يتخلّى عن هويته وتراثه

نخبة الحجاز: هموم المرحلة وتحديات المستقبل


زعيم الحجاز الديني: تشكيل مؤسسة غير وهابية

من نافلة القول التأكيد على أن (الحجاز) وقد سبق له أن كان دولة تتمتع بكل أجهزة الدولة الحديثة هو الأكثر إخافة لحكم النجديين الوهابيين من أن يفلت من بين أيديهم، فيخسروا مكانتهم الدينية، وتبقى دعوتهم المتطرفة في حدود صحرائها، لا تتمتع بغطاء الحرمين الشريفين وإدارتهما، واللذان من خلالهما يتم فرض المذهب الوهابي وتضليل العالم الإسلامي، بل ومن تحت ذلك الغطاء تتم ممارسة أبشع وسائل التدمير لتراث الحجاز وتراث المسلمين.

وإذا كانت أموال النفط قد أمدّت الحكم السعودية ودعوته الدينية المتطرّفة بزخم غير عادي لم يتأتّى لأي دعوة أخرى في العهد الحديث، فإن النفط نفسه ليس مضموناً الى الأبد مادامت سياسات النجديين النقيضة لكل ما هو وطني ولكل ما هو عدالة ومساواة، قائمة ومستمرة.. فالنفط ومنطقته قد تذهبان أيضاً، بالرغم من الشعور المغالي فيه بالقوة الذي يبديه متطرفو الوهابية وآل سعود على حدّ سواء، والذي يظهر وكأن الدنيا والعالم قد توقف عندهم وغير قابل للزوال.

(الدين والملك توأمان)

التحالف المصيري بين الوهابية والعائلة المالكة

كان العامل الديني القوة التوحيدية الفريدة الذي نجح في تشكيل وحدة اجتماعية وسياسية منسجمة في منطقة نجد. فقبل ظهور الدعوة الوهابية

القبّة الخضراء فضيّة وبلا هلال!

التطرّف الوهابي لا حدود له.

إنه مرضٌ حقيقي مختزن في صاحبه، قد يوجهه الى الآخر المختلف في الوجهة الدينية او المناطقية، لكنه لا يلغي حقيقة أن المريض بالتطرّف لا يخرب بيت الآخر بل ينتهي بتخريب بيته. لقد بدأ التطرف في المملكة ضد المواطنين الآخرين غير الوهابيين، فساموهم العسف والظلم وهدر الحقوق والكرامة، وكانت الحكومة تؤيد ذلك وتشرعن الفعل الطائفي المتطرف،

معالم وآثار يهدمها الوهابيون

المساجد السبعة.. قيمة لها تاريخ

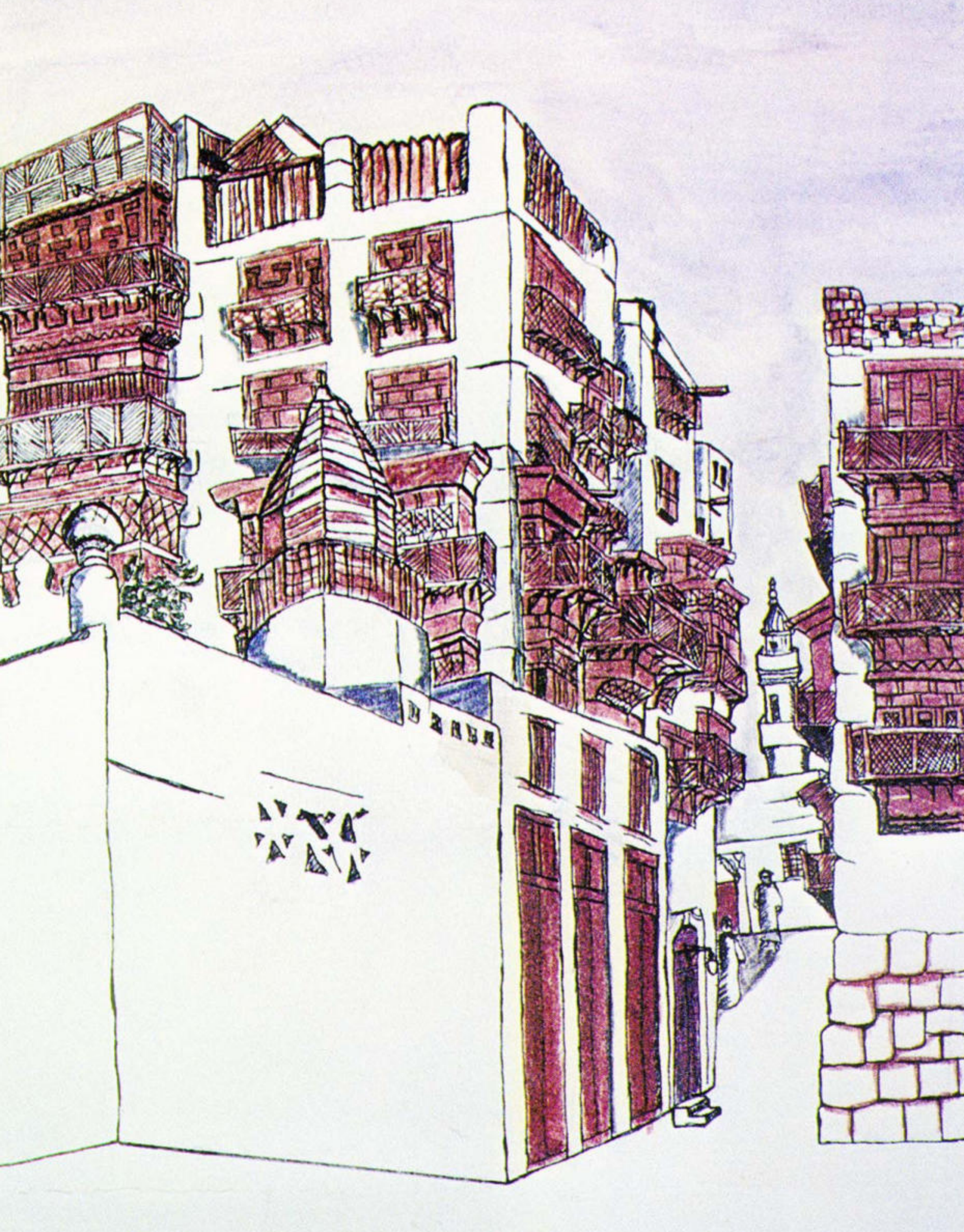

مسجد سلمان الفارسي

من المعالم التي يزورها القادمون إلى المدينة المساجد السبعة، وهي مجموعة مساجد صغيرة عددها الحقيقي ستة وليس سبعة، ولكنها اشتهرت بهذا الاسم، ويرى بعضهم أن مسجد القبلتين يضاف إليها؛ لأن من يزورها يزور ذلك المسجد أيضاً في نفس الرحلة فيصبح عددها سبعة.

وهناك روايات حديثية لابن شبة تحدث فيها عن مسجد الفتح وعن عدة مساجد حوله. وقد روى عبدالله بن عمر رضي الله عنهما (أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في تلك المساجد كلها التي حول المسجد

My Computer

http://www.alhejazi.net الحجاز على الانترنت



لوحة للفنانة صفية بن زقر